الباب الخامس

العمل الأسالامة

■ النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي

مدهد مبروك

■ الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

عصاح زيدان

■ المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر

طارق عثمان







النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي

محمد مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

ما إن أسقطت ثورات الربيع العربي حكامها، وأنظمتها، وبدأت الجماهير العربية في البحث عن نظام جديد وبديل عن تلك النظم الغاشمة، حتى برز الحديث عن النموذج التركي، خاصة أن حزب العدالة والتنمية حقَّق نجاحات على كثير من الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية.

وقد دفعت تلك النجاحات كثيرًا من القوى السياسية، بمختلف مشاربها الليبرالية والإسلامية، إلى الثناء على ذلك النموذج، وذكر محاسنه، فالليبراليون يرون أنه بديل مقبول لديهم عن تيارات إسلامية أخرى، أمثال الإخوان والسلفيين، وبعض الإسلاميين يرى أن تجربة حزب العدالة جديرة بالاحتذاء، خاصة أنها استطاعت تفويت الفرصة على المتربصين الذين يريدون إجهاض التجربة الإسلامية منذ بدايتها وقبل اكتمالها.

تهدف الدراســـة إلى بحث موقف الإســـلاميين من هذه التجربة، وخاصة موقف إسلاميي الربيع العربي في مصر وتونس؛ حيث تعرض لموقف جماعة الإخوان المسلمين التي جاءت تصريحات قيادييها -سواء من التيار المحافظ أو التيار الإصلاحي- لتعلن رفضها للنموذج التركي كمسلَّمة للتطبيق على الواقع المصري.

ثم تعرج الدراسة على موقف حزب الوسط الذي يرى المحللون أنه أقرب الأحزاب المصرية إلى فكر العدالة والتنمية، ومن ثُم فهم يرون أنه أكثر الأحزاب احتمالاً في العمل على تمثّل هذا النموذج التركي في الحياة السياسية.

ثم تتناول الدراسة موقف التيار السلفي من حزب العدالة والتنمية، لتصل إلى موقف إسلاميي تونس وحركة النهضة من التجربة التركية.

تحاول الدراسة تقديم الرؤى المختلفة لمشروع العدالة والتنمية، فبين من يرى أنه مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمر السعي نحو المشروع الإسلامي الشامل، وبين من يعتبره مشروعًا يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية، فيما يرى فريق ثالث أنه مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، وفريق رابع يطرح رؤيته بأنه مشروع برجماتي يقدم حلاً توافقيًا (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكيهما على السواء.

إن الحكم على النموذج التركي بالفشل أو النجاح أو دعوة التيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي إلى التمثل به من عدمه؛ يتحدد وفق منظورين للتعامل مع الموضوع: المنظور العقائدي، والمنظور البرجماتي (المصلحي).



النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي

محمد مبروك

مفكر إسلامي

ما إن أســقطت ثــورات الربيع العربي حكامها، وأنظمتها، وبدأت الجماهير العربية فــي البحث عن نظام جديد وبديل عن تلك النظم الغاشــمة حتى يبرز الحديث عن النموذج التركي، خاصة أن حزب العدالة والتنمية حقَّق نجاحات على كثير من الأصعدة، ســواء السياســية أو الاقتصادية؛ دفعت تلك النجاحات كثيرًا من القوى السياسية، بمختلف مشاربها الليبرالية والإســلامية، إلى الثناء على ذلك النموذج، وذكر محاسنه، فالليبراليون يرون أنه بديل مقبول لديهم عن تيارات إســلامية أخرى، أمثال الإخوان والســلفيين، والإسلاميون بعضهم يرى أن تجربة حزب العدالة جديرة بالاحتذاء، خاصة أنها اســتطاعت تفويت الفرصة على المتربصين الذين يريدون إجهاض التجربة الإسلامية منذ بدايتها وقبل اكتمالها.

من هذا المنطلق جاءت تلك الدراسة لتسلط الضوء خاصة على المتغير المستقل، وهم الإسلاميون وموقفهم من المتغير التابع وهو النموذج التركي متمثلاً في حزب العدالة والتنمية. ليكون السؤال البحثي الرئيس هو: ما هو موقف الإسلاميين من تجربة حزب العدالة والتنمية؟ وتأتي الإجابة عبر استخدام المنهج التاريخي في وصف الواقع السياسي التركي منذ سقوط الخلافة وحتى الآن، ثم استخدام المنهج المقارن؛ للمقارنة بين المواقف المختلفة للتيارات الإسلامية من النموذج التركي.

أولاً: الواقع السياسي التركي منذ سقوط الخلافة إلى الآن:

في المؤتمر الذي تم فيه توقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م أفهم اللورد كيرزون الوزير البريطاني عصمت إينونو ممثل الوفد التركي أن إنجلترا وحلفاءها لن يمنحوهم الاستقلال إلا بشروط أربعة عُرفت فيما بعد بشروط كيرزون الأربعة وهي:

- أن تقطع تركيا علاقتها بالإسلام.
 - وأن تقوم بإلغاء الخلافة.
- وأن تتعهد بالقضاء على كل حركة يمكن أن تقوم لإحياء الخلافة.
- وأن تستبدل تركيا القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية، وأن تصنع لنفسها دستورًا مدنيًا بدلاً من الدستور العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية(١).

⁽۱) د. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا، مكتبة جزيرة الوردة، القاهرة، ۲۰۱۰م، ص ١٢٥.

وخلاصة ما يؤخذ من هذه الواقعة أن موقف الغرب من بلادنا الإسلامية يتحدد في التالي: اتركوا الإسلام نترك لكم بلادكم. وهذا هو أفضل مدخل نستطيع أن نتفهم من خلاله واقع النموذج التركي، والجهود التي تستهدف العمل على تمثّله في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

وما أن تولى كمال الدين أتاتورك الحكم في تركيا حتى كشف عن حقده الدفين ضد الإسلام، فقام

كشـف أتاتـورك عـن حقـده الدفيـن ضد

الإســـلام، فقـــام بإلغاء الخلافة الإســـلامية،

وأعلـن فصـل الديـن عـن الدولـة، وإلغاء

المحاكــم الشــرعية ووزارة الأوقــاف، وتــم

طرد الخليفة عبد المجيد الثانى آخر

الخلفاء وعائلته من البلاد، وأبطل وظيفة

شـيخ الإســلام، وأمر بكتابة القرآن الكريم

باللغــة التركيــة الجديــدة، وجعــل الأذان

للصلاة باللغـة التركية، وأحـل القوانين

الوضعية حتى في الأحوال الشخصية، بدلاً

من التشريعات الإسلامية

بإلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وإلغاء المحاكم الشرعية ووزارة الأوقاف، وتم طرد الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء وعائلته من البلاد، وأبطل وعائلته القرآن الكريم باللغة بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وجعل الأذان للصلاة باللغة التركية، وأحل القوانين الوضعية، حتى في الأحوال الشخصية، بدلاً من

التشريعات الإسلامية، وساوى بين الرجل والمرأة حتى في التجنيد والمواريث، وفرض منع الحجاب والنقاب، وفرض لبس القبعة بدلاً من الطربوش، وحذف من الدستور كون الإسلام دين الدولة، وتم تعديل المادة الثانية منه لتنص على أن «الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة».

ويشير الدستور التركي إلى استحالة تطبيق القواعد الدينية، ولو جزئيًا، في كيان الدولة السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والقانوني، كما لا يجوز إطلاقًا لأي إنسان أن يسيء استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة، بغرض تحقيق مآرب سلطوية، أو سياسية، أو مصلحة شخصية.

ويشير قانون العقوبات التركي في مادته ١٦٣ إلى أنه: يُعاقب كل من يؤسسس أو يشكل، أو ينظم أو يدير

جمعية بهدف ديني أو عقائدي، تخالف علمانية الدولة، وتخل بنظامها الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السياسي أو القانوني بالسجن من عامين إلى سبعة أعوام، ويعاقب كل من ينضم، أو يحرض الآخرين على الانضمام إليها بأقل من ستة أشهر.

وكل شخص يقوم بأي دعاية بهدف زعزعة الأسس العلمانية بأي شكل من الأشكال أو استغلال الدين كآلة سياسية، يُعاقب بالحبس من عام إلى خمسة

أعــوام، وكل مَــن يقوم بنشــر أو المسـاعدة في نشر ما يخل بالعلمانية يعاقب بالســجن من ستة أشهر إلى عامين.

ولـم ينطـو تطبيـق هـذه الإجـراءات الأتاتوركية على أي قدر من المرونة، بل تم تطبيقها بوحشـية بالغة، وأبسـط مثال نقدمه علـى ذلك: ما حدث في معركة الطربـوش والقبعة؛ إذ وعى الأتراك المعنى الذي يقف

وراء ارتداء القبعة، واعتبروها رمزًا للكفر والتبعية الغربية، وأفتى الكثير من علمائهم بكفر من يرتديها، والذي حدث هو أن أتاتورك أمر بإعدام من أفتى بذلك من العلماء، «وقال أحد العلماء وهو على المشنقة: أموت دون أن ألبسها»، ويروي أحد شهود العيان المسنين «كنت أمر من الميدان الذي كان يتدلى فيه المشنوقون، لم يكن هناك أحد باستثناء بعض الجندرمة، وبدأت الريح تهب، ولا أستطيع أن أنسى منظر اللحية البيضاء، وهي ترف مع الريح «وأعدم أحد رجال الدين؛ لأنه كتب رسالة في تحريم القبعة قبل صدور قانون ارتدائها بعام»(۱).

«كما صار أي إجراء أو نقد شفوي للحكومة يُعد خيانة عظمى، تعاقب عليها محاكم الاستقلال بالموت

التقرير الاستراتيجي التاسع

⁽١) الدين والدولة في تركيا (مرجع سابق) ص١٣٤.

فورًا، وألغيت حصانة النواب ضد الاعتقال، ودبَّر أتاتورك الكمائن لاصطياد خصومه، فألقى القبض على زعماء المعارضة، وقدموا لمحاكم الاستقلال التي حكمت عليهم جميعًا بالشنق»(١).

ووصلت صرامته في تطبيق هذه الأحكام إلى درجة استصدار أحكام بالإعدام لبعض زملائه السابقين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى.

والخلاصة هي أن تركيا في العهد الأتاتوركي قد غدت كما وصفها شكيب أرسلان «دولة مضادة للدين كالحكومة البلشفية في روسيا سواء بسواء "(٢).

بعد إعلان التعددية في النظام السياسي التركي، فاز الحرب الديمقراطي بأغلبية مقاعد البرلمان بنسبة بلغت ٥, ٥٣٪، وسريعًا ما طالب الحزب بعد توليه الحكم بإلغاء المبادئ الكمالية الستة، وقدم الحرب الديمقراطي رؤية جديدة للإسلام تراه عقيدة ودينًا للأتراك، مثله في ذلك مثل المسيحية للمجتمعات الغربية، وعبّرت عن ذلك صحيفة الحزب للمجتمعات الغربية، وعبّرت عن ذلك صحيفة الحزب المبادئ النقية للإسلام أمامه، فهو المرشد والمساعد المبادئ النقية للإسلام أمامه، فهو المرشد والمساعد رئيس الوزراء عدنان مندريس قال: «نعلن بأن تركيا مسلمة، وستبقى مسلمة، ويجب عدم إبقاء الطفل بعيدًا عن تعاليم الدين الذي يعد حقًا من حقوقه الطبيعية، وكذلك الشروح الإسلامية»(أ).

وبوجـه عام فقد شـهد العقد الــذي حكم خلاله الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠م) «توسيع وتعضيد دور الإسلام في الحياة السياسية، فقد ألغت حكومة الحــزب عام ١٩٥٠م القانون الذي ينص على أن يُرفع

الأذان باللغة التركية، فأصبح الأذان باللغة العربية، كما أصبح القرآن الكريم يُتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وأدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس «إمام وخطيب» التي تتيح للطالب تعليمًا دينيًا»(٥)، وأشار مندريس في حملته الانتخابية عام ١٩٥٧م إلى «أن تركيا في السبع سنوات المنقضية بُنْيَ بها ١٥ ألف مسجد».(١)

وكان حزب العدالة هو أول حزب سياسي يتشكل بعد انقلاب ١٩٦٠م بزعامة سليمان ديميريل، ويعد امتدادًا للحزب الديمقراطي، ومن ثَم فقد أشار بوضوح في نظامه الداخلي إلى أن الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع علاقتهم مع الدين، وكل مواطن حر في أداء عبادته وفق معتقداته الدينية، وقد استطاع الحزب أن يفوز بـ٥٣٪ من المقاعد عام وقد استطاع الحزب أن يفوز بـ٥٣٪ من المقاعد عام «السلامة الوطني» في حكومة ائتلافية عام ١٩٧٤م، وبعد تزايد المد الديني إلى درجة إقامة مهرجان وبعد تزايد المد الديني إلى درجة إقامة مهرجان مطالبين بتحرير القدس، وتطبيق الشريعة الإسلامية؛ مسارع الجيش بالانقلاب والاستيلاء على السلطة وحظر جميع الأحزاب.

بعد السـماح بعودة الأحزاب عام ١٩٨٣م اسـتطاع أربكان أن يشكّل حزب الرفاه الإسلامي، الذي واصل نجاحه حتى اسـتطاع أن يشـكّل ائتلافًا مع حزب الطريق المسـتقيم عام ١٩٩٦م يتولى بموجبه الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة.

تقدم الجيش التركي على إثر ذلك بمجموعة من المطالب إلى حكومة أربكان لإيقاف المد الإسلامي، بل والارتداد مرة أخرى إلى قواعد العلمانيين المتطرفة، الأمر الذي أدى بأربكان إلى الاستقالة عام ١٩٩٧م، وأحل الحزب نفسه بعد ذلك.

⁽٥) د. راغب السرجاني. قصة أردوغان: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط١: ٢٠١١م. ص ٣٣.

⁽٦) الدين والدولة في تركيا، مرجع سابق، ص ١٥٤.

⁽١) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية: مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩م. ص٢٣.

⁽٢) سفر الحوالي.. العلمانية نشأتها وتطورها، مكتب الطيب، الرياض، ص٥٧٣.

⁽٣) الدين والدولة في تركيا: مرجع سابق ص١٥٠.

⁽٤) المرجع السابق: ص١٥٠

تم تشكيل الفضيلة برئاسة رجائي قوطان نائبًا عن أربكان الذي مُنع من ممارسة السياسة لخمس سنوات، وفاز الحزب بـ١١٥ مقعدًا عام ١٩٩٩م، وفي عام ٢٠٠٠م بدأ البروز الإعلامي لجيل من الشباب بزعامة أردوغان وعبد الله جول يطالب بتجنب الصدام مع العلمانية التركية وحرّاسها من العسكر، الأمر الذي انتهى بخروج مجموعة أردوغان من الفضيلة، وتشكيلها لحزب جديد هو حزب العدالة والتنمية الذي فاز بأكثر من ٣٤٪ في انتخابات عام والتنمية الذي فاز بأكثر من ٣٤٪ في انتخابات عام ١٠٠٠م، ثم على ٧٤٪ عام ٢٠٠٧م ثم على ٥٠٥٪ عام

إنجازات حزب العدالة والتنمية:

عادة ما يتم الترويج لنموذج العدالة والتنمية في العالم العربي، استنادًا إلى ما حققه من إنجازات في العديد من المجالات في الفترة الوجيزة نسبيًّا التي اعتلى فيها الحياة السياسية في تركيا. ويلخص علي حسين باكير هذه الإنجازات في التالى:

1- على الصعيد السياسي: تعزير قيم الحرية والعدالة، والشفافية والنزاهة، والاستقامة، وحكم المؤسسات والقانون، والاحتكام إلى الشعب، وإلى صناديق الاقتراع، والاستناد إلى برنامج سياسي متكامل هدفه أولاً وأخيرًا خدمة الناس، والنهوض بالدولة بدون تسرع في التنفيذ، وببعد نظر ونفس طويل. ويكتسب هذا النموذج قوته من خلال ما أثبته من قدرة على مزج مفاهيم ظل كثيرون يشككون طويلاً في إمكانية التقائها في مكون واحد، مفاهيم «مثل الديمقراطية والإسلام»، «الانفتاح والاستقلال»، «الإصلاح والاعتدال»، «التسامح والبرجماتية».

٢- على الصعيد الاقتصادي: توظيف كافة قدرات البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية، والاعتماد على

http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html

التصنيع والتصدير، والمزج بين الزراعي (اكتفاء ذاتي) والصناعي (ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للأسمنت والألبسة الجاهزة على سبيل المثال)، والخدماتي (دخل القطاع السياحي يزيد عن ٢٠ مليون دولار)، ومكافحة الفساد والرشاوي، والتدهور المالي، وزيادة القدرة الإنتاجية والتجارية، ورفع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠م إلى أكثر من تريليون ومائة مليار عام ٢٠٠٠م، ورفع مستوى دخل الفرد من حوالي ٢٣٠٠ ألف دولار عام ٢٠٠٠م إلى حوالي حوالي ١٣٣٠٠ ألف دولار اللهيار الاقتصادي المرتبة الـ١٥ عالميًا خلال ٩ سنوات فقط.

7- على صعيد السياسة الخارجية: تبني سياسة خارجية عقلانية مدروسة؛ تقوم على رؤية واضحة وعميقة لمعطيات المنطقة ومتغيراتها، وتأخذ بعين الاعتبار قدرات تركيا ومعطياتها الجيو-استراتيجية، والتزاماتها الخارجية؛ بما يحقق مصالحها أولاً وقبل كل شيء، دون وجود عقدة التعاون مع القوى الكبرى على أساس من الندية والاحترام المتبادل(٢).

ثانيًا: موقف إسلاميي الربيع العربي من العدالة والتنمية:

١- موقف إسلاميي مصر:

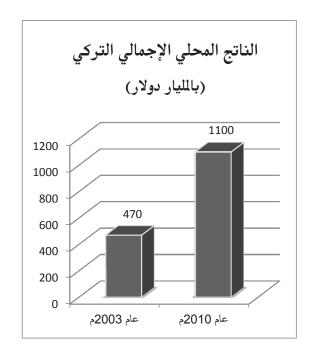
أ- موقف الإخوان المسلمين:

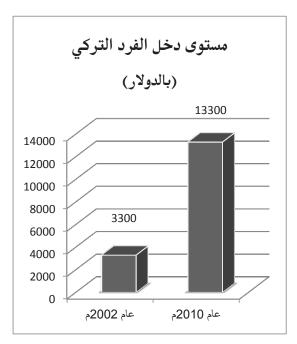
لم يكن موقف خيرت الشاطر نائب مرشد الإخوان – الذي صدم به الإعلامية العلمانية الشهيرة منى الشاذلي في برنامجها العاشرة مساءً – والذي أعلن فيه وفضه للنموذج التركي عندما ذكرت في سياق حوارها له قبول الإخوان لهذا النموذج كمسلَّمة .. أقول لن يكن موقفه هذا الأكثر إحباطًا لتطلعات العلمانيين بتمثل الإخوان المسلمين أو حزبها السياسي (الحرية بتمثل الإخوان المسلمين أو حزبها السياسي (الحرية

www.karuilt.org/makalatmain?id_out=21

⁽١) حزب «العدالة والتنمية» يحقق فوزًا كبيرًا في الانتخابات البرلمانية التركية، موقع العربية نت:

⁽٢) علي باكير، القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات، مركز القاهرة للدراسات التركية:





والعدالة) المتفرع عنها لنموذج العدالة والتنمية التركي. فقد يمكن تفسير ذلك بأن الشاطر أحد أهم الذين يقعون على قمة التيار المحافظ في الإخوان.

لكن الموقف الأكثر إحباطًا لهم جاء من أقصى الطرف المغاير الذي تم الرهان عليه منذ عشرات السنين ليكون الأكثر توافقًا مع المخططات العلمانية الأمريكية في المنطقة، أقصد بذلك بما كان يعتاد أن يطلق عليه بالتيار الإصلاحي داخل الإخوان، والذي تم تقليصه في المرحلة الأخيرة، ومن قبل الإطاحة بالرئيس السابق في الانتخابات الداخلية للإخوان عام ٢٠٠٩م على وجه التحديد، وعلى لسان الدكتور عصام العريان آخر قادة هذا التيار داخل الإخوان، والذي يبدو من خلال كتاباته وتصريحاته الأخيرة أنه قد تمت مراجعة أفكاره هو نفسه.

حيث صرح العريان في اتصال مع جريدة «السفير» «أن الاختــلاف كبير بين تركيــا والعالم العربي، وفي مصر تحديــدًا؛ فالدولة التركية لــم تقع يومًا تحت نيران الاحتــلال، كما أن تركيا التــي تحاول جاهدة العودة إلى الإسلام غرقت لوقت طويل في العلمانية، وبقيت منفصلة تمامًا عن ماضيها الإسلامي. في حين

أن الدســـتور المصري ينص على أن الإسلام هو دين الدولة، وثقافته متجذرة في الوعي المصري»^(۱).

وشدد العريان على أن الخطاب الإخواني لم يتغير قبل الثورة ولن يتغير بعدها، والإعلام لعب دورًا غريبًا، إن لم نقل مريبًا في نقل موقف الإخوان المسلمين بصورة خاطئة «نحن لا نسعى وراء النموذج التركي، نحن نحاول استنباط نموذج من صلب حضارتنا»(۲).

ولكن هذا الموقف من النموذج التركي لدى العريان لا يعني رفضه تمامًا، بل يمكن الاستفادة منه في بعض الجوانب؛ حيث يشرح العريان ذلك في مقال له بعنوان (تركيا النموذج والدولة)، فيذكر أن المروّجين للنموذج العلماني يريدون تحقيق أهداف سياسة في مقدمتها:-

ا – فرض علمانية إقصائية بغيضة، وربطها بالديمقراطية تعسفًا وجبرًا، وينسى هؤلاء أن

⁽۱) هيفاء زعيتر، هل يسقط شعار (الإسلام هو الحل) لصالح النموذج التركي؟ مجلة السفير العدد: ۱۱۸۱۹، ۲۰۱۱/۰۲/۲۱م:

http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=177 8&MulhakArticleId=83439&MulhakId=1340

⁽٢) المصدر السابق.

الديمقراطية التركية تصحح أخطاءها، وأن العلمانية التركية تتراجع بالتطبيق السليم للديمقراطية، وأن الفطرة النفسية للشعب التركي ظهرت خلال العقد الأخير، ولولا التراث الثقيل لعقود سبعة أو ثمانية لتخلصت تركيا من العبء العلماني.

٢- إعطاء دور سياسي للجيش لحماية النظام السياسي الديمقراطي⁽¹⁾ في الواجهة، وفي الحقيقة لحماية العلمانيين، أو الأقليات، أو المصالح الخارجية.

وفي المقابل يسرى الإسسلاميون العسرب جوانب أخسرى مضيئة في النموذج التركي:

١- أن الطريق السلمي للتطبيق الإسلامي هو النموذج الوحيد القابل للبقاء، وأن الطرق الأخرى عليها خلاف.

٢- أن تحقيق حاجات الناس الاقتصادية أولوية ملحة، وأن تمثيل كافة الشعب ضروري.

٣- أن السياسة الداخلية مقدمة على السياسات الخارجية، وأن دولة قوية متماسكة ديمقراطية يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا.

3 أن الشعب لا يمكن أن يعطي لحزب ما، مهما كانت نجاحاته، تفويضًا على بياض لفعل ما يريد (Υ) .

ب- موقف حزب الوسط:

يرى المحللون أن حزب الوسط هو أقرب الأحزاب المصرية إلى فكر العدالة والتنمية، ومن ثم فهم يرون أنه أكثر الأحزاب احتمالاً في العمل على تمثّل هذا النموذج التركي في الحياة السياسية، وقد يكون هذا الذي يفسر لماذا يحظى حزب الوسط برضا العلمانيين بوجه عام؟

فيذهب الدكتور عمار علي حسن إلى أن «ظهور حزب الوسط هو خطوة متأخرة بعض الشيء، خاصة

أنه حزب بمثابة إحدى العربات القوية التي تجرّ الفكر السياسي الإسلامي، وتحدثه بشكل عصري؛ وذلك لأن الوسط يستند على ركيزتين هما: الفكر المدني، ومقومات قيادته وأفكارهم، وبالتالي فإن منهجهم لا يسمح بسيطرة جماعة إسلامية على الحزب، إلا إذا كانت أفكارهم تواكب هذا التطور»(٢).

أما صلاح عيسى فذهب إلى أنه «أحد المتحمسين لحزب الوسط؛ باعتباره حلاً لإشكالية مهمة، باعتباره حزبًا مدنيًا يستند للحضارة الإسلامية»(؛).

ويرى أحمد بركات «أن حزب الوسط الجديد الذي يمثل موقفًا وسطًا بين أيديولوجيتين متصارعتين على الساحة السياسية المصرية، هما: الأيديولوجية الليبرالية والإسلامية، وقد اختار لنفسه موقفًا استتراتيجيًّا ليرى ما ستسفر عنه الأحداث، وما ستفضي إليه المرحلة الانتقالية، ومن ثم فهذه الأطروحة التهجينية التي يقوم عليها الحزب هي أطروحة تسير في اتجاه الحدث ولا تصنعه، وهي من أقرب إلى الاستراتيجية النفعية منها إلى المبدئية الأيديولوجية»(٥).

ومع ذلك يذهب حسن منيمنه إلى أن حزب الوسط «على الرغم من استحسانه نموذج العدالة والتنمية، ولكن مصر ما بعد مبارك قد تغريه بخطاب إسلامي أكثر أصولية، وأقل ليبرالية، لا سيما أن الحزب في بداياته قد لجأ إلى «سياسة التنمية» في مواجهة نظام مبارك، مثلما فعل العدالة والتنمية بحسب رؤية الإسلاميين العرب في مواجهة النظام العلماني التركى»(١).

⁽۱) عصام العريان، تركيا النموذج والدور، جريدة المصريون الإلكترونية: http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=66097

⁽٢) المرجع السابق.

⁽۲) شيماء فتحي – أسامة رمضان. الوسط سير على خطى العدالة والتنمية التركي، جريدة روزاليوسف العدد ١٧٥٩، الاثنين ٢٨ مارس ٢٠١١م،

http://www.rosaonline.net/Daily/News.asp?id=106669 . المرجع السابق. (٤)

⁽٥) أحمد بركات، جدلية النموذج التركي والحركات الإسلامية العربية، موقع إسلام أون لاين.

⁽٦) المرجع السابق.

ويؤكد الأستاذ علي عبد العال نفس الفكرة؛ حيث يذهب إلى أنه «في إطار الجهود العملية لاستنساخ فعلي على الأرض، تنظر أوساط ثقافية وإعلامية إلى «حزب الوسط باعتباره النسخة المصرية» من العدالة والتنمية؛ حيث ينطلق الحزب المصري من الستلهام الحزب التركي الحاكم، ويربط مراقبون بين شخصية مؤسسه المهندس أبو العلا ماضي بين شخصية مؤسسه المهندس أبو العلا ماضي القيادي السابق في الإخوان المسلمين وبين شخصية رجب طيب أردوغان في الخلفية الإسلامية، مع التطور الفكري الذي يواكب العصر بمفهوم إسلامي

«خاصــة وأن ماضي كان قد أشاد بأردوغان وجماعته في مواقف ومناسبات عديدة»(١).

أما مؤسس حزب الوسط نفسه أبو العلا ماضي فإنه يرى في العدالة والتنمية «نموذجًا ممتازًا لظروف تركيا»، خاصة في التحول الديمقراطي، وعلاقة الإسلاميين بالسلطة، وحجم

الإيجابيات غير المسبوق، مشيرًا إلى أنه «قدم نموذجًا حقيقيًّا للإسلام بدون رفع لافتة صارخة .. والعبارة بالمضمون وليس باللافتات»، وفي حديثه لـ«الإسلاميون نت» لم يتذكر ماضي سلبية واحدة يأخذها على قيادات حزب العدالة والتنمية، خاصة أن خصومهم أنفسهم أقروا بنجاحاتهم، وإن أشار إلى أنه «لا توجد تجربة تخلو من الأخطاء».

وحول مدى إمكانية استنساخ التجربة في مصر، يرى أبو العلا ماضي أنها تجربة «تستحق الاحترام، ويُستفاد منها»، لكنها في الوقت نفسه تجربة «لها خصوصية، ولا نستطيع التعميم، لو نجح أي حزب له مشروع كهذا، واستطاع الوصول إلى السلطة، ويحقق

http://www.algeriatimes.net/algerianews4534.html

نجاحات فما المانع من هذا؟».

ج- موقف السلفيين:

السمة الأساسية للسلفيين هي

التزامهـم بالمرجعية المبدئية للإسـلام،

ومـن هذا المنطلـق، فيُفتـرض أن يكونوا

أجدر التيــارات باتخاذ مواقــف محددة من

حــزب العدالــة والتنمية، وعلـــى ذلك فإن دكتور ياســر برهامـــى يذهب إلـــى أنه «لا

شــك أن ســن قوانيــن الكفــر هـــى أعظم

مفســدة من كل ما يمكن أن يترتب عليها

من مصالح

السهة الأساسية للسلفيين هي التزامهم بالمرجعية المبدئية للإسلام، ومن هذا المنطلق، فيُفترض أن يكونوا أجدر التيارات باتخاذ مواقف محددة من حزب العدالة والتنمية، وعلى ذلك فإن دكتور ياسر برهامي يذهب إلى أنه «لا شك أن سن قوانين الكفر هي أعظم مفسدة من كل ما يمكن أن يترتب عليها من مصالح، كدخول الاتحاد الأوروبي، أو سكوت العلمانيين في

الجيش عنهم، أو غير ذلك، فهذا ليس بإكراه شرعًا بأي اعتبار، وهو استحلال صريح لما حرَّم الله، ولولا التأويل لكان لمن فعله وصوَّت عليه حكم آخر»(٢).

أما عبد المنعم الشحات (المتحدث الرسمي للدعوة السافية)، فقد عبر عن رؤيته - كما اعتيد عنه - بوضوح وعمق، فلخص واقع الحال التركي بقوله:

«إن عبد الله جول نفسه عمل على المحافظة على علمانية البلاد، ودافع عن حجاب زوجته بأنه حريتها الشخصية، ولم يشأ أن يتطرق مطلقًا إلى كونه فريضة ربانية».

ومعلوم أن الحكومات «الإسلامية» المختلفة التي حكمت تركيا بداية من حكومة «أربكان»، ومن جاء بعده، التزمت باستخراج تصاريح البغاء للبغايا، بل إن إلغاء تحريم الزنا قد سننّه البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة (٢)، ومن الطرائف أن «أردوغان» قد صدق بصفته رئيسًا للوزراء على قرار الجيش

http://www.salafvoice.com/article.php?a=1835&malaf_id=21&m c id=127

⁽١) علي عبد العال، التجربة التركية.. في وعي الإسلاميين:

⁽٢) عبد المنعم الشحات السلفيون ودخول الحجاب إلى القصر التركي، نقلاً عن دكتور ياسر برهامي، ١١ سبتمبر٢٠٠٧م:

⁽٣) المرجع السابق.

بإحالة عدد من الضباط إلى التقاعد بسبب ميولهم الإسلامية؛ تجنبًا للصدام مع الجيش، وقائمة الأعمال العلمانية لحزب العدالة طويلة جدًّا لا تخفى على أحد، ولكن المدافعين عن حزب العدالة وغيره، ممن يتبنون هدنا الاتجاه، يرون أن هذه المرحلة لا بد فيها من التعامل مع العلمانية؛ حيث إن العلمانية والغرب من ورائهم لن يسمحوا مطلقًا للإسلاميين بالتواجد إلا تحت مظلتهم.

ثم يحدد عبد المنعم الشحات موقف بعد ذلك فيقول: «وموقفنا من هدا الاتجاه واضح، في أنه لا يُسمَح بالمداهنة في مجال الدعوة، لاسيما وأن الداخلين في هذه اللعبة يزعمون أن ما يقولونه ويفعلونه هو من الدين، مما يجعل الدين ألعوبة في يد كل

متلاعب، وهذا يُفقِد الناس الثقة فيما يُنسَب إلى الدين، هل هو فيه بالفعل، أم أنها المساومات السياسية؟ وهل يمكن أن يُفتَى في بلد شـديد التطرف في العلمانية بجواز استخراج الموظف المسلم لتصريح البغاء للبغايا مثلاً، ويعلل هذا بأنه ليس للحكومة الإسلامية شرعًا أن تمنع من أرادت أن تمارس الفاحشـة بالقوة، وإنما غاية ما تملك هو نصحها، بينما يُفتَى في بلد آخر أقل تطرفًا في تطبيق العلمانية – كالكويت مثلاً بوجوب سعي النواب الإسـلاميين إلى منع الحفلات الماجنة؛ لأن من واجبات ولي الأمر الأخذ على أيدي الفاسقين، وينسب هذا وذاك إلى الشرع»(۱).

ويفطن الشحات إلى هذه النتيجة الخطيرة «وما سيجني الإسلام إذا ما وجَّه أبناؤه المخلصون كل جهودهم ليصلوا إلى سُدة الحكم، ويطبقوا هم العلمانية بأيديهم، حتى وإن عملوا على كبح جماح

(١) المرجع السابق.

غلوها شيئًا فشيئًا؟()(٢).

ولكن خطر ما يفطن إليه الشحات هو ما جاء في تساؤله: «ومن الذي يضمن لنا عدم تشبع الأجيال الشابة من هذه الأحزاب الإسلامية بهذه الأفكار العلمانية التي يرون قادتهم يطبقونها، بل وينسبون الكثير منها إلى الإسلام»(٢).

مُنعت الحركات الإسلامية طوال عهدي بورقيبة وزين العابدين في تونس من تأسيس أحزاب تعبر عن مرجعيتها، وعلى امتداد ثلاثين عامًا من الوجود السياسي ظل حزب العدالة والتنمية ممنوعًا من النشاط العلني والقانوني، ولم تحصل حركة النهضة على الترخيص القانوني للمرة الأولى في تاريخها إلا في الشهر التالى من الثورة.

الحجاب في قصور حكام المسلمين، وإن كان حجابًا تركتًا $(x^{(1)})$.

٢- موقف إسلاميي تونس:

موقف النهضة التونسية:

مُنعت الحركات الإسلامية طوال عهدي بورقيبة وزين العابدين من تأسيس أحزاب تعبر عن مرجعيتها، وعلى امتداد ثلاثين عامًا من الوجود السياسي ظل حزب العدالة والتنمية ممنوعًا من النشاط العلني والقانوني، ولم تحصل حركة النهضة على الترخيص القانوني للمرة الأولى في تاريخها إلا في الشهر التالي من الثورة.

ويبدو أن أمام حزب النهضة وقتًا طويلاً حتى يتخلص من العديد من الإشكاليات السياسية

⁽٢) المرجع السابق.

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) المرجع السابق.

والفكرية التي خلَّفتها المرحلة السابقة، فما تزال تُهَم الإرهاب والتطرف توجّه للنهضة من قبل العديد من فئات المجتمع التونسي؛ نظرًا إلى ما خلَّفته أحداث باب سويقة، وغيرها في أوائل التسعينيات في النفوس، «يوم أن تسبب مناضل وحركة النهضة في وفاة مواطن إثر إحراقهم مقرًا للحزب الحاكم آنذاك، كما تعمد أعضاء في الحركة رمي مادة حارقة في وجوه أشخاص آخرين، وقد اعترفت قيادة الحركة في وجوه أشخاص آخرين، وقد اعترفت قيادة الحركة في الماضي، لكنهم أصروا على أن القيادات لم يكن لها علم بالموضوع، وأن تلك كانت أعمالاً فردية.

ومن ثم كان الوقت مبكرًا جدًّا بالنسبة لحزب النهضة الذي لم يكن قد استرد عافيته، وعالج آثار ما مُورِس عليه من قهر طوال هذه السنوات، عندما أعاد فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات التشريعية للمرة الثالثة الجدل في تونس حول الإسلام السياسي، ومدى قدرته على ممارسة السلطة، والوصول بها إلى بر الأمان، فبينما ذهب راشد الغنوشي زعيم النهضة إلى أن النموذج التركي «أعاد النظافة، والانضباط والقانون والعمل للسياسة»(۱) اعتبر علي العريض القيادي في حركة النهضة «أن الجدل حول الإسلام السياسي يكاد يكون محسومًا، فكل المؤشرات تدل على أن التيارات الإسلامية بإمكانها بناء ديمقراطية وتنمية تستجيب لطموحات الناس، وتحقيق التعايش وتنمية تستجيب لطموحات الناس، وتحقيق التعايش السلمي بين مختلف التيارات السياسية»(۱).

وبرغم مما سبق، فقد أكد العريض «أن حركة النهضة تنظر بإعجاب كبير لتجربة حزب العدالة والتنمية، إلا أنها لن تسعى لاستنساخ نفس النموذج؛ نظرًا للفوارق المهمة بين النموذجين، هذا على الرغم من اعتماد التجربة الإسلامية في تركيا في جزء كبير

منها على كتب ومؤلفات الشيخ راشد الغنوشي $^{(7)}$.

وقد دخلت حركة النهضة المرحلة الجديدة بخطاب سياسي مرن يريد طي صفحة الماضي، ويعطي تطمينات حول التزامها بقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ونبذ العنف، خصوصًا قبولها مجلة الأحوال الشخصية التي لا تجيز تعدد الزوجات، وتقر بالمساواة بين الرجل والمرأة، «فقد ورد في صحيفة لوتون (٦ فبراير ٢٠١١م) على لسان راشد الغنوشي أن مجلة الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة، وأن تعدد الزوجات هو أمر ممنوع ومحسوم قانونيًا، وأن الحجاب هو خيار شخصي، كما أقر بعدم إمكان ممارسة عقوبة الرجم وقطع اليد»(٤).

ومع ذلك تأتي التصريحات المعبرة عن المواقف المترددة من المبادئ الإسلامية على لسان القادة التاليين للغنوشي في النهضة، مثال ذلك «التصريحات المزدوجة لحمادي الجبالي أمين عام الحركة بنفيه لشروع تطبيق الشريعة في حوار نُشر في مجلة (ريالتي) بتاريخ (١٧ فبراير) من جهة، وتصريحه بالالتزام بما ورد بها بالحوار ذاته من جهة أخرى»(٥).

وما نذهب إليه هو أن المناخ الذي مرت به الحركة الإسلامية في تونس يكاد يتطابق تمامًا مع المناخ الذي مرت به الحركة الإسلامية في تركيا، فقد حارب بورقيبة ومن بعده زين العابدين التوجه الإسلامي، بل الإسلام نفسه في تونس، ووضع الأخير منهما أبناء الحركة -رغم ما قدمه الكثيرون منهم من تنازلات للعلمانية التونسية - بين خيارين لا ثالث لهما: إما الاعتقال، أو الهجرة خارج البلاد.

ولندع راشد الغنوشي يصف هذا التطابق، حيث يصف البللاد التي تعرضت لهجوم علماني شرس بقوله: «تلك التي طُبقت فيها بشراسة ووحشية وتواطؤ

⁽۱) المنجي السعيداني، جدل حول الإسلام السياسي بعد فوز العدالة والتنمية:

http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11887&article=626643&feature=

⁽٢) المرجع السابق.

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) المرجع السابق.

⁽٥) المرجع السابق.

دولي ومحلي خططُ الاستئصال، وتجفيف الينابيع، مثل تونس؛ بسبب ما تعرض له التدين والمتدينون من قهر على يد حكومات قمعية فاسدة، من مثل تسلط الدولة في تونس وتركيا على المؤسسات الدينية، وعلى ضمير المؤمنات بتجريم حقهن في التعبير عن تدينهن بحمل رداء التقى، كما تسببت في طرد الآلاف، وكبت الملايدين وقهرهن وذويهن، وكذا حرمان أصحاب المشروع الإسلامي من حقهم الطبيعي والشرعي في المشاركة في الشعون العامة، ومنها العمل السياسي، وكبت كل تعبير ديني (1).

وفي قراءته للتجربة التركية، يشرح الشيخ راشد الغنوشي – زعيم حركة (النهضة) التونسية – ما حدث بأنه «ثورة بيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلاً، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه.. إنه من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع».

وفي إطار الجدل حول إسلامية وعلمانية التجربة، يتابع الغنوشي في قراءته التي جاءت بعنوان: «العدالة التركي .. تجاوز أم تطور؟»، مؤكدًا أنها «قاعدة إسلامية» وعت بيقين أن التمادي بنفس السياسات والوجوه «ليس من شانه غير استمرار اشتباك غير قابل للتسوية، قد غدا معوقًا لتحقيق المشروع الإسلامي»، فلا مناص من التغيير في الخطاب والوجوه والتكتيكات فكان حزب العدالة والتنمية.. ولو أننا تأملنا في جملة ما أعلنه حتى الآن حزب العدالة والتنمية من سياسات وتابع الغنوشي لوجدناه امتدادًا متطورًا لتراث الحركة الإسلامية التركية، مع مرونة أكبر في التزيل، وحرص أكبر على ترتيب الأولويات بطريقة عقلانية ذكية، خاصة أنه لم يصدر عن جماعة العدالة والتنمية تصريحات، مما يحمل عن جماعة العدالة والتنمية تصريحات، مما يحمل

على الظن أن الأمر يتعلق بتحولات فكرية(Y).

ومن حيث النقد الذي يوجّه للعدالة والتنمية نظرًا لما قدمه من تنازلات، يرد الغنوشي أن الإسلاميين الأتراك ليسوا هم وحدهم «من فُرض عليهم صياغة أيديولوجيتهم بما يتواءم مع السياج المفروض عليهم، بل إن جملة التيار الإسلامي في العالم، ولاسيما في البلاد التي مُنيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة»، فقد تخلى الكثير منهم عن مسمى الإسلام في الراية التي يرفعونها؛ للانسجام مع قانون الأحزاب، مع أنه لا أحد صرح بأنه قد تنازل عن شيء من إسلامه»(۳).

ومع غرابة هذا الذي يقوله الغنوشي، فإنه أيضًا لا يرى في سعي القادة الأتراك للالتحاق بالاتحاد الأوروبي قدحًا، بل يعتبر هذا الحرص «نوعًا من تجريد الخصم من سلاحه، وتجريد ظهيره الخارجي من أوهامه، وعرض صداقة بديلة عنه»، مشيرًا إلى أن عرض الإسلاميين بالذات لهذه الصداقة أو الشراكة ترفع الغطاء عن المتطرفين العلمانيين والاستئصالين، لا في تركيا فحسب، بل في عدد كبير من بلاد العالم الإسلامي، معتقدًا أنه لا يعيب الشعب التركي أن يدخل أوروبا مسلمًا، بقيادة إسلامية شابة، مدعومة بقوة من شعبها، متصالحة مع تاريخها ومع محيطها العربي والإسلامي.

ثالثًا: الرؤى المختلفة لمشروع العدالة والتنمية؟

حاول الغنوشي أن يجيب عن هذا السؤال الذي يحاول الجميع الإجابة عنه: ما هي حقيقة مشروع العدالة والتنمية، وكانت حدود الإجابة عن هذا السؤال كالتالي:

هــل هو تواصــل مع نفس المشــروع الــذي بدأه مندريس، واستأنفه ديمريل، ثم تورجت أوزال، ووصل

⁽٢) التجربة التركية في وعي الإسلاميين، مرجع سابق.

⁽٣) المرجع السابق.

 ⁽١) راشد الغنوشي، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مجلة الشهاب الإلكترونية:

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print &sid=282

أوجّه مع أربكان؟ ... مشروع مصالحة تركيا الحديثة مع تاريخها وهويتها؛ من خلل الحد من التطرف العلماني للدولة في عدائها للدين في مسعى لاستبدال علمانية متطرفة بأخرى معتدلة هي أقرب إلى النوع الأوروبي الذي يغلب عليه الحياد إزاء المسألة الدينية، وذلك بالإفادة من التجارب السابقة، باعتماد مرونة أكبر في خدمة نفس المشروع؛ بما يحفظ جوه ويتخلى ولسو ظرفيًا عن بعض مظاهره، من أجل فتح أبواب التطور في وجهه بعيدًا عن أسباب التصادم مع الباب العالى؟

- أم أن مشروع العدالة والتنمية هـو تنازل عن

مشروع الحركة الإسلامية، بل خيانة له، وفي أفضل الأحوال الرهان على ما سماه البعض بالعلمانية الإسلامية؟

- أم هو ما اعتبره أنصار مؤسس المشروع البروفيسور نجم الدين أربكان إيثارًا لملاذ السلطة، والعيش تحت الأضواء، وإرضاء العسكر ومؤسسة المال والإعلام والأمريكان؟

- أم هــو تنازل عن جوهر المشــروع الإســلامي، واستسلام للعلمانية وانتصار نهائي لها، كما روَّج لذلك بعض عتـاة العلمانية في بلادنا مبدين فرحة صفراء بانتصار العدالة والتنمية؟

وقبل أن أقدم صيغة مختصرة لما قدمه الغنوشي من إمكانات أو احتمالات، وتعديلها بطريقة أوفق وأكثر تحديدًا من وجهة نظر كاتب هذه السطور، يستوقفني ما جاء في الإمكان الأول من مطابقة الغنوشي لمشروع أربكان مع مشروع مندريس وسليمان ديميرل، والذي حدده في السعي إلى استبدال العلمانية المتطرفة لتركيا بعلمانية معتدلة أقرب إلى النوع الأوربي.

وهذا في الحقيقة خلط كبير وواضح إلى الدرجة التي قد تنطوي على سوء النية؛ لأن المرجعية الأربكانية والمواقف والإشارات، بل والتورطات الدالة على توجه أربكان لإقامة مشروع إسلامي كامل، وليس مجرد بلوغ علمانية معتدلة أكثر من أن تذكر.

أما إمكانات الإجابة عن سؤال ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟ فأرى أنه يمكن تحديدها في الإمكانات التلال ق

- مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمر السروع الإسلامي

الشامل.

فى قراءتـه للتجربـة التركية، يشـرح

الشـيخ راشــد الغنوشــى - زعيم حركة

(النهضة) التونسية - ما حدث بأنه «ثورة

بيضاء ضد منتظم سياســـى ميت أصلاً،

فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه..

إنـه من الناحية الرمزيـة إعلان كذلك عن

إفلاس مشـروع تركيـا وتغريبها، وبداية

النهاية لذلك المشروع»

- مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية.

- مشروع يتنازل عن المشروع السيد المشروع المسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، تعني أن الاكتفاء بالجانب الروحي، والتوافق مع العلمانية هو غاية ما يمكن تحقيقه من جانب الإسلاميين.

- مشروع برجماتي (إسلام ليبرالي)، يقدم حلاً توافقيًا (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

أما الاحتمال الأول فيذهب إليه عتاة العلمانية التركية كما يقول الغنوشي.

أو يتظاهرون بالذهاب إليه بغرض الإجهاز على ما تبقى من روحانية إسلامية لا يطيقها ما يضمرونه من غلّ وتعصب ضد الإسلام، كما جاء في دعوى

إمكانات الإجابة عن سؤال «ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟»

مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمر السعى نحو المشروع الإسلامي الشامل.

مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية.

> مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، تعنى أن الاكتفاء بالجانب الروحي، والتوافق مع العلمانية هو غاية ما يمكن تحقيقه من جانب الإسلاميين.

مشروع برجماتي (إسلام ليبرالي)، يقدم حلاً توافقيًّا (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

> المدعى العام التركي في ١٤ مارس ٢٠٠٨م ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم، مطالبًا فيها بحظره ومنع

> ٧١ من قياداتــه - وفي مقدمتهم أردوجان وعبد الله جول- من ممارسـة النشـاط السياسي لمدة خمس سنوات؛ بدعوى «تحول الحزب إلى بؤرة لمعاداة النظام العلماني، وتبنيه أجندة إسلامية خفية لإسقاط النظام الأتاتوركي العلماني»^(۱). ولكن الأهم من ذلك أن هذه هي رؤية الكثيرين

> من الإسلاميين إلى جانب حزب العدالة والتنمية، يأتى على رأس هؤلاء الدكتور صدر الدين البيانوني (المراقب العام لإخوان سـوريا) حيـث أبدى البيانوني «تفهمه لحاجة اللاعبين الأتراك لـ(المصانعة)؛ نظرًا لخصوصية وظروف الدولة التركية والمجتمع التركي، فحين تفهم الإسلاميون الأتراك شروط الحركة في بلادهم؛ تكيفوا معها، ونشطوا من خلالها، ومن ثم حققوا تجربة ناجحة لا يجد المراقب العام لإخوان سوريا

سببًا يدعوه لتجريدها من «الوصف الإسلامي»^(٢).

وقد يكون الدكتور راغب السرجاني من أكثر المتحمسين لهذا الاتجاه، وقد كتب كتابًا في ذلك يبلغ أربعمائة صفحة (قصة أردوغان) يكيل فيه المديح لأردوغان والعدالة والتنمية، ويؤكد فيه هذه الرؤية، فيذكر تصريح أردوغان الأول بعد فوزه بالانتخابات بأن حزبه سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور التركي، ثم يعلق على ذلك فيقول: «والذي لا يفقه الواقع التركي قد يأخذ على أردوغان مثل هذا التصريح، ولكن أردوغان كان يعلم أنه يعيش في دولة تملؤها التنافضات، فتركيا خليط من إسلام وعلمانية، عثمانية وأوروبية، ديكتاتورية وديمقراطية، حكم الشعب وحكم العسكر، فالشارع يملؤه الإسلام، ودستوره يحاربه! هذا هو الواقع الذي يجب التعامل معه بالحكمة والرهان على النفس الطويل في التطوير، وتأجيل طرح المحاور المثيرة، وإعادة ترتيب الأولويات، والبدء بقضايا المعاش،

⁽١) قصة أردوغان، ص ١١٩ مرجع سابق.

⁽٢) التجربة التركية في وعي الإسلاميين، مرجع سابق.

وحقوق الإنسان، واحترام القانون، ومقاومة الفساد في نخبة الحكم، وتهيئة البلد للانضمام إلى أوروبا؛ حيث وجد أردوغان في المعايير الأوروبية سبيلاً آخر للتقوي على العلمانيين، والحد من سيطرة العسكر المطلقة»(١).

وعلى هذا الأساس السابق فأردوغان لدى السرجاني «إمام من أئمة المسلمين»(٢) ليس هذا فقط بل «زعيم ينتظر منه أن يغيّر حركة التاريخ، وأن يضع الأمة الإسلامية في مكانتها اللائقة»(٢). ولذلك فهو ينصحه أن يصحب العلماء الصالحين، ويقول له: «لا تكتفِ بعلماء تركيا، ولكن انظر إلى علماء المسلمين جميعًا، فتواصل معهم، واطلب نصحهم، واسمع لهم وتقبل منهم، واحرص على دعائهم»(٤).

أما الاحتمال الثاني، وهو النظر إلى حقيقة مشروع العدالة والتنمية على أنه مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة؛ تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية، فهي وجهة النظر للعلمانيين التقليديين، بل والإسلاميين التقليديين، بل والإسلاميين التقليديين أيضًا إلى حزب العدالة والتنمية، يقول الدكتور فؤاد السعيد عن النموذج التركي في دراسته المنشورة بمجلة شرق نامة: «إنه يتضمن حقيقة التطورات في الفكر السياسي التركي التي تمكنت الملاتزام بتقاليد الدستور العلماني التي تعني الوعي أخيرًا مع حزب العدالة والتنمية من التوفيق بين الالتزام بتقاليد الدستور العلماني التي تعني الوعي بخطورة إقحام الدين في السياسة بشكل مباشر، واحتكار الحق في استخدامه بالدعاية السياسية، وبين التمسك بالتراث الإسلامي، باعتباره جوهر وبين التمسك بالتراث الإسلامي، باعتباره جوهر الهوية الثقافية للمجتمع التركي»(٥).

أو كما يقول الدكتور طارق عبد الجليل عن الاتجاه المعتدل للعدالة والتنمية: «لقد اهتدى بعد مراجعة ذاتية جدية إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية، وعضوية تركيا للاتحاد الأوربي، وتبلورت هذه الرؤيا في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في وهو ما يمثل رؤية عُرفت بـ«العثمانية الجديدة»، وتعد امتدادًا لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية، مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخليًا، وتعزيز مكانة تركيا خارحيًا».

وكما يقول ياسر الزعاترة في مقال له بعنوان (حول انتصار النموذج الإسلامي العلماني التركي): «كان قادة العدالة والتنمية منسجمين مع أنفسهم؛ حيث أعلنوا أنهم حزب علماني، ورفضوا ومازالوا يرفضون بعنف مقولات البعض أنهم حزب إسلامي، حتى لو أضيفت له عبارات مثل معتدل أو متنور أو ما شابه ، كما ذهب أردوغان في أحد تصريحاته»(٧).

أما الاحتمال الثالث، وهو أن العدالة والتنمية مشروع يتنازل عن الأسس الإسلامية وينطوي على رؤية استسلامية للواقع التركي، فهي رؤية يذهب إليها كثير من الباحثين، منهم أديب عساف بكر أوغلو الذي يقول: «صحيح أن حزب العدالة والتنمية نجا من الملاحقات القضائية التي رفعها ضده العلمانيون، لكن يبدو أنه قد فقد شيئًا من طاقته الإصلاحية، وقد ظهر ذلك جليًا في الانتخابات البلدية الأخيرة

⁽٦) تركيا بين تحديات الداخـل ورهانات الخارج، مقال الجيش والحياة السياسـية تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة من الباحثـين، الدار العربية للعلوم، ناشـرون، بيـروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م: ص٦٥٠.

 ⁽٧) ياســـر الزعاترة، حول انتصار النموذج الإســـلامي العلماني التركي،
 موقع الجزيرة نت، الخميس ٢٠٠٨/٨/٧:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63AC271E0EF74DC699A43C8BF802A179.htm

⁽١) قصة أردوغان، مرجع سابق: ص ٩٥.

⁽٢) المرجع السابع: ص ٢١٢.

⁽٣) المرجع السابق : ص ٢١١.

⁽٤) المرجع السابق: ص ٢٢٤.

⁽٥) فاتن نصار، بعد الثورات العربية .. النموذج التركي هو الحل، موقع علامات أون لاين الإلكتروني:

http://www.alamatonline.net/13.php?id=362

في ٢٩ مارس ٢٠٠٩م، فأردوغان الذي سبق أن وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر على تحذير الناخبين من كون «البدائل الأخرى ستجلب مستقبلاً سيئًا» إذا لم يتم التصويت لصالح حزبه.

هذا الأسلوب - على ما يبدو - يؤشر لنهاية نمط من الخطاب السياسي سلد في فترة معينة، وهو لا يعد فشلاً لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحًا للمؤسسة العلمانية التي استطاعت التقليل من طموحات برنامج معتنقي الإسلام السياسي في تركيا، ومن سقف خطابهم السياسي، فعلى سبيل المثال وعلى ذكر الخطاب، فقد أوضح حزب العدالة والتنمية أن الحجاب - الذي هو أهم عنصر من عناصر الإسلام السياسي في تركيا - لم يكن يدخل ضمن أولوية أجندة الحزب، وفيما يتعلق بالخيارات الأيديولوجية، فإن حزب العدالة والتنمية يعرف نفسه باعتباره حزبًا فإن حزب العدالة والتنمية يعرف نفسه باعتباره حزبًا «ديمقراطيًا محافظًا»(۱).

أما الاحتمال الرابع فلا يمكن الذهاب إليه قبل التساؤل عن أي معايير نحتكم إليها في النظر إلى حقيقة العدالة والتمية، وهو ما سنتناوله فيما يلى.

رابعًا: من أي منظور نحكم على النموذج التركي؟

أرى أنه لكي نستطيع أن نحكم على النموذج التركي بالفشل أو النجاح أو ندعو التيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي إلى التمثل به من عدمه؛ أنه لا بد أن نحدد من أى منظور نتحدث أولاً.

وأقدم هنا منظورين للتعامل مع الموضوع:

- المنظور العقائدي.
- المنظور البرجماتي (المصلحي).
- والمنظور الأخير ينقسم بدوره إلى:
- (١) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا، مرجع سابق: ص ١٣٠.

- المنظور البرجماتي لصالح الدعوة الإسلامية في تركيا.

- المنظور البرجماتي لصالح الدعوة الإسلامية في الربيع العربي.

المنظور العقائدي:

لكي نحكم على إسلامية أو عدم إسلامية حزب العدالة والتنمية، فإننا لكي نستطيع أن نقدم الإجابة الأكثر اختصارًا لذلك لا بد أن نتساءل هل حزب العدالة والتنمية يطبق الشريعة الإسلامية أو يدعو إلى هذا؟

الإجابة على ذلك هي لا بالطبع، ولكن تلك الإجابة قد لا تعني شيئًا في ظل الضغوط القاهرة التي يواجهها الحزب في الداخل، والتي يقر الجميع بكونها قاهرة، هذا بخلاف الضغوط التي يواجهها من الخارج، الأمر الذي يعني أنه يمكن تبرير موقف الحزب استنادًا إلى حكم الإكراه في الإسلام؛ حيث لا يستطيع الحزب مجرد الإشارة إلى موضوع الشريعة، فما بالك بالمطالبة بتطبيقها، كما أن توجهات السياسة الخارجية التي تستهدف العمل على تحقيق مصالح الأمة الإسلامية تدعو إلى الاعتقاد بأن الحزب يُضمر السعي نحو التطبيق التدريجي للإسلام الشمولي.

لكن القواعد الإسلامية تقرر حدودًا معينة للإكراه، تدور حول دفع الخطر الشديد؛ كالتهديد بالموت، وليس جلب المصالح، على شروح لا يتسع لها المجال هنا. أي أن حدود الإكراه لا يمكن أن تتوافق مع إقرار علمانية الدولة، وإعلان علمانية الحزب، وتمجيد صنم العلمانية أتاتورك، وادعاء أن العلمانية تتوافق مع الإسلام، بل والدعوة إلى تأسيس شعوب الربيع العربي دولها الجديدة على الأسس العلمانية، أو أن ذلك لا يتعارض مع الإسلام في أفضل الظن عند من يذهبون إلى أن أقوال الرجل (أردوغان) تعرضت للتجنى عند الترجمة.

من ناحية أخرى، فإن الشيء الواضح وضوح اليقين الذي لا تشوبه ذرة لبس أنه إذا كان هناك من يبرر للنموذج التركى عدم تطبيق الشريعة؛ نظرًا للظروف القاهرة التي يتعرض لها في الداخل، فإن هذه اللادينية لا يجوز للتيارات والأحزاب الإسللمية في الربيع العربي تمثُّلها بأيـة حال؛ نظرًا لعدم تعرضها لمشل هذه الظروف القاهرة، وإلا فلماذا قامت بالربيع العربي أصللا حتى وإن كانت ما تزال تتعرض للكثير من الظروف الضاغطة.

من المنظور البرجماتي:

قد يكون من غير المفيد الجدل حول إيجابية ما

إذا كان هناك من يبرر للنموذج التركى

عـدم تطبيق الشـريعة؛ نظـرًا للظروف

القاهـرة التي يتعرض لها في الداخل،

فإن هذه اللادينية لا يجوز للتيارات

والأحزاب الإســلامية فــى الربيع العربى

تمثُّلها بأية حـال؛ نظرًا لعدم تعرضها

لمثل هذه الظروف القاهرة، وإلا فلماذا

قامــت بالربيـــع العربى أصـــلاً حتى وإن

كانـت مـا تـزال تتعـرض للكثيـر مـن

الظروف الضاغطة

أحرزه حـزب العدالـة والتنمية من إنجازات على عدة أصعدة، خصوصًا على الصعيد الاقتصادى؛ وذلك من المنظور البرجماتي المادي البحت، وإن كانت حكومة أربكان قد حقَّقت نفسس النجاح في المدة المناظرة للمدة القصيرة التي تولتها هذه الحكومة.

لكن الأمر يتعرض للكثير من

الجدل إذا تحدثنا عن مدى ما أحرزه الحزب من تقدم للدعوة الإسلامية في تركيا من المنظور البرجماتي المصلحي لهذه الدعوة، فما نذهب إليه أن مواقف الحزب في هذا الاتجاه تعنى تقديم رؤية استسلامية لواقع طغيان السيطرة العلمانية على الدولة، وكأن ذلك قدر قاهر لا يمكن تغييره، ومن ثُم يكون العمل على التوافق مع العلمانية والاكتفاء بالإسلام الحضاري، هو بديل للدعوة لتطبيق الإسلام الشمولي، وإجهاض

أما الظن من جانب بعض الإسلاميين بإضمار الحزب التخطيط لتطبيق الإسلام الشمولي، وهو الظن الذي يدعى موافقتهم فيه بعض عتاة العلمانية؛ بهدف

الضغط على العدالة لتقديم تنازلات أكبر من جانبه، هذا الظن يدفعه الفكر التنظيري لقيادات الحزب، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو (وزير الخارجية)، والذي يعد بمثابة الأستاذ لأردوغان نفسه من الناحية الفكريــة (وهي الصفة التي يحدثــه بها)؛ حيث يرى أوغلو أن الهدف من العمل الإسلامي «هو تحقيق المقاصد، بصرف النظر عن الآليات التي يمكنها تحقيق ذلك، وهذه المقاصد هي الضروريات الخمس التي عبّر عنها بحماية الحياة، وحماية الفكر والدين، والممتلكات، وتحقيق العدل، ويمكن لآية آلية أن تكون شرعية طالما حققت تلك المقاصد والقيم، وانطلاقًا من هذا يرى أن مسئولية المفكرين الإسلاميين هي تفسير

وترجمـة النظم السياسـية، وآليات وقتنا الحاضر، ومحاولة تحقيق انسجام وتجانس جديد بين قيم المجتمع والآليات التي يمكن العثور عليها في الهياكل القائمة»(١).

وهذا الكلام الذي يذهب إليه هو تحدیدًا جوهر ما یسمی الإسلام الليبرالي، كما أنه يتطابق تمامًا مع أفكار مفكرين

من أمثال جمال البنا؛ حيث تغدو مقاصد الدين هي الغاية، والآليات العلمانية هي الوسيلة، ومن ثم يتم التنازل عن الشريعة كاملة، ويفرّغ الدين من محتواه، في الوقت الذي لا تصلح فيه الغايات إلا إذا كانت الوسائل المؤدية إليها من نفس نوعها.

أما من المنظور البرجماتي المصلحي للأمة، فإنه حتى على فرض صحة ظن إضمار العدالة للعمل على تطبيق الإسلام الشامل، فإن نجاحهم في ذلك يظل

⁽١) د. عبد الوهاب المسيري، انسجام القيم الثابتة والآليات المتغيرة على الدوام، موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3C32E94A4D1A4C0A9 581132D54DE8624.htm

الباب الخامس : العمل الإسلامي

مغامرة ضئيلة الاحتمال تتم في مقابلها خسائر جسيمة على مستوى الأمة؛ نتيجة توجه العدالة والتنمية لهذا الاتجاه، ودعوة باقي الأمم الإسلامية إلى تمثله، ومن أهم هذه الخسائر -من وجهة نظر الباحث-:

- زرع البلبلة والخلط في عقول الناس في المجتمعات الإسلامية بادعاء توافق الاتجاه العلماني مع الإسلام.

- وإسباغ الشرعية على الأحزاب العلمانية القائمة، ومنحها التبرير لممارساتها الاستبدادية ضد الإسلاميين المنادين بتطبيق الشريعة.

- الترويج للأحزاب التي تدعي الإسلامية، وتعلن أن هويتها الإسلام الليبرالي المعتدل.

- تعرض العقيدة الإسلامية ذاتها للخطر الجسيم نتيجة إسباغ الشرعية للدراسات والكليات الإلهية في تركيا، وأمثالها في الدول الإسلامية التي تعمل على تأويل العقائد الإسلامية إلى تأويلات علمانية ملحدة، مثل تأويلات حسن حنفي التي تدرَّس في الكليات الإلهية التركية.

- نشر روح الهزيمة والتبعية للغرب، وهو الأمر الذي يتجاوز التمثل للتصالح المفاهيمي بين الإسلام والمفاهيم والقيم الغربية، الذي ينتهجه حزب العدالة والتنمية، إلى تمثل الممارسات السياسية الفعلية لحزب العدالة الحليف الاستراتيجي لأمريكا التي تسعى إلى نشر نموذجه في العالم الإسلامي أجمع.

معلومات إضافيت

نجم الدين أربكان:

أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا، وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة التي حكمت بلاده منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي، وساهم مساهمة فعالة جدًّا في تذويب الجليد بين الأتراك والعرب، وبين الأتراك وبين المعالمين في العالم. من خلال إحياء الثقافة الإسلامية، ونشر اللغة العربية التي كان يفهمها جيدًا. وذلك قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء، وقبل أن يطاح به من قبل الجيش، سنة ١٩٩٦م، بدعوى تقويضه للنظام العلماني المفروض في تركيا، والسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية.

بدأ أربكان حياته متفوقًا في دراسته، وأنهى دراسته الثانوية عام ١٩٤٣م، ليلتحق بكلية الهندسة المكيانيكية، التي تخرج منها سنة ١٩٤٨م، وكان الأول في دفعته، مما أهَّله لأن يكون معيدًا فيها. وفي ١٩٥١م أُرسل في بعثة إلى ألمانيا لينال في ١٩٥٣م شهادة الدكتوراه في هندسة المحركات.

وقد عاد إلى تركيا ليعمل أسـتاذًا في الجامعة، وابتكر محرك دبابات يعمل بكل أنواع الوقود. وفي ١٩٦٥م كان عمره ٢٩ عامًا، أي أصغر أسـتاذ جامعي في تركيا آنذاك، وهو أول صانع لمحرك ديزل لا تزال الشـركة المصنعة تعمل على إنتاجه حتى الآن.

أصبح رئيسًا لاتحاد النقابات المهنية، ثم انتُخب عضوًا في مجلس النواب عن مدينته قوينة، لكنه مُنع من المشاركة في الحكومات المختلفة .

أنشـــــأ أربكان عام ١٩٧٠م حزب النظام الوطني، الذي كان أول تنظيم سياسي يعلن بوضوح هويته الإسلامية، منذ ردة مصطفى كمال أتاتورك، وحمله تركيا على الردة الشاملة سنة ١٩٢٤م.

ولم تمض ٩ أشهر حتى تم حل الحزب، بعد إنذار من قائد الجيش آنذاك محسن باتور؛ حيث أقامت الحكومة دعوى ضد الحزب، فأصدرت محكمة أمن الدولة العليا قرارًا بحلِّ حزب النظام الوطني، ومصادرة أمواله وممتلكاته بعد أن جرَّمته بتهمة انتهاك الدستور العلماني، والعمل على إلغاء العلمانية، وإقامة حكومة إسلامية في تركيا، والعمل ضد مبادئ أتاتورك، وحكمت المحكمة بمنع أي عضو في الحزب من العمل في حزب آخر، أو تأسيس حزب آخر، أو ترشيح نفسه للانتخابات، ولو بشكل مستقل، وذلك طيلة خمس سنوات.

وبعد صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا بحلِّ حزب النظام الوطني، وحرمان مؤسِّسه وأعضائه من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، غادر البروفيسور أربكان تركيا.

في عام ١٩٧٢م عاد البروفيســور أربكان إلى تركيا ليدفع ببعض الإســلاميين ممن لا ينطبق عليهم حكم محكمة أمن الدولة العليا لتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم حزب السلامة الوطني، وتأسَّس الحزب في ١١ أكتوبر ١٩٧٢م، وأصدر في ١٢ يناير ١٩٧٣م صحيفته الرسمية «مللي غزته».

في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م صدر عفو عام عن الجرائم السياسية، فخاض حزب السلامة الوطني بعد أن عاد أربكان إلى رئاسته الانتخابات وفاز بـ ٤٨ مقعدًا، وعندما احتدم الخلاف بين الحزبين الرئيسين، حزب العدالة (١٤٩ نائبًا) بزعامة سليمان ديميريل، وحزب الشعب الجمهوري -الذي أسسه أتاتورك- (١٨٦ نائبًا) بزعامة بولنت أجاويد، اضطر أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري للائتلاف مع حزب السلامة الوطنى بزعامة أربكان، وحصل حزب السلامة على سبع

وزارات مهمــة منها الداخليــة والعدل والتجارة، والجمارك والزراعة، والصناعة، والتموين، ووزارة دولة، وكان البروفيســور أربكان نائبًا لرئيس الوزراء.

شارك أربكان رئيس الوزراء بولند أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص في نفس العام. ومنذ ذلك الحين أصبح التيار الإسلامي معترفًا به في تركيا عمليًا. وكان أربكان واضعًا في مطالبه، وهو ما أجَّج الحرب ضده من قِبَل خصوم تركيا الحضارية؛ حيث طالب بتجريم الماسونية، أو منعها في تركيا، وإغلاق محافلها المشبوهة.

كما عمل على توسيع الاتصالات والانفتاح مع العرب والمسلمين، وتبني القضية الفلسطينية، وإعلان عدائه للكيان الصهيوني الذي اغتصب الأرض، وهجَّر الشعب الفلسطيني، واستولى على أراضيه، ودنَّس مقدساته.

وفي عام ١٩٨٠م تقدم بمشــروع قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وحجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب تأييده للكيان الصهيوني .

وبدا التغلغل الصهيوني واضحًا في الجيش التركي، بعد قيام الجنرال كنعان ايفيرين بانقلاب على الحكومة بعد تلك السلسلة من المطالب والإنجازات. وأدخل أربكان السجن حتى سنة ١٩٨٣م حينما أسس حزب الرفاه الوطني، الذي شارك في الانتخابات التي جرت في نفس العام، ولم يكن مستعدًا لها، لكنه في انتخابات ١٩٩٦م حصل على الأغلبية، ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر.

خلال أقل من عام قضاه رئيسًا للحكومة التركية، سعى أربكان إلى الانفتاح بقوة على العالم الإسلامي، حتى بدا وكأنه يريد استعادة دور تركيا الإسلامي القيادي، فبدأ ولايته بزيارة إلى كل من ليبيا وإيران، وأعلن عن تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا أكبر سبع دول إسلامية: إيران، وباكستان، وإندونيسيا، ومصر، ونيجيريا، وبنغلاديش وماليزيا، وعلى المستوى الشعبى والأيديولوجي عمل أربكان على تشكيل مؤتمر عالمي للقيادات الإسلامية.

وفي عام ١٩٩٨م تم حظر حزب الرفاه، وأُحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة، منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومُنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية، فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزبًا جديدًا باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه، وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض للحظر أيضًا في عام ٢٠٠٠م.

ومن جديد يعود أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣م حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليتم اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بسنتين سبجنًا، وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عامًا، وكان ينتوي الدخول في الانتخابات التي أُجريت خلال العام ٢٠١١م، ولكن المنية عاجلته، وتوفي في ٢٧ فبراير ٢٠١١م.

المصدر:

نجم الدين أربكان .. صانع أسس تركيا الحضارية، موقع المسلم، انظر الرابط:

http://almoslim.net/node/142293

http://www.egyptwindow.net/web_Details.aspx?Kind=15&News_ID=399



الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

عصام زيدان

باحث في الشئون السياسية

ملخص الدراسة

يتحتم على الإسلاميين أن يفقهوا استخدام الآلة الإعلامية على وجه يحقّق لهم أهدافهم، وأن يتواجدوا بشكل صحيح على الخريطة الإعلامية بعد سنوات من استحواذ التيارات التغريبية على هذه القنوات ذات الصلة المباشرة بالتغيير والتوجيه، وصناعة وتشكيل الرأى العام.

إن الإعلام بوسائله المتعددة يؤثر تأثيرًا كبيرًا في تكوين وتوجيه الرأي العام، فهو الذي يخلق الوعي لدى المجتمع بأفكار معينة، ويروّج لها من خلال ما ينقله من أخبار ومعلومات وبرامج تهدف إلى تكوين اتجاء معين.

منـــذ نجاح ثورات الربيع العربي، وثمة حملات إعلامية منظمة للتخويف والتحريض ضد الإســـلاميين، وقد سلكت وسائل الإعلام العلمانية في الداخل والخارج مسالك متعددة لإبراز الإسلاميين وفق ما تريد أن تروّج له.

لقد أصيبت وسائل الإعلام المعادية للإسلاميين بالرعب والهلع من الصعود الملحوظ لهذا التيار بعد نشوب الثورات العربية، لاسليما مع وجود مؤشرات عديدة على نجاح هذه الثورات في إحداث تغيير حقيقى وجوهرى في وجه المنطقة العربية.

إن الحركات الإسللامية تمر بمرحلة غاية في الدقة، تستلزم وضع أطر تضبط الخطاب الإعلامي، يأتي في مقدمتها: الالتزام بالتصوُّر الإسلامي، وتمثَّل نظرية المستولية الاجتماعية، ومراعاة الأولويات والمآلات وردود الأفعال، وتبنى المعايير الاحترافية والمهنية.

ثمــة محاذير يجدر بالعاملين في الحقل الإعلامي من الإســلاميين مراعاتها، ومن بينها الاكتفاء بردود الأفعال، وسـيطرة الوعاظ والتعامل مع السياســة بمنطق الفتوى، وإغفال الموجات المتعاقبة مِن الكذب، والوقوع في فخاخ الإعلام المعادى.

لم تسمح مناخات القمع المتتالية بتطوير الخطاب الإعلامي الخاص بالحركات الإسلامية، وهو الأمر الذي ألقى بظلال سلبية على خطاب تلك الحركات وممارستها الإعلامية، ومن أهم هذه السلبيات: هيمنة الطابع المحلي والشخصي، غلبة السمات الحزبية، الافتقار إلى عناصر التميز والاكتفاء بالتقليد، تشتُّت أولويات الخطاب الإعلامي، غلبة الطابع المثالي، تجنب القضايا الاجتماعية والتنموية.

إن الإسلاميين في حاجة لصياغة استراتيجية إعلامية، في مرحلة ما بعد الثورة، تنقل صورتهم الصحيحة لكل طبقات المجتمع؛ بحسب تفاوت ثقافتهم، وباللغة التي يفهمونها.



الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

عصام زيدان

باحث في الشئون السياسية

أصبحــت الآلة الإعلامية في ربيع الثورات العربية صانعة الرؤســاء والدول، هادمة للإمبراطوريات والقوى، متفوقة على الآلة الحربية في تأثيرها على مجريات الأحداث، لاســيما بعد انتشار القنوات الفضائية، ومواقع التواصل الاجتماعي.

ولتعاظم أهمية هذه الآلة تحتم على الإسلاميين أن يفقهوا استخدامها على وجه يحقق لهم أهدافهم، وأن يتواجدوا بشكل صحيح على الخريطة الإعلامية بعد سنوات من استحواذ التيارات التغريبية على هذه القنوات ذات الصلة المباشرة بالتغيير والتوجيه وصناعة الرأي العام.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراســـة لتسلط الأضواء على الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام، وكيف تعامل الإسلاميون مع وسائل الإعلام، وكيف يكون حضورهم فاعلاً على هذه الساحة.

محاور الدراسة:

وستنتظم دراستنا في أربعة محاور:

- الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام.. وصورة الإسلاميين في المنظومة الإعلامية.
 - الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. الضوابط والمحاذير.
 - خريطة الإعلام الإسلامي التقليدي.. الأخطاء والخطايا.
 - نحو استراتيجية شاملة لإدارة الإسلاميين لملف الإعلام في المرحلة القادمة.

المحور الأول الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام .. وصورة الإسلاميين في المنظومة الإعلامية

وسنتناول هذا المحور في فرعين اثنين:

الضرع الأول: الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام:

في هذه الفقرة نعرف بالمفردات، الإعلام، الرأي العام. ثم نتناول أثر الإعلام في تشكيل الرأي العام.

الإعلام لغة:

الإعلام هو: «تبليغ ما يُرَاد تبليغه بوسيلة الكلام أو ما يقوم مقامه من رموز وإشارات»(١)، والإعلام مشتق كذلك من أَعُلَمَ، يقال: «أَعُلَمَهُ إِعُلامًا، بمعنى أخبره إخبارًا»(٢).

الإعلام اصطلاحًا:

التعريف العلمي للإعلام العام يضم الصادق والكاذب، وبناء عليه يمكن تعريفه بأنه: «نشر الأخبار والآراء على الحماهير»(٢).

وهناك من يرى الإعالام قاصرًا على المعلومة الصحيحة، وعرّفه بأنه «تزويد الناس بالأخبار الصادقة والمعلومات الصحيحة، والحقائق الثابتة التي تساعد الناس على تكوين رأي صائب في واقعة معينة «⁽³⁾.

تعريف الرأي العام:

هـو «التعبير عن آراء جماعة من الأشـخاص إزاء قضايا، ومسـائل أو مقترحات معينة تهمهم، سـواء أكانـوا مؤيدين أو معارضين لها؛ بحيث يؤدي موقفهم بالضـرورة إلى التأثيـر السـلبي أو الإيجابي على

الأحداث بطريقة مباشــرة أو غير مباشرة في لحظة معينة من التاريخ»(°).

أثر وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام:

الإعلام بوسائله المتعددة يؤثر تأثيرًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام، فهو الذي يخلق الوعي لدى المجتمع بالأفكار، ويروج لها من خلال ما ينقله من أخبار ومعلومات وبرامج تهدف إلى تكوين اتجاه معين، ويتخذ في سبيل ذلك عدة وسائل منها:

الإعـــلام بوســـائله المتعــددة يؤثــر تأثيرًا كبيـرًا في تشــكيل الرأي العام، فهو الذي يخلق الوعي لدى المجتمع بالأفكار، ويروج لها من خلال ما ينقله من أخبار ومعلومات وبرامـــج تهدف إلـــى تكوين اتجـــاه معين، ويتخذ في سبيل ذلك عدة وسائل

ا – كثرة ترديد رأي معين، قد لا يحظى بقاعدة شعبية، مع إغفال غيره من الآراء التي قد تكون أكثر منه شعبية في المجتمع، أو التعبير عنها بضعف، بحيث يشعر المتلقى بأنها آراء شاذة.

٢- قـوة التعبير عـن الرأي؛ فالآراء التي يعبّر عنها أصحابها بصخب وقوة عبر وسائل الإعلام، توهم الآخرين بأنها تمثل رأي الأغلبية، بينما هي في الحقيقة لا تمثل سوى مجرد رأي تيار أو أفراد نافذين، لا يحظون بتأييد شعبي.

7- اختيار وتحديد موضوعات وقضايا معينة للنقاش، ولو كانت غير مرغوبة بالنسبة لجمهور الرأي العام، مع إهمال غيرها حتى ولو كان أكثر أهمية منها، ولا يقتصر دورها على ذلك، بل تقوم بفرض درجة معينة من الأهمية للموضوعات التي يناقشها الرأي العام(۱).

الفرع الثاني: صورة الإسلاميين في المنظومة الإعلامية:

ونتناولها على الوجه التالي:

- (٥) الرأي العام والإشاعة، عبد المنعم سامي،إفريقيا الشرق ، ٢٠٠١م، ص١٤.
- (٦) هل تعبّر وسائل الإعلام بصدق عن الرأي العام؟ محمد الأحمدي، http://islamtoday.net/nawafeth/artshow
- (١) أجهـزة الإعلام ودروها في توجيه المجتمع، أحمد عبد العزيز المبارك، دائرة القضاء الشرعي، أبو ظبي، ١٩٧٧م، ص٦٧.
- (٢) مسـئولية الإعلام الإسلامي، رشاد شحاتة أبو زيد، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/١، ١٩٩٩م، ص ٨.
- (۲) العلاقات العامـة والمجتمع، إبراهيم إمام، مكتبـة الأنجلو، القاهرة،
 ۱۹۸۱م، ص ۲۱٦.
- (٤) ضوابط الإعلام في الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٧٩م، ص ٤.

أ- الإسلاميون في صورة الإعلام المحلى العلماني:

منذ نجاح ثورات الربيع العربي، وثمة حملات إعلامية منظّمة للتخويف والتحريض ضد الإسلميين، وقد سلكت وسائل الإعلام العلمانية في الداخل العربي والإسلامي مسالك متعددة لإبراز الإسلاميين وفق ما تريد أن تروّج له.

ومن هذه المسالك ما يلي:

1- تأويلها وتضخيمها الشديد لتصريحات وأفعال الحركات الإسلامية المختلفة والمتعلقة بزي المرأة، أو تطبيق الشريعة، أو التعامل مع أصحاب الديانات الأخرى، في محاولة لـ«شيطنة» الإسلاميين، وإظهارهم على أنهم أساطير في الشراسة والتشدد.

٢- تجنب الموضوعية، والاعتماد على الكثير من الإشاعات، ومن ذلك التأكيد على أن الإسلاميين في مصر بشكل عام دون تفرقة أعلنوا أن التصويت في التعديلات الدستورية بنعم واجب شرعي، ولم تكلف تلك الوسائل الإعلامية نفسها عناء نشر تكذيب أغلب الحركات لهذا الأمر.

7- التمييز السلبي المشوّه للحقائق، والتفزيع عند تناولهم لأخبار الإسلاميين حتى لو كان الخبر إيجابيًا، مثل تناول بعض الصحف لحوار جماعة الإخوان مع الأقباط، فتم نقله على أنه محاولة من الإخوان للتأثير في الأقباط، وكسب أصواتهم، بدلاً من الإشارة لإيجابية هذا الموضوع (۱).

3- الخلط بين هذه التيارات بشكل واضح، وتبني سياسات إعلامية تبني صورة ذهنية وإعلامية مختزلة ومبسطة ومشوهة لهذا التيار بكل فئاته، رغم وضوح الاختلاف البين في طريقة العمل ومنهجه بين الفصائل المختلفة.

فالإعلام تعامــل مع الجميع بمنطق واحد، واختار أن يضع الجميع في صف المتشددين بدرجات مختلفة

(١) الانحياز والبعد عن الحياد عنوان الإعلام المصرى رغم قيام الثورة،

في التشدد(٢).

٥- تجييش عناصر إعلامية مشهورة بتعصبها وعدائها للإسلاميين، وتغييب الرأي الآخر، أو استضافة شخصيات مهتزة منهجيًّا، أو شخصيات معروفة بآرائها الشاذة التي لا تعبّر عن الرأي الغالب في أوساط الإسلاميين.

7- طرح مجادلات سفسطائية ليس لها تأثير على أرض الواقع، مثل حق المسيحي والمرأة أن يرشحا أنفسهما في انتخابات الرئاسة، ومحاولة توريط الإسلاميين ودفعهم إلى الاعتراض لإظهار أنهم أعداء للمرأة، ولا يؤمنون بحقوق أصحاب الديانات الأخرى.

لماذا هذا التوجه؟

وسائل الإعلام الواقعة تحت سيطرة العلمانيين، دفعتها إلى تبني هذه الصورة عن الإسلاميين عدة دوافع:

1- اصطناع القلق والظهور في صورة «القديس الليبرالي» المطارد من «أعداء الحرية»، أو على سبيل اختلاق صورة للإسلامي المتجهم القاسي باعتباره «رمزًا للديكتاتورية»، مقابل صورة الليبرالي عاشق الديمقراطية (۲).

٢- الرعب والهلع من الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي بعد نشوب الثورات العربية، لاسيما مع وجود مؤشرات عديدة على نجاح هذه الثورات في إحداث تغيير حقيقي وجوهري في المنطقة يصب في صالح الإسلاميين.

٣- تعويــض الهزيمة المتوقعة على الأرض، بمحاولة

صفوت العالم، رابط:

http://www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=16767

⁽٢) الإسلاميون وحرب الأكاذيب، إسماعيل أحمد محمد، بتصرف واختصار، رابط:

http://www.alukah.net/Culture/0/31088/#ixzz1ZnmSYKCC (تا الليبرالي «الحليوة»، جريدة المصريون، محمود سلطان، بتصرف يسير، http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=56848

تحقيق انتصار متوهم في الفضائيات، فإعلامهم يشوّه صورة الإسلاميين؛ لأنهم يمثلون العقبة أمام مشاريع علمنة الدولة.

٣- محاربة الدين في أشخاص متبعيه، وإيجاد قطيعة بين الإسلاميين وبين عامة الشعب، وحمل بعض الإسلاميين أثناء نفيهم للتهم عنهم إلى الموافقة على الباطل الذي يريدونه وإقراره.

٤- وضع الإسلاميين دائمًا في قفص الاتهام؛ بحيث لا يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم، وتجاوز مناقشة الأفكار التي يحملها هؤلاء العلمانيون، ومدى ملاءمتها لقيم المجتمع.

ب- الإسلاميون في الصورة الغربية:

مع إطلالــة الربيع العربي، بدأت وســائل الإعلام الغربية، بتســليط الضوء على الإسلاميين خاصة في الدول التي حســمت فيها الشــعوب أمرها بدون أي تدخل خارجي، وخلعت حكامها، كما في تونس ومصر، فبدأت بتخويف الشعوب من خطر وصول الإسلاميين للحكم من خلال صناديق الانتخاب؛ مســتخدمة كافة الوسائل لتحقيق ذلك الهدف.

أما في ليبيا فقد بدأت حملة مبكرة مدعومة من الغرب بالترويج للتيار الليبرالي ضد الإسلاميين؛ بحجة ارتباط بعض قياداتهم بالجماعات المسلحة.

وانطلق الإعلام الغربي في حملته التي شنَّها على الحكم الإسلامي من عدة جوانب:

١- تصوير مجرى الأحداث على أن تطبيق الشريعة في تلك البلاد صار أمرًا وشيكًا وحتميًّا، وإظهارها على أنها الأكثر دموية وعنفًا وتقييدًا للحريات.

 ٢- إظهار الإسلاميين بوجه عام على أنهم متطرفون ينتهجون العنف لتطبيق مبادئهم.

٣- تأجيج التخوف القبطي من حكم الإسلاميين،
 وتصعيد نبرة التوترات الطائفية.

٤- تصدير مخاوف غربية من انتقال المد الإسلامي
 بمصر إلى الغرب.

٥- التحذير من تكرار النموذج الإيراني^(١).

وسارت وسائل الإعلام الإسرائيلية على نفس نهج الإعلام الغربي، وواصلت الحملة ضد الإسلاميين؛ حيث دأبت على وصف حكم الإسلاميين بالكارثي، وشبَّهت المطالبات بتطبيق الشريعة بثورة خومينية حديدة.

نتائج التجربة الإعلامية المعادية للإسلاميين:

على الرغم من تلك المحاولات الإعلامية قبل وبعد الثورة لإقصاء الإسلاميين، وإبعادهم عن التأثير في مجريات الأحداث وتوجيهها؛ فإن الفشل كان قرينها، وقد ظهر ذلك في التجاوب الشعبي مع آراء كثير من الإسلاميين، رغم معارضة النخبة وآلتها الإعلامية.

المحور الثاني الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. الضوابط والمحاذير

في هذا المحور نتناول فقه الحضور الإعلامي للإسلاميين من خلال فرعين اثنين:

الفرع الأول: ضوابط الخطاب الإعلامي للإسلاميين:

الحركات الإسلامية تمر بمرحلة غاية في الدقة، تستلزم وضع أُطر تضبط خطابها، ومن هذه الضوابط:

⁽١) «فزاعة» حكم الإسلاميين لمصر تعود إلى الإعلام الغربي، علياء عبد الفتاح، رابط:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/131736-egypt-after-the-january-25.html

١- الالتزام بالتصوُّر الإسلامي:

إعلام الإسلميين لا بد أن يلتزم في محتواه ووسائله، وفي كل ما ينشره أو يذيعه، أو يعرضه على الناس بالتصوُّر الإسلامي للإنسان والكون، والحياة المستمدة أساسًا من القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة، وما ارتضته الأُمَّة من مصادر التشريع (۱).

وهذا يعني:

أ- عدم مخالفة الثوابت العقدية والدينية.

ب- تجنب الاجتهاد في المعلوم من الدين بالضرورة،
 وما أجمع عليه الثقات، واتفق

عليه جمهور المسلمين.

ج- أن يتميّز بواقعيتِه وصدقيته، واستقلاليته، كونه ذاتي الانطلاق، يرفض أشكال التبعية.

د- البعد عمّا يضعف الأمّة ويفت في عضدها، فالإعلام الإسلاميّ يقوّى قلوبَ الأمة،

ويثبِّت جأشَها، ويصِلها بربّها، ويرغِّبها في إسلامها(٢).

٢- يستهدف بناء الإنسان:

لأن الإنسان هو الهدف والغاية، وأي استثمار يغفل الإنسان ويتجاهل عقله، هو استثمار لا قيمة له ولا جدوى من ورائه؛ لأن هؤلاء البشر هم المكون الأساس في بناء الأمم^(٣).

- (١) وظائف الإعلام الإسلامي، محمد محمد يونس، ورقة مقدمة إلى ندوة «الإعلام الدولي وقضايا العالم الإسلامي»، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٨م، ص ٢٨-٢٩.
- (٢) الإعلام الإسلامي، دراسة في المفاهيم والأصول والخصائص، د. محمد موسى البر مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ـ العدد العاشر ـ ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م ـ ص٢٠٠٥.
- (٣) إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية، بتصرف مختصر، للأستاذ الدكتور محيي الدين عبد الحليم، كتاب الأمة، العدد٦٤، ربيع الأول ١٤١٩ هـ ـ يوليو ١٩٩٨ م، ص١٩٢٠.

وهذا يستلزم:

الإعــلام الغربيــة، بتســليط الضــوء علـــى

الإسلاميين خاصـة فـى الـدول التـى

حسـمت فيهــا الشــعوب أمرها بــدون أى

تدخل خارجی، وخلعــت حکامها، کما فی

تونـس ومصر، فبـدأت بتخويف الشـعوب

من خطــر وصــول الإســلاميين للحكم من

خــلال صناديق الانتخاب؛ مســتخدمة كافة

الوسائل لتحقيق ذلك الهدف.

أ- الاعتماد على الأسلوب الموضوعي، القائم على التحليل والتأمُّل، واتخاذ كافة الوسائل التي تنمّي ملكة التفكير لدى الإنسان، الذي يجب أن تتوجه إليه بالإقناع، لا أن تجرّه جرّا بوساطة الغرائز، والعواطف، والانفعالات(').

ب- تزويد الجماهير المسلمة وغيرها بحقائق الإسلام، والقضاء على المعتقدات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة التي تسود أغلب دول العالم عن الإسلام والمسلمن.

٣- التوجه إلى خطاب الناس:

ونعني استخدام لغة تُخاطب الجميع، فلا بد أن يستقر في وعي الإسلاميين أنّ رسالتهم موجَّهة إلى كل الناس، وأنه من الضَّروري المشاركة بحضارتنا من جديد في صنع التاريخ، وترشيد سيرته.

وهذا ما يفرض على الإسلاميين الالتزام في خطابهم بما يلى:

أ- الاهتمام بالشان العام، والخروج من الذات الإقليمية للتواصل مع الآخرين، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية.

ب- تجنب المبالغة في الحديث بعاطفة فقط؛ حيث يفترض عند مخاطبة جمهور الناس أن نوصل معلومة مقنعة تحترم عقول الناس.

ج- إعطاء الثقل لنقل الخبر وتحليله مع الاهتمام
 بالسياسة الخارجية والعالمية.

(٤) نظريات الإعلام الإسلامي، منير حجاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٣٩.

٤- مراعاة الأولويات:

بصفات، منها(۱):

يستطيع القيام بالحركة الأولى.

أن يكون فقه الأولويات عنصرًا رئيسًا في التوجهات والقرارات، واختيار البدائل؛ فلا يتم الاشتغال بالفروع عن الأصـول، ولا يتم الإصرار على أمر تغلُب مضارُّه على فوائده، حتى لو كان في أصله صحيحًا.

ب- الاتكالية: إذ قد يصبح الترهل عبر الأزمان، وعدم القدرة على الخلق والإبداع هو ما يميز ذلك الإعلام؛ إذ يحتاج إلى المحفز الوقائي حتى يستطيع العمل، وبذا يصبح دفاعيًا في وجوده وغايته.

أ-السلبية: إذ يظلّ الإعلام الإسلامي معتمدًا في وجـوده على ما يصدر من الآخـر حتى يتحرك، ولا

فبعض الإسلاميين ما زالوا يغردون خارج السرب، ويتحدثون في قضايا تاريخية، ويتجاهلون قضايا الساعة، وكان الأجدى تقديم أنفسهم عبر ملفات أقل التباسًا وأكثر توافقية مع المجتمع.

ج- فقدان الترسيخ: حيث يظلّ الهمّ الشاغل لهذا الإعلام هو الدفاع، لا التبشير، أو الترسيخ.

٥- مراعاة المآلات وردود الأفعال:

د- فقدان الجرأة الأدبية: حيث يصبح انتظاريًا، لا يستطيع في أي حال من الأحوال اختراق الآخر مكتفيًا بما يصدر عن الآخر؛ حتى يستطيع إيجاد الهوية الخاصة به.

خصوصًا أن وسائل الإعلام المعادية غالبة، وهي تبحث عن المثالب وتلحقها بالإسلاميين، سواء وُجدت أم لم تُوجد، والغالب عليها اتهام الإسلاميين بالتعسير والتضييق على الناس، والافتقار إلى المرونة في التعايش مع المخالفين، فلا يجب أن نساعد هذه الوسائل بما يروّج دعاياتها المغرضة.

و- التبعية: وبذا يصبح غير فعًال؛ لأنه أصبح إعلامًا مهجنًا، يعتمد في تحريك أدواته وخطابه على الإبداع الأول.

٦- تبنى المعايير الاحترافية والمهنية:

٢- سيطرة الوعاظ والتعامل مع السياسة بمنطق الفتوى:

ونقصد بها التعامل مع مفردات العمل السياسي، وما يتصل به من الإعلام المسيس بشكل احترافي ورصين، مع ضرورة حسن اختيار من يتحدث باسم الجماعات والأحزاب الإسلامية، يما يحقّق الفصل بين تصورات بعض الأشخاص، وبين المواقف التوافقية المراد الإعلام عنها.

من أكبر المحاذير التي يجب على الإسلاميين تجنبها فيما يخص قضية الخطاب الإعلامي هي سيطرة الوعاظ، وقلة عدد المفكرين والمثقفين فيه.

الفرع الثاني: محاذير الخطاب الإعلامي للإسلاميين:

فالقضايا السياسية، الترجيح فيها قائم على أساس المصلحة، وهذه المصلحة يحددها أهل الاختصاص، وأهل الاختصاص في مجال السياسة هم السياسيون(٢).

هناك عدة محاذير يجدر بالعاملين في الحقل الإعلامي من الإسلاميين مراعاتها، وهي:

(١) مقاربات في الإعلام الإسلامي، إبراهيم الزيادي، رابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193938

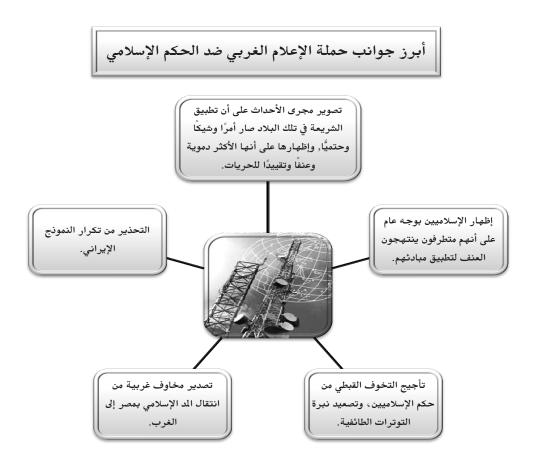
١- الاكتفاء بردود الأفعال:

(۲) الأخطاء الثمانية للسلفيين في مصر، مصطفى عياط، رابط: (۶) http://islamyun.net/index.php?ontion=com.k2&vie

وهدذا الأمر قد يجعل إعلام الإسلاميين يتصف

- http://islamyun.net/index.php?option=com_k2&vie w=item&id=881:%C7%E1%C3%CE%D8%C7
- % C 1 % C 7 % E 1 % C B % E 3 % C 7 % E 4 % E D % C 9 % E 1 % E 1 % D D % E D % E D % E 4 % D D % E D % E 3 % D 5 % D 1 & I temid = 157

التقرير الاستراتيجي التاسع



٣- إغفال الموجات المتعاقبة من الكذب:

فقد يغفل بعض الإسلاميين الموجات المتعاقبة من الكذب، التي مع كثرة تردادها يخشى من اقتناع الجمهور بها، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن وجود مناطق رمادية، أو أسلله غير مجاب عنها في خطاب الحركات الإسلامية تتعلق بمدى قدرتهم على قبول النقد، وموقفهم من حقوق الأقليات والمرأة، ومدى التزامهم بالديمقراطية وبسلمية الممارسة السياسية، وقبول التعددية، والقدرة على بناء توافق مجتمعي، والعلاقة بين المكون الدعوي والمكون السياسي في نشاطهم.

وعليه يتوجب على الحركات الإسلامية السعي إلى إجلاء الغموض، والإجابة على التساؤلات غير المجاب عنها، بما يضمن ليس فقط إزالة الالتباس والغموض، ولكن أيضًا الاستجابة لتطلعات الجمهور، وإزالة لمخاوفهم المرتبطة بحقيقة نوايا تيار الإسلام

السياسي، وأن يكسبوا ثِقةَ الشارع بتفنيدِ تلك الموجات المتعاقبة من الكذب(١).

١ المبالفة في الحديث عن الانتصارات واستفزاز الطرف الآخر:

فمفهوم المعركة يعني وجود طرف منتصر يفرض شروطه على الطرف المهزوم، وبالتالي نصبح أمام ديمقراطية من ناحية واحدة، كما يحاول البعض الصاق ذلك بالإسلاميين.

ويرتبط بذلك ضرورة بتجنب المصطلحات التي يمكن أن تستفز الأطراف الأخرى، وتغليب مصطلحات تعمل على لمّ الشـمل، وتجنّب الوقوع فـي براثن الخطاب المثير للمخاوف والهلع؛ حيث يفترض في خطاب الإسـلاميين التحدث بصيغة تطمئن الجميع، وعليهم أن يقنعوا شـعوبهم أولاً، ثم العالم الغربي أن الإسلام

⁽١) الإسلاميون وحرب الأكاذيب، إسماعيل أحمد محمد، مرجع سابق.

غير مخيف، كما تصوره الدوائر الغربية، بل هو أكبر ضمانة لحقوق الإنسان والأقليات.

٥- الوقوع في فخاخ الإعلام المعادي:

وما يجب التحرُّز منه هو التصريحُ للإعلام أو في المؤتمرات بما يُسهل على الإعلام المعادي التشهير بالإسلاميين، فهم خبراء في قلب الحقائق، واجتزاء النص، وتسريب الكذبة من خلال سؤال يبدو بريئًا؛ لأن كل قضية الآن يمكن تسييسها، أو وضعها في إطار سياسي معين، يحاول بها البعض الإساءة إلى الإسلاميين، والبراءة الشديدة تدفع رموز هذه الحركات إلى المبادرة بالإجابة العفوية على أي سؤال أو استفزاز فكري بشكل مباشر وصارم، رغم أنهم غير ملزمين بذلك، ولا يوجد من يضطر للإجابة على أي سؤال.)

المحور الثالث خريطة الإعلام الإسلامي التقليدي.. الأخطاء والخطاءا

شهدت الفترات ما بعد الثورة تنامي حضور الحركات الإسلامية على شاشات الفضائيات في العالمين العربي والإسلامي، وقد ارتبط هذا التنامي بالدور المتصاعد للحركات الإسلامية، وما تحققه من تقدم في عديد من الاستحقاقات السياسية، وما يرتبط بذلك من جدل على أكثر من صعيد، وفي أكثر من دائرة(٢).

وتبقى المشكلة أن مناخات القمع المتتالية لم تسمح من قبل بتطور الخطاب الإعلامي الخاص بالحركات الإسلامية، فلم تتم دراسته في ورش داخلية، وبطرُق عملية في إطار عام من الحرية، وهو الأمر الذي ألقى بظلال سلبية على خطاب تلك الحركات وممارستها الاعلامية (٢).

وفي محاولة للوقوف على أداء الإسلاميين في الإعلام، نرصد الأخطاء والخطايا التي وقعت فيها تلك الحركات، مقسمة على الخريطة التقليدية للإسلاميين، على الوجه التالي:

١- هيمنة الطابع المحلي والشخصي:

غالب وسائل الإعلام المحسوبة على الإسلاميين لم تستطع أن تتخلص من الطابع المحلّي للبلد الذي تبث منه، خصوصًا الاهتمام بالأحداث والفعاليات القُطِّريِّة، على حساب قضايا الأمة والأحداث العالمية.. كما تسود هيمنة الطابع الشخصي لمالكيها، أو القائمين عليها، فتؤثر على السمة العامة لبرامجها، وعلى مستواها المهني.

في حين أن عالمية رسالة الإسلام تقتضي أن تعرض وسائل الإعلام لعلاج القضايا ذات الطبيعة العالمية، والتي تؤثر في البشرية كلها مثل قضايا العولمة، صراع الحضارات؛ لتثبت دائمًا للعالم أن تلك الحركات جزء من مليارات البشر الذين يعيشون في هذا العالم، وأن من حقها أن تتبادل وجهات النظر، وأن تقدم للعالم خير ما لديها في المشكلات المتباينة من منظور إسلامي.

٢- غلبة السمات الحزبية:

ونقصد بذلك تخليق خلافات من الفراغ لا تصبّ أبدًا في الصالح العام؛ حيث تقع غالب الحركات الإسلامية في فعخ إنتاج صراعات جديدة، وتنقل خلافها على الهواء بعد أن كان سجين الكتب والمقالات؛ حيث يسعى كل تيار إلى إثبات أنه الخطاب الوحيد المعبر عن الإسلام(٥).

فمجال العمل الإعلامي الإسلامي، لم يصل بعد إلى

http://www.siironline.org/alabwab/solta4%2817%29/158.htm (0) الخطاب الإعلامي للإسلاميين يحتاج المراجعات، مرجع سابق

⁽١) مصيدة التيار السلفي، جمال سلطان، رابط:

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=77678 دراسة تقييم أداء الإسلاميين في الفضائيات العربية، علي بن حاجب، رابط: http://aafaqcenter.com/post/151

⁽٣) الخطاب الإعلامي للإسلاميين يحتاج المراجعات، رابط: =

http://www.rpcst.com/news.php?action=show&id=3266= (2) البرامـــج الدينية في القنــوات الفضائية العربية: دراســـة تحليلية، مصطفى سليمان، رابط:

التغلب على التعصب الحزبي، أو السـمات الحزبية، فالضيف غالبًا -إلا فـي بعض الحالات أو النماذج- يكون واجهة لحزبه أو تياره، مظهرًا لغيره من التيارات أو الحركات بصورة التطرف، محاولاً ترويج رسـالته على حساب تلك التيارات الأخرى (۱).

٣- الافتقار إلى عناصر التميز والاكتفاء بالتقليد:

غالب الحركات الإسلامية في سعي دءوب لاستخدم الأدوات الحديثة، وتتسابق فيما بينها على اقتناء أكثر الأجهزة والوسائل جدة، وهذا السعى الدءوب

للوجود الإعلامي لم ترافقه مساع لإنتاج خطاب إعلامي حديث ومتميز، بل كان التكرار والتقليد هي السمة العامة للمادة الإعلامية المطروحة، وربما يعود ذلك إلى قناعة باتت راسخة عند الكثير من الإسلاميين اليوم بمن فيهم أو على رأسهم المنادون بضرورة

التجديد، بأن التجديد والمعاصرة يأتيان من خلال تحديث الأطر والأدوات والمظاهر المستخدمة، وأن الفرق بين الجديد والقديم، وبين الحداثة والتقليد هو أن الأولى تقبل تجديد الأدوات والآلات والمظاهر، بينما الثانية ترفضها وتتهيب منها.

فالجماعة التي تضع لها مواقع على الإنترنت، وتبث أفكارها عبر الفضاء الحر تعتبر تجديدية، بينما الجماعة التي تصر على بث الأشرطة، أو لا تزال تعتمد على المنشورات الورقية لبث أفكارها، والتعبير عن متبنياتها هي متخلفة وتقليدية، بغض النظر عن عمق أو ضآلة المادة الإعلامية المطروحة، والثقافة المراد إيصالها إلى الرأي العام().

٤- تشتت أولويات الخطاب الإعلامي:

وبتقنيات حديثة.

اتسم أداء غالب الحركات الإسلامية الإعلامى

بضبابيــة المواقف، وتشــتت الآراء فمرة هي

أقرب إلى الاعتدال والوسطية، ومرة أقرب إلى

التشـنج والعصبية، ومـرة خطابها متلبس بالوطنية، وأخرى غارق فـى المذهبية؛ حيث

إن المستهدف فــى خطابهــا الإعلامــى غير

محندد المعاليم، والهندف منن مشتروعها

الإعلامى غير واضح الركائز

فمن الواضح تضارب أجندة الحركات الإسلامية، وعدم حسمها، واستمرار التجاذب الحاصل بين أولوية الديني العقدي والسياسي الاجتماعي، ورغم ذلك فإن

وعند التتبع سنجد أن أغلب المشاريع الإعلامية

الإسلامية من صحف ومجلات وإنترنت إلى إذاعات وقنوات فضائية لم تقدم مادة جديدة ومقنعة، وإنما

عملت على إعادة إنتاج خطابها القديم بحلة جديدة

محاولة إيجاد معالجة جادة لهذا التجاذب، أو السعي للخروج بصيغ متوازنة لإزالة هذا التزاحم لا تزال محدودة للغاية.

ويعود السبب في ذلك إلى إهمال الشأن الفكري والسياسي الاجتماعي داخل أغلب الجماعات الإسلامية،

وتقديم الجوانب الأخرى عليه.

٥- سطحية وضبابية الرؤية:

اتســم أداء غالب الحركات الإســلامية الإعلامي بضبابية المواقف، وتشــتت الآراء؛ فمــرة هي أقرب إلى الاعتدال والوســطية، ومرة أقرب إلى التشــنج والعصبيــة، ومرة خطابها متلبــس بالوطنية، وأخرى غارق في المذهبية؛ حيث إن المســتهدف في خطابها الإعلامي غير محدد المعالم، والهدف من مشــروعها الإعلامي غيـر واضح الركائــز، ولا يتكئ على رؤية علمية، والنتيجة أن عددًا كبيرًا من هذه المشاريع تعاني فعلاً من غياب المــادة الصالحة للعرض، والتي ينبغي أن تصبّ في خانة تنمية الإنسان أولاً وأخيرًا(٣).

فالمشاهد أن الوسائل الإعلامية في يد الإسلاميين

⁽٣) المرجع السابق

⁽١) دراسة تقييم أداء الإسلاميين في الفضائيات العربية، علي بن حاجب، مرجع سابق.

⁽٢) الإعلام الإسلامي.. والخطاب الجديد، أحمد شهاب، مختصرا، رابط: http://www.annabaa.org/nbanews/66/008.htm

تُصرّ على طرح القضايا دون عمق، وتعالج القضايا الاجتماعية والسياسية بنظريات قديمة، وهو أمر مثير للاهتمام إذا قارنا هذا الأداء بمستوى الحضور الإسلامي في الشارع الذي يفرض عليها صياغة خطاب إعلامي جديد يتسم بالوضوح، والتركيز على القضايا الجوهرية.

٦- الافتقار إلى الأدوات المكملة:

فالتيارات التي يغلب عليها والبعد السياسي(١).

العمل السياسي، تكون غالبًا مفتقرة إلى التأصيل الشرعي الجيد، والتيارات التي يغلب عليها التوجه العلمي الشرعي، يغلب عليها الضعف في المجالات السياسية، أو العسكرية أو الاقتصادية، والتيارات التي يغلب عليها التوجه الدعوي تفتقر أيضًا إلى التأصيل الشرعي

وليس هناك من تنسيق أو تعاون أو تكامل في الأدوار بين هذه الحركات وبعضها، وهو الأمر الذي أظهر تباينًا واضطرابًا كبيرًا في الإعلام المحسوب على الإسلاميين، يؤثر في قدرته على الوصول للجمهور بصورة صحيحة تحقق الأهداف المرجوة.

٧- غلبة الطابع المثالي:

تعاظم الفرق بين الواقع المقدم في خطاب بعض الحركات الإســــلامية، والواقع الذي يعيشه المشاهد، مما ينشاً عنه في الغالب إما العزلة والانكفاء، أو العنف في بعض الحالات، أو صعوبة التعامل مع الواقع؛ لصعوبة إصلاحه، فالعقل الباطن قد اختزل صورًا مثالية تشكّلت ببرامج السيرة... التي تعرض

سير السلف وشعاعتهم بغير الطبيعة البشرية التي تخطئ وتصيب، ومن ثُم يصعب على الجمهور التطبع مع بشـرية الذين في واقعهم^(٢)، أو تمثل تلك النماذج، وهو ما يعنى غياب عشرات الساعات من البث دون فائدة حقيقة.

٨- تجنب القضايا الاجتماعية والتنموية:

وســائل إعلام التيار الســلفي تــكاد تخلو من الإشـارة إلى المجـال الاقتصادى والمشـكلات الاقتصاديــة، فالاهتمــام منصــب علــى علم العقيــدة، والحديث والعبــادات، دون الخوض في القضايا الاقتصادية، على اعتبار أن إصلاح عقيــدة الفرد المســلم علـــى رأس الأولويات، ثم يأتــى في المرتبة الثانية التزام الشــعائر الدينيــة والهدى النبــوى الظاهر، أمــا أحوال الأمة ومشكلاتها الاقتصادية فستحل تلقائيًا بمجرد إصلاح العقيدة والعبادة.

يعد اقتراب التجاهل هو السمة الغالبة لخطاب التيار السلفي، على وجه الخصوص، فوسائل إعلامها تكاد تخلو من الإشارة إلى المجال الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية، فالاهتمام منصب على علم العقيدة، والحديث والعبادات، دون الخوض في القضايا

الاقتصادية، على اعتبار أن إصلاح عقيدة الفرد المسلم على رأس الأولويات، ثم يأتي في المرتبة الثانية التزام الشعائر الدينية والهدى النبوى الظاهر، أما أحوال الأمة ومشكلاتها الاقتصادية فستحل تلقائيًا بمجرد إصلاح العقيدة والعبادة.

أما اقتراب الزهد وهو ما يسميه البعض بالاقتراب العلماني من حيث كونه يفصل بين الدين والسياســـة والاقتصاد، فنلحظه في خطاب بعض علماء السلفية المعاصرة الذين يقصرون اهتمامهم على تذكير الفرد بأهمية الزهد، وما كان عليه السلف الصالح من زهد في الدنيا واستغناء عنها، فتتعدد الأشرطة والمحاضرات التي تتناول نعمة الفقر وفضله، وكيف

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=10782

⁽١) دراسة تقييم أداء الإسلاميين في الفضائيات العربية، على بن حاجب، مرجع سابق.

⁽٢) لماذا قاطع الإعلام الإسلامي مقاصد الشريعة؟ دراسة مقاصدية موجزة عن الإعلام الفضائي الإسلامي ٣/١، د. محمد بن عبدالله العبدالكريم، رابط:

كان الرسول وصحابته يعيشون في فقر مدقع، ولكنهم مع هذا فتحوا الدنيا ونشروا الإسلام، وأحاديث تتناول ذم الترف والوعيد للأغنياء.

ولا يخفى على أحد ما لهذا الاقتراب من تداعيات خطيرة تلقي الوهن في نفوس عامة المسلمين، فلا حاجة للتنمية، ولا لإيجاد سبل لحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة؛ لأن الدنيا زائلة، والآخرة خير وأبقى، والفقير أفضل عند الله من الغني (١).

٩- السقوط في فخاخ الإعلام:

فمع أن الاسلاميين يدركون أن القطاع الأكبر من الإعلام لا يتعاطف معهم، بل ويتصيد لهم الأخطاء، إلا أنهم وقعوا في العديد من الأفخاخ التي نُصبت لهم، فكثيرًا ما وقع الإسلاميون ضحايا لإعلاميين نصبوا لهم أسئلة مفخخة الهدف منها الحصول على إجابات نمطية تصب في الأخير في خانة التخويف والترهيب من الإسلاميين.

١٠ - الاشتباك مع المهاترات والانجرار لمعارك وهمية:

ويرتبط بما سبق الانجرار لمعارك وهمية، فالحديث عن تغيير المادة الثانية من الدستور، لم يكن سوى معركة مفتعلة، خاضها الإسلاميون بكامل ثقلهم، رغم أنه لم يكن هناك أي طرح جدي للاقتراب من المادة، تعديلاً أو إلغاءً، كما روَّج البعض.

ورغم أن التعديلات الدستورية التي طُرحت للاستفتاء لم تتضمن أي إشارة لهذه المادة، إلا أن البعض واصل المعركة، واعتبر الاستفتاء معركة على هوية مصر، ووظفت مئات المنابر من أجل الدعوة لتأييد التعديلات، وصدرت فتاوى توجب هذا التأييد(٢).

المحور الرابع استراتيجيت شاملت لإدارة الإسلاميين لملف الإعلام في المرحلة القادمة

إنَّ صياغة استراتيجية إعلامية للإسلاميين يعتبر ضرورةً ملحّةً، في مرحلة ما بعد الثورة؛ حيث الحاجة ماسّة لخطاب إسلامي جديد، يُقدَّم من خلاله فكر ومنهج هذه الحركات على حقيقته، ومن هنا كانت هذه المحاولة لصياغة استراتيجية شاملة لإدارة الإسلاميين للله في المرحلة القادمة، والتي تنطلق من عدة ركائز، من أهمها ما يلى:

١- إن المعركة الحقيقية والفاصلة اليوم هي معركة الإعلام، والذي أصبح يوظف لأغراض سياسية وأيديولوجية، ولتشكيل وعي الجمهور.

٢- الحاجة الملحة للإسلاميين لملاحقة التطورات الإعلامية السريعة، خاصة مع التفوّق الكبير للإعلام المحلي الذي يقف معاديًا.

٣- ضرورة تكامل الجانب النظري والجانب العملي التطبيقي، فالاستراتيجية التي نبتغيها واضحة المعالم، مفصَّلة الجوانب، تقوم على الشمول والتكامل والواقعية، يتلاحم فيها القول مع العمل.

٤- أن يدعم الخطاب الإعلامي الأصالة والذاتية النابعة من قيم الإسلام ومبادئه، ويوفر الجوّ الملائم لصنع البدائل التي تقف في مواجهة ما يقدّمه الغرب.

وتسعى هذه الاستراتيجية لكي يحقق إعلام الإسلاميين عدة أهداف، من أهمها:

١- القيام بعملية التغيير الحقيقي، وتغيير الأفكار والسلوكيات والأخلاق على المستوى العام والخاص.

٢- المساهمة في صناعة الرأي العام، والانتقال بالجمهور إلى وعى أكبر وحضور مؤثر.

٣ - نقل صورتهم لكل طبقات المجتمع بحسب

⁽۱) أين الخطاب السلفي المعاصر من قضايا التنمية؟ أمل خيري، رابط: www.islamonline.net/cs/ContentServer/.../../IOLStudies C

عـ الفكر الإعلامي فــي العالم، عايد الشــعراوي، دار النهضة (٢) تدويــن الفكر الإعلامي فــي العالم، عايد الشــعراوي، دار النهضة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٤١.

تفاوت ثقافتهم، واللغة التي يفهمونها، وهذا يحجِّم تمامًا افتراءات الإعلام المعادي.

وتتركّز الاستراتيجية حول أربعة ميادين رئيسة هي: أولاً: المرسل:

الإنسان هو العنصر الأول في إحداث أيّ تغيير مقصود، والعناية بإعداد الإعلاميّين الإسلاميّين، وتأهيلهم حتى يكونوا قادرين على تحمّل هذه المسؤولية الضخمة، عملُ كبير، يتطلّب جهودًا عظيمة وطاقات عديدة (۱).

واختيار العناصر القادرة على تبليغ الرسالة هو في الحقيقة البداية الصحيحة والركيزة الأساس لنجاح هذا العمل $^{(7)}$.

ولا بد من عدة اعتبارات في هذا المجال:

١ - أن يتم إعداد الكوادر بصفة مستمرة.

٢- أن تتوافر فيهم الموهبة، والاستعداد النفسي، والقدرة على فهم احتياجات المرحلة، والجرأة على خوض غمار التطوير المستمر للمواد المطروحة، وطرق بثها، والتوقيت الملائم لذلك.

٣- اعتماد مسائلة التخصص، وهو ما يعني أن
 تكون الكوادر الإعلامية من أصحاب الاختصاص في
 الإعلام وعلوم الاجتماع والعلوم السياسية.

٤- إن إعداد الإعلامي الإسلامي وتأهيله لا بد أن
 يكون وفق المنهج العلمي والعملي، ويشمل:

أ- الإعداد الأصولي والفكري؛ حيث يتعرّف على الأصول العَقَدية والفكرية والتشريعية للإسلام؛ من خلال مجموعة مختارة من المقررات الشرعيّة والفكريّة.

ب- الإعداد اللغوي والتذوقي؛ بدراسة مقررات في اللغة العربية، وأن يسعى إلى التمكن في فنون القول، والبيان، والأسلوب، والتعبير، والتذوق الأدبي.

ج- الإعداد التخصّصي والمِهني، وهذا الإعداد لا بدّ أن يتكامل فيه الجانبُ النظري والجانب العملي التطبيقي حتى لا تصبح دراسة الإعلام دراسة نظرية بحتة، ولا بدّ من اكتساب الإعلامي للمهارات العملية والمهنية المطلوبة منه في واقع الممارسة الميدانية.

د- الإعـداد الثقافي العام، وهـذا يتطلب الإلمام بالواقع الذي يعيش فيه، من حيث قضاياه ومشكلاته، وأحداثه، وتياراته، كما يتطلب الإلمام ببعض المعارف والعلوم المُعِينَة له على فهم هذا الواقع وتحليله، وهي علوم وثيقة الصلة بالإعلام؛ كعلم النفس والاجتماع، والعلوم السياسية والاقتصادية، واللغة الأجنبية(").

ثانيًا: مضمون الخطاب ومرتكزاته:

خطاب الحركات الإسلامية، وفق استراتيجيتنا المقترحة يركز على عدة جوانب، منها:

ان يكون الخطاب الإعلامي تسامحيًا مجمِّعًا لا تصادميًا منفرًا.

٢- أن يكون مزيلاً للشبهات؛ سواء منها التي تتعرض للإسلام كمنهج، أو تلك الشبهات التي تساهم في تشويه صورة الإسلاميين.

7- التركيــز على التوعية العامــة للناس بكثير من المفاهيم المختلطة، كمفهوم الدولة الإســـلامية، وكيف أنها تختلف تمامًا عن الدولــة الثيوقراطية، ومفهوم الجهاد الإسلامي، وبيان دوافعه في الإسلام.

٤- أن يكون الخطاب مطمئنًا، كشرح موقف الإسلام من النصارى، وبيان حرية الاعتقاد في الإسلام، وأنه لا إكراه في الدين، وأن أكثر مخاوفهم إنما تنتج من سوء فهم للإسلام، أو من سوء عرض لمفاهيم الإسلام.).

⁽۱) ما هو الإعلام الإســـلامي، عبد القادر طاش، مجلة الداعي الصادرة عن دار العلوم ديوبند ، ذو القعدة ١٤٣٠ هـ = نوفمبر ٢٠٠٩م ، العدد : ١١ ، السنة ٣٣.

⁽٢) إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية، مرجع سابق.

⁽٣) ما هو الإعلام الإسلامي، عبد القادر طاش، مرجع سابق.

⁽٤) الخوف من الإسلاميين: أسبابه وطرق معالجته، عبد التواب محمد عثمان، رابط: http://islamselect.net/mat/89706

٥- التركيز على القضايا ذات البعد الجماهيري التي تحظى باهتمام شعبي قوي، وأن يبتعد الخطاب عن القضايا التي تظهر للناس بالمظهر الفئوي.

٦- أن يكون شاملاً لكافة مناحى الحياة ومجالاتها،

وأن يكون قادرًا على ترسيخ قيمة الشمول، وأنه جاء لسعادة الفرد في كافة مناحي الحياة.

٧- أن يكون عالمًا بمتطلبات المحصر وتطبيقات المرحلة، ويتبنّى هموم الأمة، ويشعر رجل الشارع بأن من يتحدث يملك حلاً إسلاميًا عمليًا لا مجرد نظريات.(١)

مـن الضـروري أن يتوجه الخطــاب الإعلامي الإســلامي إلـــى العمــل على كســب قطاع لا بــأس به من نُشــطاء النخــب العَـلمانيَّة: فإمــا أن يصيــروا فــي خنــدق المدافعيــن عــن الحركــة الإســلاميَّة وأطروحاتهــا، أو علـــى الأقل يقفــون على الحيــاد، ويكفّون عــن صــب أذاهم علــى الحركة الإســلاميَّة وأطروحاتها؛ وذلك يحقق مزيدًا من التأثير

الإعلامي والسياسي الإسلامي

قطاعات المجتمع الذي نعمل فيه.

النسق الثالث: العالم الخارجي الذي يرصد بدقة الخطاب الإعلامي للحركات الإسلامية؛ ليحدد موقفه منها، ويضع خططه للتعامل معها، خاصةً في

حال مشاركتها المنتظرة بقوة في البرلمانات التي تلعب دورًا خطيرًا في البلاد الديمقراطية، أو حتى مشاركتها في الحكومات المرتقبة بعد حين، وهنا لا بد للخطاب الإعلامي أن يتبنّى رؤية إسلامية عالمية موجّهة إلى العالم الحذر والقلق والمترقب(۱).

ثالثًا: المستقبل للرسالة:

شخصية مستقبل الرسالة الإعلامية، من المكن أن نقسمها إلى عدد من الأنساق والدوائر المتداخلة:

فالنسق الأكبر هو: عامة الناس؛ سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين؛ لأن الوسائط الإعلامية الآن تشمل الكرة الأرضية، ثم الدائرة الثانية، وهي الجمهور الإسلامي خاصةً، تليها الدائرة الثالثة، وتشمل أبناء الحركات الإسلامية على تنوعاتهم المختلفة.

النسق الثاني: النخب الفكرية والقوى السياسية المختلفة، التي من الضروري أن يتوجه الخطاب الإعلامي الإسلامي إلى العمل على كسب قطاع لا بأس به من نُشطاء النخب العلمانيَّة: فإما أن يصيروا في خندق المدافعين عن الحركة الإسلاميَّة وأطروحاتها، أو على الأقل يقفون على الحياد، ويكفّون عن صبّ أذاهم على الحركة الإسلاميَّة وأطروحاتها؛ وذلك يحقق مزيدًا من التأثير الإعلامي والسياسي الإسلامي؛ لأن هذه النخب ذات صوت عال، ورأيها مسموع في الداخل والخارج، كما أنها تمثل قطاعًا من

رابعا: آليات تطبيق الاستراتيجية:

وتتضمن آليات تطبيق الاستراتيجية العناصر تالية:

1- إعداد الدراسات الميدانية والبحوث المتخصصة لأهم احتياجات المجتمع المعني بالبث الإعلامي، وهذا ما يمكن من إعداد الخططط العلمية التي تتوافق مع ظروف الجماهير المتلقية، وتتناسب مع واقعهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتلبي احتياجاتهم، وتتناول مشكلاتهم، وبدون دراسة علمية دقيقة لاتجاهات الجماهير، فإن هذه الخطط والقرارات سوف تكون مجرد مُكاء وتصدية، وقد لا تجد من يعبأ بها، أو يهتم بعطياتها(۲).

٢- إنشاء ودعم معاهد ومراكز البحوث الإعلامية، التي تهتم بالإعلام الإسلامي، ولعلَّ من الأهمية بمكانٍ أن تسير هذه الجهود العلمية التأصيلية وفق خطة مدروسة، وتصور سليم للأولويّات، وأن تعتمد على أسلوب فِرَق العمل الجماعية، بدلاً من الأعمال

⁽١) الخطاب الإعلامي السلفي...(السياق، والمكونات، والمرتكزات) ، أحمد عمرو، مجلة البيان العدد: ٢٨٧.

⁽٢) المرجع السابق.

⁽٣) إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية، مرجع سابق.

والاجتهادات الفرديّة المحدودة.

٣- التفكير بصورة إبداعية علمية بنوعية المواد الإعلامية والبرامج الصالحة للعرض، وانتقاء الأفضل منها بحسب رسالة الوسيلة الإعلامية، وبما يحقق رؤيتها العامة وأهدافها المستقبلية(١).

3- إيجاد هيئة استشارية متخصصة؛ لتقديم المشورة للإعلاميين في التعامل مع الشئون السياسية، وتكوين روابط اجتماعية وجمعيات أهلية يكون هدفها وضع ضوابط لمراقبة الأداء الإعلامي العام؛ لكي لا ينحرف لخدمة أشخاص أو مؤسسات بعينها.

٥- السعي نحو اجتهاد عصري يقوم به علماء يمتلكون زادًا متينًا من العلم الشرعي، ويمتلكون أيضًا زادًا متينًا من العلم الإعلامي في جانبيه النظري والتطبيقي، على أن يعتمد هذا الاجتهاد العصري على تلاحم عنصرين:

أولاً: دراسة المصادر الأساسية للإسلام دراسة إعلامية علمية لاستنباط الأسس والقواعد التي تنظّم العملية الإعلامية، أو تُرشِد إليها، ويَرِدفُ هذه الدراسة محاولة الكشف عن ذخائر التراث الإسلامي عبر العصور، ممّا له صلة بالممارسة الإعلامية.

ثانيًا: دراسة نتاج البحوث والدراسات والممارسات الإعلامية المعاصرة، واستيعابها، ثمّ استلهام روح التشريع الإسلامي، ونتائج الدراسة الإعلامية العلمية لمصادر الإسلام وتراث المسلمين؛ للوصول إلى رؤية واضحة لما ينبغي أن يكون عليه الإعلام الإسلامي في الجوانب النظرية والتطبيقية (۲).

٧- الاستعانة بالخبرات الغربية، وهو أمر لا يعيب التجربة الإسلامية، بل يُكثفها ويصقل كوادرها، ويُنضج أداءها.

عوامل نجاح الاستراتيجية:

نجاح العمليـة الإعلامية يعتمد اعتمادًا

كبيرًا على مدى إدراك القائمين عليها

للإطار العلمى النظرى الذى يعملون فى

ضوئه؛حيث يتخذ البعد النظرى أهميته

من خلال دوره الفعّال في تحديد الأسس

التى تنطلق منها الرسالة الإعلامية من

ناحيــة، ومــن ناحيــة ثانية فــى طبيعة

التعامل مع تلك الأسس

١- انتهاج أسلوب التدرج في الإصلاح في ضوء

معرفتنا أنَّ كثيرًا من المفاسد والانحرافات التي تحيط بوسائل الإعلام قد استغرق نشرُها وتكريسها زمنًا ممتدًا، وإصلاحها أو تخليصُ الإعلام منها يحتاج إلى زمن ممتدًّ أيضًا(٢).

٢- المصالحة بين المؤسسة
 الدينية التقليدية وبين المبدعين

الإعلاميين؛ إذ إن انشغال المؤسسة الدينية بالقضايا التاريخية، وتخوفها من أطروحات التجديد، دفعها للعمل على تحجيم تيارات التجديد في المجتمع، وهو ما انتهى إلى الانشغال بالصراع الداخلي، أو ما أطلق عليه البعض صراع الأجيال، أو صراع الحداثة والتقليد، أو صراع المعاصرة والأصالة(¹).

7- نجاح العملية الإعلامية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى إدراك القائمين عليها للإطار العلمي النظري السذي يعملون في ضوئه؛ حيث يتخذ البعد النظري أهميته من خلال دوره الفعّال في تحديد الأسس التي تنطلق منها الرسالة الإعلامية من ناحية، ومن ناحية ثانية في طبيعة التعامل مع تلك الأسس(°).

٤- توافر الإرادة الحقيقية والجادة والمقدرات المادية والبشرية والتقنية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية، والواقع أن ذلك يشكل عقبة كبيرة، ولعلها الكبرى، وقد

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=16022

⁽١) الإعلام الإسلامي.. والخطاب الجديد، مرجع سابق

⁽٢) ما هو الإعلام الإسلامي، مرجع سابق.

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) الإعلام الإسلامي.. والخطاب الجديد، مرجع سابق.

⁽٥) من أجل اســـتراتيجية جديدة للعمل الإعلامي الإسلامي، د. عبد الله الحمود، رابط:

الخاتمة:

وختامًا، فإن هذه الدراسة وضعناها بغية الإسهام في مشروع إعلامي حضاري يُقدم الإسلام بخطاب يلائم إنسان القرن الحادي والعشرين، ويعالج القضايا بروية علمية تلبّي حاجات الواقع، وتمتلك مساحات واسعة من الإبداع؛ لتلبية متطلبات المسلم المعاصر، وتقدمه إلى العالم من بوابة الحضور والإثراء، وتتبنى تطوير الوعي العام، وتقريب المسافات بين أمة الإسلام عامة، والحركات الإسلامية على وجه الخصوص وبقية الشعوب والثقافات المعاصرة.

يفيد في التغلب على تلك العقبة تكوين هيئة إدارية، تنفيذية تتولى بلورة وتعزيز الإرادة الجادة، والتي إذا ما توافرت فإنها سيتنجح في توفير المقدرات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية (۱).

٥- الاستعانة بالمؤسسات الخيرية، ومشاريعها الوقفية، في دعم وسائل الإعلام وتمويلها، والتعرف على السبل والأساليب الممكنة واللازمة لتوثيق الصلة بين الوقف ووسائل الإعلام، والإفادة منها في دعمها وتمويلها، ورعاية مشاريعها.

مع ضرورة وضع مجموعة من الضوابط المهمة للمؤسسات الوقفية الخاصة بالإعلام، وأبرزها أن تكون مؤسسات مستقلة، وألا تكون خاضعة لأي جماعة، وأن تكون لها أنظمة وضوابط تحدد عملها، وأن تكون ذات منهج سليم.

⁽۱) الإعلام الثقافي الإسلامي الرشيد: خصائصه ومتطلباته، د. عبد الملك بن منصور حسن، صحيفة ٢٦ سبتمبر، عدد ١٤٦٣، الخميس ٢٠ أكتوبر ٢٠١١،

معلومات إضافيت

ثورة الاتصالات وظهور القنوات الإسلامية المتخصصة:

مع التطور التكنولوجي الرهيب الذي أحدثته ثورة الاتصال والمعلومات ظهرت الأقمار الصناعية التي تحمل البث التليفزيوني ليصل إلى كل بقاع المعمورة، وليجعل العالم -بحق- غرفة معيشة صغيرة يؤثر كل جزء فيها، ويتأثر بما يحدث في الأجزاء الأخرى.

وكان أحــد أهم معالم تكنولوجيا الاتصــال والمعلومات ظهور القنوات الفضائيــة المتخصصة التي تحمل مضموناً محدداً، أو تســعى لمخاطبة جمهور محدد، وســرعان ما أصبحت تلك القنوات هي الشــكل الأكثر انتشاراً وقبولاً من جانب الجمهور.

وتأتي القنوات الدينية المتخصصة على رأس اهتمامات الفضائيات العالمية؛ إذ يحظى المكون الديني باهتمام كل إنسان، ويعد مدخلاً مهمًا من مداخل مخاطبته وإقناعه.

وتسابقت مختلف الدول والمؤسسات على إطلاق القنوات الدينية، وشهد الفضاء الكوني صراعًا من نوع جديد هو طرح الأيديولوجيات والحضارات. وكانت بعض الفضائيات الدينية آلات لهذا الصراع، وأداة من أدوات إدارته.

ومع بزوغ فجر عام ٢٠٠١م شَـهِدَ العالم الإسلامي ميلاد ثلاث قنوات فضائية إسلامية، هي بالتتابع قناة: «اقرأ» التابعة لمحطـة راديو وتليفزيون العرب (ART)، والتي تبثُّ برامجها فعليًّا منطلقةً من دبي والقاهرة، ثم قناة «طيبة» الفضائية، والتي أعلن عن تأسيسها في العام نفسه لتنطلق من دبي، والتي كان من المقرر أنَّ تبدأ بثّها المباشر مطلع عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

كما أُعلِن في العام نفســه عن قناة «الرحمن» بجاكرتا، والتي تعد الأولى من نوعها في إندونيســيا وجنوب شرق آسيا بأسره.

ومع إطلالة شهر رمضان عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م بدأ البث التجريبي لقناة المجد الفضائية، من خلال القمر الصناعى نايل سات (١٠٢) وعرب سات، منطلقة أيضًا من مدينة دبى للإعلام، ثم القاهرة والرياض.

ثم توالت القنوات الفضائية الإسلامية، وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادة غير مسبوقة في عدد هذه القنوات الإسلامية المتخصصة.

عوامل ظهور القنوات الفضائية الإسلامية المتخصصة:

جاء ظهور القنوات الفضائية الإسلامية المتخصصة، وزيادة أعدادها نتيجة لعدة عوامل كان أهمها:

• التطور غير المسبوق في مجال البث الفضائي، والذي جعل تكلفة إطلاق القنوات الفضائية أقل بكثير مما كان عند بدء إطلاق الأقمار الصناعية، فبعد اختراع البث الرقمي –Digital انخفضت تكلفة إطلاق القناة الفضائية بنسبة الثمن تقريبًا.

- الصحوة الإسلامية التي شهدتها الدول الإسلامية في مختلف قارات العالم، والتي تزايدت مع التحديات السياسية والفكرية التي واجهها الإسلام والمسلمون في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
- حرص العديد من الدول والمؤسسات الدعوية الإسلامية على استخدام أحدث تقنيات الاتصال في توصيل رسالتها، ومن بينها استخدام القنوات الفضائية.
- إطلاق العديد من القنوات الفضائية التنصيرية التي أصبحت تملأ الفضاء الكوني، والتي يوجه الكثير منها إرساله باللغة العربية لمخاطبة العرب والمسلمين في كل أرجاء الدنيا.
- تطور الأقمار الصناعية العربية والمتمثلة في مجموعة أقمار العرب سات، والنايل سات، وزيادة أعداد قنواتها القمرية، مما أتاح فرصًا ذهبية أمام العديد من الدول والمؤسسات الإسلامية لإطلاق قنوات دينية.
- لجوء بعض المؤسسات الإعلامية الضخمة الهادفة للربح إلى إطلاق بعض القنوات الفضائية الدينية التي تحظى بمعدلات مشاهدة عالية، مما يفتح أمامها تحقيق المزيد من الأرباح من خلال الإعلانات، والرسائل القصيرة، وإنتاج المواد التليفزيونية الدينية.

خصائص وسمات القنوات الدينية الإسلامية المتخصصة:

وقد حملت هذه القنوات الدينية الإسلامية المتخصصة بشكل عام عدد من السمات والخصائص:

- الكمّ الأكبر من هذه القنوات موجه باللغة العربية لمخاطبة العرب والمسلمين الناطقين بالعربية في الوقت الذي أعلنت فيه معظم هذه القنوات عند بدء إرسالها أن من أهم أهدافها الرد على افتراءات الغرب ضد الإسلام والمسلمين، وتصحيح الصورة المشوهة التي يعرفها الغرب عن الإسلام.
- القليل من القنوات الدينية الإســــلامية يوجه إرساله باللغة الانجليزية، مخاطبًا الجمهور الغربي من مسلمين وغير مسلمين.
- الكـمّ الأكبر من القنوات الدينية الإسـلامية المتخصصة، يمتلكه القطاع الخـاص وليس الحكومات العربية والإسلامية.
- معظـم القنوات الدينية الإسـلامية المتخصصة تعتمد في تمويلها على الهبـات والتبرعات إلى جانب بعض الإعلانات، والرسائل القصيرة والإنتاج الخاص، وهي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح؛ إذ إن الهدف الأسمى لها هو خدمة الدين الإسلامي، ونشر مبادئه وتعاليمه، وتبصير الناس بحقيقته.
- الكثير من هذه القنوات يعتمد على تقديم القراءات القرآنية، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، إلى جانب بعض البرامج التي تهدف إلى شرح آيات القرآن والأحاديث الشريفة، دون تقديم برامج تعالج واقع المسلمين المعاصر، ويناقش مشاكلهم من منطلقات دينية مما يقلل من جماهيريتها.
- معظم هذه القنوات جاء إنشاؤه رد فعل متسرع دون دراسات متأنية لأهداف كل قناة، وخصائص جمهورها،
 وطبيعة المواد التي يجب أن تقدمها. أى أنه لم يسبق إنشاء هذه القنوات دراسات جدوى كافية.
- معظم هذه القنوات لا تمتلك تقنيات حديث ومتطورة، وتعمل بشكل تقليدي يعتمد على الحديث المباشر أو

التقرير الاستراتيجي التاسع

الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

المقابلات التليفزيونية كقوالب برامجية. ويرجع ذلك إلى ضعف التمويل والإمكانيات.

المصدر:

- د. محمد يسـري، الفضائيات الإسلامية.. تحديات وطموح، المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسة رؤى معاصرة، العدد ٨، ديسمبر ٢٠٠٨م.
- «ظاهرة الفضائيات السلفية ما لها وما عليها»، ورشة عمل عقدت بالمركز العربي للدراسات الإنسانية منشورة ضمن العدد الثاني من سلسلة خلاصات استراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.



المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر

طارق عثمان

باحث سياسي

ملخص الدراسة

أثمرت موجة الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية حزمة من التغيرات الجذرية، والتي تتمثل في إسقاط أنظمة الحكم العربية في تونس ومصر وليبيا، ومازلت الثورة تعتمل في اليمن وسوريا، ويعد فتح باب السياسة أمام كل القوى السياسسية بعد مرحلة الحكم السلطوي أبرز ملامح التغيير الحادثة، مما ينبئ بتشكيل بيئة سياسية جديدة في البلاد التي أنجزت فيها الثورات، ويأتي حضور القوى السلفية في الساحة السياسية المصرية ليمثل ظاهرة سياسية تستحق العناية والدراسة، ومن هنا تسعى هذه الدراسة في تحليل الظاهرة السلفية السياسية مبينة مفهوم السلفية عند المنتمين للمنهج السلفي، وكذا عند التيارات العلمانية.

وتناقش الدراسة جدل تصنيف القوى السلفية مبينة كون التصنيفات المشهورة مبنية على اختلاف الممارسات السلفية، من حيث القضايا التي تشغل حيزًا كبيرًا من خطاب الفصائل السلفية، وكذا موقف كل فصيل من بعض القضايا، والعلاقة مع السلطة الحاكمة، وتبين الدراسة كون القوى السلفية تتمتع بمشترك فكري كبير، إلا أنها تفتقر إلى كيان منظم يجمعها كلها؛ مما يصيبها بنوع من التفتت مما يؤثر على درجة حضورها المجتمعي والسياسي.

وتكشف الدراسة عن الجدل الفكري الدائر في الوسط السلفي حول مسألة المشاركة السياسية؛ حيث يمنع من المشاركة البعض، بينما لا حرج عند آخرين من المشاركة السياسية، وقد أدى هذا الجدل إلى حدوث نوع من القطيعة بين القوى السلفية والعملية السياسية في واقع ما قبل الثورة المصرية، ساعد عليها مجمل الحالة السياسية المصرية.

ولما حدثت الثورة اضطرب موقف القوى السلفية منها؛ فشارك البعض فيها، وامتنع البعض؛ وذلك بسبب الخلفية الفكرية الحاكمة لتعامل القوى السلفية مع السلطة الحاكمة، وكذا نظرًا لعامل المفاجأة الذي تعرضت له كل فصائل المجتمع، ومن بعد الثورة بدأ حضور القوى السلفية في المجتمع، وتمظهر في التفاعل مع مختلف القضايا الراهنة، وتوّج هذا الحضور بإنشاء مجموعة من الأحزاب السلفية، كالنور والأصالة والإصلاح.

تسعى الدراسة إلى تحليل الممارسة السياسية لهذه الأحزاب، وبيان مواقفها في كل التفاعلات السياسية، ثم تحاول الدراسة رصد مجمل التحديات التي تقف أمام القوى السياسية في تجربتها السياسية، ثم تفترض الدراسة جملة من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التجربة السلفية في البيئة السياسية المصرية في واقع ما بعد الثورة.



المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر

طارق عثمان

باحث سیاسی

مقدمت:

اجتاحت المنطقة العربية موجة عاتية من الثورات بداية من تونس في نهايات العام ٢٠١٠م، والتي انتهت بفرار الرئيس زين العابدين بن علي، ثم امتدت إلى مصر لتنهي حكم مبارك الممتد عبر ثلاثة عقود في ١٨ يومًا، وانتقلت بسرعة لليبيا واليمن لتتحول في الأولى إلى حرب تدخّل فيها الفاعل الدولي، ممثلاً في حلف الناتو، والتي انتهت بمقتل القذافي في أكتوبر ٢٠١١م، وتبقى الثورة في اليمن تتأرجح على خيط رفيع بين السلم والحرب، منتظرة استسلام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للحقيقة الثورية، وأخيرًا حطت الموجة الثورية رحالها في سوريا بشار الأسد، وما زالت تفاعلاتها مستمرة في معركة صمود بين الشعب والنظام.

ولا يزال الوقت مبكرًا للتنبؤ بمستقبل هذه الثورات، وتحديد تأثيرها على الأنظمة العربية، والبيئة الإقليمية والدولية، فمعرفة ما ستؤول إليه الأمور مرهونة بمدى نجاح هذه الثورات في استئصال بقايا الأنظمة المسقطة، وضبط المراحل الانتقالية لتفادي حدوث اضطرابات تؤثر على بنية هذه الدول، ومدى المقدرة على تأمين عملية ديمقراطية حقيقية لتكوين أنظمة جديدة.

وبالرغم من كون عملية تكوين تصور كامل عن مستقبل الأوضاع السياسية في المنطقة، أمرًا بعيد المنال، إلا أن حزمة من التغيرات الداخلية في المقام الأول يمكن لحظها؛ على قمة هذه التغيرات يأتي فتح باب العملية السياسية لكل القوى السياسية المختلفة في المجتمعات العربية، بعدما كان مغلقًا - فعليًا على الأقل - في ظل الأنظمة المسقطة.

إذًا نحن أمام بيئة سياسية جديدة ستتشكل في واقع ما بعد الثورات التي أُنجزت في مصر وتونس، وبالنظر إلى النخب السياسية في هذه المجتمعات يمكن حصرها أيديولوجيا في جناحين: الأول علماني بتمايزاته المختلفة يسارية وليبرالية، والثاني إسلامي.

وبالتركيز على الجناح الإسلمي نجد أنه طيلة الوقت كان ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، والتي كانت حريصة على الحضور في المشهد السياسي في ظل الأنظمة التي اقتلعتها الثورات، ولكن بعد الثورات العربية التي أُنجزت -مصر أنموذجًا - نرى أن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد محتكرة للمشهد السياسي الإسلامي، وإنما وفد إلى هذا المشهد أعضاء جدد من القوى الإسلامية أبرزها التيار السلفي، والذي كان غائبًا تمامًا عن المشهد السياسي؛ لأسباب ذاتية تخصه كبناء فكري، وكممارسة تنظيمية، وأسباب أخرى موضوعية تخص البيئة السياسية بشكل عام.

هذا الحضور السلفي في المشهد السياسي مثّل ظاهرة حازت على قدر كبير من الاهتمام والعناية الإعلامية، وصار هناك جدل نخبوي عن مدى تأثير القوى السلفية على البيئة السياسية، ومدى مقدرتها على الممارسة السياسية حيث تعتبرها عديمة الخبرة في هذا الشأن.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة مستهدفة الظاهرة السلفية السياسية بالوصف والتحليل، في سبيل تكوين إطار عام عن هذه الظاهرة، يمكن من فهمها، ومعرفة أثرها على البيئة السياسية، ولذا تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس هو: ما ماهية الظاهرة السافية السياسية؟ وما تأثيرها على البيئة السياسية وما تحديات الواقع السياسي المحددة لمستقبل القوى السافية السياسي؟

وفي هذا السياق تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤلين فرعيين لفهم هذه الظاهرة؛ الأول: ما مفهوم السلفية على مستوى الفكر والممارسة? والثاني: ما طبيعة العلاقة بين القوى السلفية والمشاركة السياسية؟

ومن أجل هذا الهدف تستخدم الدراسة بعض الأدوات المنهجية:

١- المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف معطيات المشهد السياسي السلفي، وتحليلها وصولاً لنتائج تساعد في فهم الظاهرة.

٢- إطار اقتراب الجماعة؛ حيث نعتبر القوى السلفية وحدة التحليل الأساسية في فهم الظاهرة ومقاربة أثرها على البيئة السياسية.

٣- منهج مستقبلي معياري كالسيناريو لاستشراف مستقبل الحضور السياسي السلفي من خلال قراءة تحديات الواقع السياسي.

وستنتظم الدراسة في المحاور التالية:

 ١- مقدمة، وفيها تمهيد وأهمية الدراسة، والمشكلة البحثية، ومنهج الدراسة.

٢- مدخل مفاهيمي لبيان مفهوم السلفية على مستوى الفكر والممارسة.

٣- مباحث الدراسة، والمتمثلة في:

المبحث الأول: القوى السلفية والعملية السياسية.. مسار العلاقة.

المبحث الثاني: مستقبل القوى السلفية السياسي.. قراءة في التحديات.

٣- خاتمة، وفيها خلاصة تنفيذية لأهم نتائج
 البحث.

السلفية والسلفيون.. مدخل مفاهيمي

أولاً: السلفية: قراءة مصطلحية:

١- في القراءة المعجمية:

عند الكشف عن لفظ سلف في المعاجم اللغوية نجد أن معناها يدور على المضي، والتقدم والسبق الزمني. قال ابن فارس: «السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق»(١).

ويقال في اللغة: سلف يسلف سلفًا وسلوفًا: تقدم والسالف: المتقدم، والسلف: الجماعة المتقدمون^(٢).

والسلفي هو: المنسوب أو المنتسب للسلف؛ لأن الياء هذه ياء النسبة، فالسلفي هو الذي ينسب نفسه أو ينسبه غيرة للجماعة المتقدمين؛ وذلك لأنه تحقق بجانب السبق الذي به صار أولئك السابقون سلفًا.

والسلفية: نسبة مؤنثة للسلف، كالسلفي للذكر.

ولكن لفظ السلفية باعتباره مصدرًا صناعيًا يحتوي على المعنى الذي تجسد في القوم المتقدمين كي يكونوا سلفًا لمن بعدهم، وتكون النسبة إليهم على قدر التحقق بهذا المعنى.

التقرير الاستراتيجي التاسع

⁽١) أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ،٥٥/٣ ط٢ /١٣٨٩هـ.

⁽٢) انظر الأزهري،تهذيب اللغة ج١٢ /ص٤٣١-٤٣٢ مادة سلف، ط الدار

للسلفية لدرجة تجعله مفهومًا غامضًا غير محدد

المعالم، يتسع حينًا لتُوصَف به كل الحركات الإسلامية،

ويضيق أحيانًا ليوسم به فصيل معين، وبالنظر في هذه

التعريفات لمصطلح السلفية نجدها تعريفات معيارية

منطلقة من خلفيات مسبقة عن الموقف من السلفية

والسلفيين، والحركة الإسلامية عمومًا، وفي مجملها

متأثرة بالفكر الغربي، وتبنيها لفكر الحداثة، والتي تعد

٢- في القراءة المصطلحية:

مفهوم السلفية عند السلفيين:

"حينما نبحث في التراث الإسلامي عن السلف بصفتهم الجماعة السابقين لغيرهم بشيء ما، والسلفية بصفتها المعنى الذي سبق به السابقون، سنجد أن السلف هو: الصدر الأول من المسلمين في

> هذه الأمـة، أي الصحابة، وسنجد أن السلفية هي المعنى الإسلامي الذي تمثلوه في قلوبهم فهمًا وفى شـخصياتهم سلوكًا، والسلفي هو الحامل للمعنى الذي حملوه مفاهيم وسلوكًا »(١).

تعــد الحداثــة على النقيــض من الفكر الســلفي، وقضايا الهوية

النقيض من الفكر السلفي، فبينما تدعو الحداثة فبينما تدعو الحداثة للتحرر من الماضي بكل قيمه للتحرر من الماضي بكل الدينيــة والتراثية، تأتــى الســلفية لتؤكد أهمية قيمه الدينية والتراثية، تأتى العـودة لتـراث الأمـة، وتوظيـف قيمه فـى تحريك السلفية لتؤكد أهمية العودة عجلـة النهضة المتعثـرة، والحفاظ علــى الثوابت لتراث الأمة، وتوظيف قيمه

الثوابت وقضايا الهوية؛ لذا نلحظ الطابع الانفعالي في تعريفهم للسلفية، فنجدها «قفر على الواقع، وإلغاء لمفهوم الزمان، وإنكار لعوامل التغير والتطور في المجتمع، عمادها فهم ماضوى يعتبر أولوية الثوابت على المتغيرات، واتخاذ النص بديلا عن الواقع». كما أفاد مؤتمر الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن

فى تحريك عجلة النهضة

المتعثرة، والحفاظ على

وهـي «حالة من الخواء الفكـري بدليل العودة إلى السلف الصالح، والشعور بالضعف تجاه العلم الحديث، ومكاسب الفكر الأوروبي، فالسلفية باختصار هي هيمنة الماضي على الحاضر وغياب العقل واعتماد النقل»(٥).

العربي الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية(٤).

وعند برهان غليون هناك سطفيات وليست سلفية واحدة، ويراها في المجمل سعيًا نحو إحياء التراث الإسلامي^(١).

نلاحظ مدى اتساع المفهوم عند غليون ليصبح

وعند تتبع مفهوم السلفية في الفكر العربي المعاصر نجد أن المنتسبين للسلفية- وللحركة الإسلامية عمومًا، ولو لم ينضووا تحت تنظيم سلفي- يكادون يجمعون على هذا المفهوم لمصطلح السلفية مع تباين في التعبير عنه(٢).

ويمكن إنجاز مفهوم للسلفية من خلال تتبع هذه التعريفات كالآتي: «الاتجاه المقدم للنصوص الشرعية على البدائل الأخرى منهجًا وموضوعًا، والملتزم بهدى الرسول صلى الله عليه وسلم وهدى أصحابه علمًا وعمالًا، المطرح للمناهج المخالفة لهذا الهدي في العقيدة والعبادة والتشريع»(٣).

مفهوم السلفية عند غير السلفيين:

أما عند المفكرين غير المنتمين للمنهج السلفي -وللحركة الإسلامية عمومًا- فنجد تباينًا في فهمهم

⁽٤) الحركات الإسلامية في الوطن العربي- مجموعة باحثين - مركز دراسات الوحدة العربية ص٣٥٥ ط١ بيروت.

⁽٥) كما عند منصف وناس في بحثه المساهمات العربية المعاصرة، مسألة المثقف العربي ضمن كتاب الانتلجنسيا العربية، ص٢١١.

⁽٦) راجع كتابه اغتيال العقل ص٢٨٠.

⁽١) عبد الرحمن الزنيدي- السلفية وقضايا العصر ص٢٠ دار إشبيليا ط١/٩٩٨م.

⁽٢) وهذا متواتر في الأدبيات السلفية، مثل معالم الانطلاقة الكبرى، محمد عبد الهادى المصرى، والصحوة الإسلامية ليوسف القرضاوي. والسلفية قواعد وأصول لأحمد فريد، والسلفية لعلاء بكر، والمنهج السلفي لمفرح القوسي.

⁽٣) المرجع السابق ص٤٩.

فضفاضًا يشمل كل من يسعى لإحياء التراث الإسلامي، ولكن نراها أكثر اتساعًا عند محمد أركون؛ حيث تتمثل في ادعاء الانتساب إلى الرسالة القرآنية، وتجربة المدينة(١).

وبذلك توشك أن تكون السلفية ترادف الإسلام، وبالمثل نجد عابد الجابري يَسِم ٌ كل مشاريع النهوض

> العربى بالسلفية على تعددها، فسلفية دينية، وأخرى ماركسية، وثالثة استشراقية ليبرالية(٢).

أصول راسخة محددة(٢).

هكذا نجد السلفية عند هؤلاء غير محددة المعالم بصفتها منهجية ذات قواعد ثابتة متميزة أو مذهبية ذات

نخلص من هذا المدخل إلى أن مصطلح السلفية متسق مع الأصل اللغوى له، والذي يعنى التمسك بما كان عليه المتقدمون في التصورات والسلوك، والمعنيون هنا هم الصحابة ومن تبع منهجهم؛ إذ إننا نتكلم في نطاق سلفية تخص المعنى الإسلامي، وهذا ما توافق عليه المنتمون للاتجاه السلفي، أما غيرهم من المفكرين سواء من انتمى للحركة(٤) الإسلامية - وهم قلة - أو من العلمانيين؛ فمفهومهم عن السلفية مبنى على أحكام معيارية مسبقة ترى السلفية من خلال الممارسات الفردية للمنتمين لها، وكذا فهو فهم متأثر بقيم الحداثة الغربية الرافضة لكل قديم.

ثانيًا: السلفيون.. جدل التصنيف:

بالرغم من كون مصطلح السلفية يتسم بقدر كبير من

- (١) انظر كتابه الفكر الإسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح ص٧٩، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء.
- (٢) انظر كتابه نحن والتراث ص ١٢-١٦ مركز دراسات الوحدة العربية.
- (٣) راجع السلفية وقضايا العصر، لعبد الرحمن الزنيدى؛ للوقوف على مفهوم السلفية عند المفكرين الحداثيين العرب ص٣٤-٤١ مرجع سبق
 - (٤) كمحمد سعيد رمضان البوطي الذي ينكر وجود سلفية أصلاً.

الوضوح عند تجريده وتحريره، إلا أن هناك ما يكدر عليه هذا الصفو والوضوح، وهو النظر إلى السلفية من خلال المنتسبين لها، ومحاولة تعريفها من خلال ممارستهم؛ مما يجعلنا أمام عدد كبير من الاختلافات، وهذا يؤدي بكثير من الباحثين إلى ظن وجود أكثر من سلفية، هذا الخطأ المنهجي أدى إلى وجود حالة من التشويش والغموض على مفهوم السلفية.

> بالرغـم من كـون مصطلح السـلفية يتسـم بقدر كبير من الوضوح عند تجريده وتحريره، إلا أن هناك ما يكــدر عليه هــذا الصفو والوضــوح، وهو النظر إلى السلفية من خلال المنتسبين لها، ومحاولة تعريفها من خلال ممارسـتهم؛ ممــا يجعلنا أمام عدد كبير من الاختلافات

فمن الطبيعي أن توجد مسافة معينة بين أي فكر في مستواه النظري المجرد، وبين تطبيقاته على يد معتنقيه؛ حيث هناك الكثير من العوامل والشروط المجتمعية التي تحدد عملية نقل الفكر إلى عالم

التطبيق، وينطبق هذا على كل الأفكار، ومنها السلفية لــذا فمن المهم تجريد محتوى الفكر ومرتكزاته المبنى عليها، ومن ثُم فهم ممارسات وتطبيقات معتنقيه في سياقها، وليس العكس.

وفى الحالة السلفية نجد أن المحور الذي يبتني عليه هـــذا الفكر هــو تقديم النصوص الشــرعية، وفهمها وتطبيقها، كما فهمها وطبّقها الصحابة، ومن تبعهم على طريقتهم. فكل من يتبنى الفكر السلفى ينطلق من هذا الأساس، ويحاول ربط كل ممارساته به، فالتمايزات بين المنتسبين للفكر السلفي ليست في هـــذا الجوهر، وإنما في بعض القضايا والمواقف؛ حيث يتخذ البعض موقفًا معينًا يغاير موقف آخرين، والكل يؤكد أن موقفه هذا منطلق من أنه محاولة لتطبيق معنى السلفية الذي يتفق عليه الكل، وكذلك فى تحديد السبيل الأمثل للإصلاح يتمايز المنتمون للسلفية مع الانطلاق من نفس المركز.

لــذا يمكننا القول بأنه لا يوجد حدود صلبة تفصل بين أكثر من اتجاه داخل الجسد السلفي، تجعلنا نعتبر وجود أكثر من سلفية؛ لذا نجد أكثر أدبيات شلون الحركات الإسلامية تقوم بعملية التصنيف، بناءً على الموقف من قضية معينة بحيث يصير أساسًا للتصنيف،

فمثلاً الموقف من استخدام العنف تقسم إلى حركات سلمية، وأخرى غير سلمية^(۱) وهكذا، لكن بعد عملية التصنيفات يظل أساس الفكر السلفي موجودًا عند اللكل، وقد درجت هذه الأدبيات على تقسيم القوى السلفية – البيئة المصرية أنموذجًا – بحسب:

- طابع المشاركة المجتمعية التي يغلب عليها (الدعوة الدينية - العمل الاجتماعي - العناية بالعلوم الشرعية).

- المسائل التي تعتني بها، وتحتل مكانة كبيرة في خطابها.

- موقفها من بعض القضايا المهمة؛ كقضايا الجهاد، والعلاقة مع السلطة السياسية، ومزاولة النشاط السياسي إلى:

- سلفية اجتماعية.
 - سلفية تزكية.
 - سلفية علمية.
 - سلفية جهادية.
 - سلفية حركية.
- سلفية جامية مدخلية^(۲).

نجد أن الخطوط الفاصلة بين هذه التصنيفات غير واضحة، ومبنية على متغيرات مجتمعية؛ لذا نجد أن واقع ما بعد الثورة المصرية قد يدفع نحو تغيير تلك الحدود الفاصلة بين هذه التصنيفات، وبالتالي تصبح قيمتها التفسيرية ضئيلة؛ لذا سنسلك طريقًا مختلفًا في هذه الدراسة عند محاولة تصنيف القوى السلفية؛ حيث لن نعتمد في التصنيف على فروق فكرية، وإنما سنعتبر الحالة التنظيمية هي محدد التصنيف؛ لذا يمكننا التصنيف كالآتي:

بعد استبعاد جماعة الإخوان المسلمين، والتيار الصوفي، وتيار التبليغ والدعوة، يتبقى لنا القوى التي تتسمى صراحة بالسلفية - وهذا لا يمنع كون الفكر

السلفي معتمَدًا في ما سواها- ولكن ما يعنينا هنا هو التسمية الصريحة، وبحسب الحالة التنظيمية لهذا الجسد السلفي نجد أنه ينقسم إلى:

أولاً: قوى سلفية لها كيان تنظيمي:

وتحت هذا القسم نجد التنظيمات التالية:

- ١- الجماعة الإسلامية.
 - ٢- الدعوة السلفية.
- ٣- جماعة أنصار السنة.
 - ٤- الجمعية الشرعية.

ثانيًا: قوى سلفية ليس لها كيان تنظيمي:

هذه القوى عبارة عن رمز سلفي يمتلك قدرة تأثيرية على الكثير من الأتباع، ولكن لا يجمعهم إطار تنظيمي نمطى، وهنا تبرز المجموعات التالية:

١- مجموعة معنية بالقضايا الدعوية والدينية العامة والسياسي منها بالخصوص، والدعوة لتطبيق الشريعة، مثل:

- د. محمد عبد المقصود، وفوزى السعيد.
- ٢- مجموعة معنية بالشأن التربوي والدعوي، مثل:
- محمد حسان، ومحمد حسين يعقوب، وأبو إسحاق الحويني.

٣- مجموعة ما يسمون بالتيار المدخلي أو الجامية (٢)
 مثل:

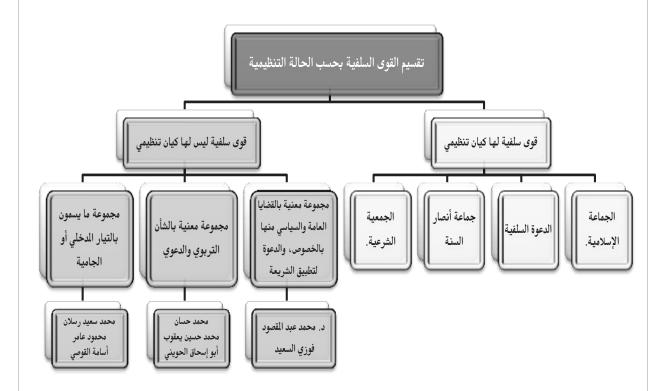
- محمد سعيد رسللان، ومحمود عامر، وأسامة القوصي، وعلي حشيش.

وتتداخل هذه الأقسام بدرجة أو بأخرى، ولكنها تعطي مقدرة تصنيفية معقولة، وبعد هذا المدخل التصنيفي يمكن ملاحظة كون التيار السافي بالرغم من الوحدة الفكرية التي يتسم بها، إلا أنه يعاني من حالة تفتيتية تؤثر قطعًا على مستوى أدائه المجتمعي عامة، والسياسي على وجه الخصوص.

⁽١) كالتصنيف المتبع في دليل الحركات الإسلامية الصادر عن مركز الأهرام للدراسات.

⁽٢) راجع هاني نسيرة، دورية كراسات استراتيجية، عدد ٢٢٠، السلفية في مصر تحولات ما بعد الثورة، مركز الأهرام للدراسات.

⁽٣) للوقوف على فكر هذا التيار راجع «الجامية» كتاب المسبار الشهري صادر عن مركز المسبار للدراسات.



المبحث الأول القوى السلفية والعملية السياسية... مسار العلاقة

المطلب الأول.. واقع ما قبل الشورة .. قطيعت سياسيت:

١- السلفيون والسياسة: جدل فكري:

مع بزوغ ما اصطُلح عليه بالصحوة الإسلامية، أو تيار الإسلام السياسي، صارت القوى الإسلامية رقمًا صعبًا في البيئة السياسية العربية، أثار ذلك قضية إشكالية، وهي مقدرة هذه القوى الإسلامية على التعاطي مع مسألة الديمقراطية والالتزام بقواعدها(۱).

هذا على صعيد البيئة المحيطة بالقوى الإسلامية، أما على صعيد الداخل الإسلامي نفسه، فهناك

(۱) راجع الحركات الإسلامية والديمقراطية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، وكذلك التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، حيدر علي، مركز دراسات الوحدة العربية، والمناطق الرمادية، بحث حول الحركات الإسلامية والديمقراطية من مؤسسة كارنيجي للسلام.

جدل لا يقل احتدامًا حول الممارسة الديمقراطية، وإن كانت جماعة الإخوان قد حسمت أمورها مبكرًا؛ حيث تعد العملية السياسية ركنًا في مشروعها الإصلاحي، أما على المستوى السلفي فتعد قضية الديمقراطية، والموقف من المشاركة في الحياة السياسية، من أكثر القضايا المثيرة للجدل في الوسط السلفي، وقد شغلت مساحة واسعة من الجدل والنقاش الفكري؛ ما بين رافض للانخراط في العملية السياسية، وآخر يدعو إليها مع تفاوت في درجات الرفض والقبول، وصنقت الكثير من الأدبيات في كلا الاتجاهين(٢).

وكان التيار المانع من المشاركة في الحياة السياسية يجادل بأحـد أمرين: الأول: كون النمط الديمقراطي ووضعية الدساتير العربية الحاكمة تتناقض مع قضايا عقدية؛ بحيث يستحيل الخوض في غمار العملية السياسية دون المساس بالثوابت العقدية. أما الثاني: فهـو أقل حدة من الأول؛ حيث جـذب القضية بعيدًا

⁽٢) ككتابات عمر الأشــقر، وعبد الرحمن عبد الخالق، وصلاح الصاوي، والسلفية ومناهج التغيير لياســر برهامي، والديمقراطية في الميزان لسعيد عبد العظيم.

عن الساحة العقدية، وجعلها أمرًا اجتهاديًا يسوغ الاختلاف عليه، ولكنه يمنع من الممارسة السياسية؛ لأنه يرى أنها تأتي بأضرار تفوق المصالح المرجوة منها في سبيل الإصلاح والتغيير(١).

وقد كان الصوت المنادي بولوج باب السياسة من أجل الإصلاح صوتًا خافتًا غير مسموع حتى صار الموقف الرسمي للقوى السلفية هو عدم المشاركة في الحياة السياسية، حتى تشكلت حالة من القطيعة بين القوى السلفية والسياسة بكل صورها.

٢-السلفيون في واقع ما قبل الشورة: القطيعة السياسية:

كانت البيئة السياسية في واقع ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير خالية من أي حراك فعلي، فقط الحزب الحاكم متفرد بالسلطة، وحوله مجوعة من الأحزاب التي تمارس دور معارضة وهمية، وعلى الجانب الإسلامي تأتي جماعة الإخوان المسلمين لتخوض غمار البيئة السياسية، مشاركة في العملية الانتخابية، ومتفاعلة مع القضايا السياسية عمومًا.

أما على المستوى السلفي فقد كان الأمر مختلفًا؛ حيث كانت هناك حالة من القطيعة الكاملة مع المشهد السلفي، تمظهرت هذه الحالة كالآتي:

1- عدم الترشح للمجالس النيابية؛ ففي كل الانتخابات البرلمانية المصرية من (١٩٨٧م إلى ٢٠١٠م) لم تشارك القوى السلفية فيها، وفضلاً عن عدم المشاركة، كانت العملية الانتخابية لا تنال أي قدر من الاهتمام، حتى وصلت درجة القطيعة إلى عدم الإدلاء بالأصوات من الأساس.

٢- البعد عن النشاطات السياسية الأخرى، كممارسة الضغط على السلطة السياسية، من خلال منظمات المجتمع المدني، كالنقابات والاتحادات الطلابية.

٣- تجنّب التفاعل مع السياسات الداخلية والخارجية

للسلطة السياسية الحاكمة، وعدم تناولها بالنقد، أو التأييد، بدرجة تثبت وجود القوى السلفية في البيئة السياسية (۲).

هذه المظاهر أدت إلى الغياب التام للقوى السلفية من المشهد السياسي، وكان الباعث عليها السبب الفكري المتعلق بالموقف الشرعي من الممارسة الديمقراطية، وهذا سبب ذاتي ساعد عليه سبب موضوعي، وهو مجمل الحالة السياسية التي فرضها النظام القائم قبل الثورة؛ حيث لا مكان في المشهد السياسي لغير المؤيدين له، وبالتالي كان هناك سياج أمني مفروض على القوى الإسلامية والسلفية بالخصوص، يزيد من درجة إعراضها عن السياسة إجمالاً، ويجعلها ترى في المشاركة السياسية مفاسد تفوق كثيرًا ما يمكن أن تعطيه من مكاسب.

المطلب الثاني: واقع ما بعد الثورة.. السلفيون في المشهد السياسي:

يمكن اعتبار ثورة الخامس والعشرين من يناير نقطة تحول مفصلية في مسار الحضور المجتمعي للقوى السلفية، فبعد حالة القطيعة بين القوى السلفية والحياة السياسية، حصلت حالة انخراط كامل بينهما، مما شكّل ظاهرة لافتة جذبت الرأي العام لتحتل مساحة واسعة من الدوائر الإعلامية، تناقش فيها هذه الظاهرة الجديدة، فالقوى السلفية قبل الثورة بالرغم من حضورها الشعبوي الكبير؛ حيث تتمتع بدرجة عالية من الحضور بين الطبقة المتوسطة، وبدرجة أقل بين شرائح أخرى، إلا أنها كانت تعاني من حالة اغتراب نخبوي ورسمي.

ويمكن تتبع الظاهرة السلفية السياسية في واقع ما بعد الثورة في المحاور التالية:

⁽۱) للوقوف على تفاصيل هذه الأقوال، راجع محمد شاكر الشريف «المشاركة في البرلمان والوزارة» كتاب البيان ۲۰۰۸م.

⁽٢) كان للدعوة السلفية بالإسكندرية النصيب الأوفر في هذا التفاعل السياسي النسبي، مقارنة بغيرها من القوى السلفية، ويدلل على ذلك مبادرة الإصلاح التي أطلقتها في العام ٢٠٠٥م.

أولاً: السلفيون والثورة.. حالة اضطراب:

مثلت الثورة البداية الفعلية لحضور القوى السلفية في المشهد المجتمعي، وقد امتاز الموقف السلفي من الثورة بنوع من الاضطراب، من حيث المشاركة فيها من عدمها، أو الموقف المجمل من الثورة؛ من حيث التأييد أو الرفض كمستوى أدنى من التفاعل مع الثورة، وقد تنوع الموقف السلفى من الثورة كالآتى:

١- المشاركة الفعلية في الثورة:

وذلك بالتأييد المطلق لها، ودعوة المجتمع للمشاركة فيها، ونزول الرموز السلفية للميادين، وقد تبنى هذا الموقف ما يوصف بالجناح الحركي من القوى السلفية، ومن رموزه الدكتور محمد عبد المقصود، والشيخ فوزي السعيد، والشيخ نشأت أحمد.

٢- عدم تأييد الثورة ورفض المشاركة فيها:

وتبنى هذا الموقف التيار المدخلي من القوى السافية، وبعض الرموز الدعوية، كمحمد حسين يعقوب، ومحمود المصرى.

٣- عدم المشاركة الفعلية في الثورة، مع التفاعل معها:

وتبنى هـــذا الموقف الدعوة

السلفية بالإسكندرية؛ حيث رفضوا النزول للشارع، ولكن تفاعلوا مع الحدث بإصدار البيانات التي تدعو إلى حفظ الأمن، وحماية الأرواح، وكذلك شاركوا في حماية الشارع.

ويمكن إرجاع هذا الموقف المضطرب إلى:

١- عامل المفاجأة: وقد ساعده كون القوى السلفية
 عمومًا تميل إلى عدم الصدام مع السلطة السياسية.

٢- تفتت الجسم السلفي: وبالتالي يصدر كل فريق عن رؤيته الشخصية للأمور.

ومع انتهاء الثورة وسقوط النظام الحاكم صار موقف

القوى السلفية كباقي المجتمع مؤيدًا للثورة، وبدأت مرحلة جديدة من واقع القوى السلفية؛ حيث صارت حاضرة في المشهد المجتمعي تنعم برعاية إعلامية كبيرة؛ لكونها وافدًا جديدًا إلى المشهد.

ثانيًا: القوى السلفية ومظاهر الحضور المجتمعي:

١- الاستفتاء على التعديلات الدستور في مارس ٢٠١١م:

حيث حشدت القوى السلفية المجتمع للتصويت بنعم على التعديلات، وبالفعل أجيزت التعديلات بنسبة موافقة - ٧٠٪، مما أظهر قدرة القوى السلفية على حشد المجتمع، والتأثير في الرأي العام.

٢- التفاعل مع الأحداث الجارية:

يمثـل اتجـاه القـوى السـلفية لتكويـن الأحــزاب

السياسـية النقلة الأهم في مسارها المجتمعي،

والتحول الكليى مين القطيعية السياسية إلى

ممارســة السياسة في أوضح صورها، وساعد على

ذلك فتــح باب تكوين الأحزاب السياسـية في مصر

بعــد الثورة، وعدم التحفظ على وجود الأحزاب ذات

الخلفية الإسلامية في المشهد السياسي

وذلك بإصدار البيانات، والإدلاء بالرأي حول

الأحداث، والمشاركة في المناقشات التي تدور حولها، والظهور الدائم في المشهد الإعلامي، وعقد المؤتمرات في كل المحافظات، وخصوصًا في المسائل المتعلقة بقضية الطائفية في مصر، كأحداث كنيسة

صــول، وأحداث إمبابة، وماسـبيرو، وتنطلق مواقف القوى السـلفية في هذا السياق من محاولة إزالة أي توتر قد يصيب العلاقة مع الأقباط.

٣- تأسيس كيانات سلفية منظمة:

مثل جمعية الدعوة السلفية، والجبهة السلفية، والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح^(۱)، ومجلس شورى العلماء^(۲)، والتى حرصت على التفاعل مع الأحداث،

⁽١) تأسست مبكرًا أثناء الثورة، وتسعى لتكون إطارًا لكل القوى الإسلامية، يرأسها د. على السالوس وأمينها د. محمد يسرى.

⁽٢) يضم أهم رموز جماعة أنصار السنة، كجمال المراكبي والشيخ محمد حسين يعقوب، والدكتور سعيد عبد العظيم من الدعوة السلفية.

وتوجيه الرأي العام.

٤- المبادئ فوق الدستورية:

حيث عارضت القوى السلفية بقوة هذه المبادئ، ودخلت في صراع مع القوى العلمانية، وحشدت الشارع في جمعة الإرادة الشعبية في ٢٩ يوليو، وكذا في جمعة ١١/١٨ ومعها باقى القوى الإسلامية.

وبتحليل هذه المواقف نجد أن القوى السلفية في مواقفها تنطلق من مسائلة الهوية الإسلامية لمصر، وعدم العبث بالمادة الثانية من الدستور، وهذا المنطلق يمثل خلفية تفسيرية لكل مواقف القوى السلفية من القضايا الراهنة في الساحة السياسية المصرية.

ثالثًا: السلفيون والحياة الحزبية:

يمثل اتجاه القوى السلفية لتكوين الأحزاب السياسية النقلة الأهم في مسارها المجتمعي، والتحول الكلي من القطيعة السياسية إلى ممارسة السياسة في أوضح صورها، وساعد على ذلك فتح باب تكوين الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة، وعدم التحفظ على وجود الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية في المشهد السياسي، فتم التصريح لحزب الوسط، وكذلك حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

١- السلفيون والسياسة.. نهاية الجدل الفكري:

هل حسم السافيون الموقف الشرعي من الممارسة السياسية بتشكيل الأحزاب، والدخول في البرلمان؟ بعد الثورة وفي هذا السياق المتسارع للأحداث لم تعط القوى السلفية مساحة واسعة للجدل الفكري حول مشروعية الممارسة السياسية، وإنما سبقت الممارسة ألتأطير النظري، وسارعت لتأسس أحزاب سياسية؛ حيث كان المزاج العام للجسد السلفي متجهًا للعمل السياسي، حاشا بعض الرموز المدخلية، والتي للعمل السياسي، حاشا بعض الرموز المدخلية، والتي السافية بكون الأوضاع قد تغيرت بعد الثورة، وصار الإصلاح عن طريق السياسة أمرًا ممكنًا بعكس ما قبل الثورة، فنرى مجلس شورى العلماء في بيانه رقم

۱ يقول: إنه لا مانع شرعًا من المشاركات السياسية
 في مجلس الشعب والشورى والمحليات^(۱).

وكذلك يقول الدكتور ياسر برهامي: إنه في الماضي كانت موازين القوى تفرض على من يشارك أن يتنازل عن ثوابت عقدية، لا يمكن أن نتنازل نحن عنها، أما الآن فيوجد قدر كبير من الحرية يمنع أن تفرض علينا تنازلات (٢).

ومن جانبه قال عصام دربالة رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية: إن الثورة أزاحت الحاجز الذي كان مفروضًا على التيار الإسلامي من ممارسة العمل السياسي⁽⁷⁾.

وهنا يظهر أن القوى السلفية أقبلت على الممارسة السياسية بدون أساس فكري مكين يوضح حدود العلاقة مع السياسة، ويشمل كل أبعاد هذه الممارسة، ولكن انطلقت من كون العمل السياسي وسيلة للإصلاح يمكن سلوكها أو التخلي عنها، تاركة صورة نمطية عن علاقة القطيعة بينها وبين السياسة راسخة في الرأي العام بلا معالجة شافية، هذا الغطاء الفكري القاصر للممارسة السياسية قد يظهر أثره عند مقابلة التحديات التي يفرضها الواقع السياسي.

٧- الخريطة الحزيية للقوى السلفية:

لما كانت القوى السلفية لا تتمتع بكيان تنظيمي واحد لم يصدر عنها حزب سياسي واحد، وإنما تعددت الأحزاب بتعدد تلك القوى وتشعبها، ويتشكل المشهد السياسي السلفي من الأحزاب الآتية:

١- حزب النور:

- أول حزب سلفي يتأسس بعد الثورة، تقدم بأوراقه للجنة الأحزاب في مايو ٢٠١١م.

⁽١) راجع البيان على الرابط:

http://www.shora-alolamaa.com/play.php?catsmktba=5 (۲) راجع کلامه في مقال على الرابط:

http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=25230 (٢) وذلك في مؤتمر تأسيس حزب الجماعة البناء والتنمية.

- وكيل مؤسسيه دكتور عماد عبد الغفور.
- هو الذراع السياسي لجمعية الدعوة السلفية بالإسكندرية (١).
- يصدر الحزب صحيفة أسبوعية باسم النور الجديد.

٢- حزب الفضيلة:

- أعلن عن تأسيسه في مايو ٢٠١١م.
- وكيل مؤسسيه لواء عادل عفيفي، ومن أهم أعضاء مكتبه السياسي (د. محمد عبده إمام د. خالد سعيد محمود فتحي).
- كان مدعومًا من الرمز السلفي الدكتور محمد عبد المقصود.
- تعثر الحزب في جمع التوكيلات، وانشق عنه عادل عفيفي، وأصبح محمود فتحي هو وكيل المؤسسين، وكذا سحب الشيخ محمد عبد المقصود دعمه للحزب.

٣- حزب الأصالة:

- خرج من رحم حزب الفضيلة في يوليو ٢٠١١م.
- يرأســه عادل عفيفي، ومدعوم من الرمز السلفي الشيخ محمد عبد المقصود، والشيخ محمد حسان.

٤- حزب البناء والتنمية:

- تأسسس في أغسطس ٢٠١١م بعدما رفضته لجنة الأحزاب في البداية، ثم قبلت الطعن على الرفض، وسمحت بتأسيسه.
 - الذراع السياسي للجماعة الإسلامية.
- وكيل مؤسسيه القيادي في الجماعة دكتور صفوت عبد الغني، ويضم في مكتبه السياسيي دكتور طارق الزمر.
- (۱) من أهم رموزها ياسر برهامي، وسعيد عبد العظيم، وعبد المنعم الشحات المتحدث الرسمي باسمها، وتصدر أسبوعية الفتح.

٥- حزب الإصلاح والنهضة:

- يرأسه هشام مصطفى عبد العزيز.
- يركز على البعد الاجتماعي أكثر من مسائل الهوية الإسلامية.

٦- حزب الإصلاح:

- تحت التأسيس.
- يرأسه د . عطية عدلان .

٧- حزب السلامة والتنمية:

- تحت التأسيس.
- يضم رموز التنظيمات الجهادية ، ويرأسه دكتور كمال حبيب().

٨-حزب مصر البناء:

- تحت التأسيس.
- يرأسه م. نضال حماد.

٣- الأحزاب السلفية والممارسة السياسية:

النمط الدعوي للأحزاب السلفية:

تعتبر الأحزاب السلفية أمثلة على أحزاب الأشخاص، لا أحزاب البرامج؛ حيث تعتمد في ترسيخ حضورها المجتمعي على دعـم الرموز الدعوية الثاوية خلف كل حـزب، فالحزب لا يُرى إلا من خـلال قائمة الرموز الدعويـة التـي تدعمه، ويلاحظ الحضـور الصلب للدعاة في كل أنشطة الحزب(٢).

مما جعل الحدود الفاصلة بين الأحزاب والتنظيمات الدعوية مائعة، أو مختفية تمامًا، ويمكن إرجاع هذه الحالة إلى:

- (٢) لم يعد في مصر تنظيمات جهادية بعد المراجعات، وإنما يجمع الحزب كل مـن كان منتميًا للفكرة الجهادية، وهو يتحـرك في إطار فكري سلفي، وإن كان بخطاب أكثر مرونة وأقل نمطية.
- (٣) من أبرز الأمثلة حضور رموز الدعوة السلفية في كل مؤتمرات حزب النور.

أدت العلاقة المتوترة بين القوى السلفية والسياسة
 إلى ضعف خبرة الأولى بالثانية.

- عدم تربية كوادر سياسية يعتمد عليها وحدها في تشكيل بناء حزبي متين، دون تدخل من الرموز الدعوبة.

- رؤية القوى السلفية للأحزاب؛ حيث تعتبرها جـزءًا مـن مشـروعها الإصلاحي، ومن ثم لا بد أن تخضع لأطـر التنظيم الدعـوي، ولا تعامل كأنها كيان مستقل.

- البيئة السياسية العربية لم تمارس التجربة الديمقراطية بحق؛ لذا

فالحياة الحزبية ليست ناضجة، وعمومًا فإن آخر ما يُنظر إليه في الحزب هو برنامجه.

وقد قدمت الأحزاب السلفية برامج كلاسلكية متسقة مع مجمل الحالة الحزبية المصرية، وملائمة لكونها التجربة السياسية الأولى، وكافية للبيئة السياسية عمومًا، وما تمايزت به هذه البرامج هو بطبيعة الحال الخلفية السلفية؛ إذ كان جلّ التركيز منصبًا على مسألة الهوية الإسلامية للبلد، وتفعيل المادة الثانية من الدستور، فضلاً عن عدم المساس بها.

وامتازت الأحزاب السلفية بحضور شعبي عال، وتنظيم المؤتمرات المختلفة، والممارسات الاجتماعية التي تقوي نسبة الحضور بين طبقات المجتمع المتوسطة، كالقوافل الطبية، وإقامة أسواق استهلاكية، مما جعل حضور الحزب في المجتمع دعويًا أكثر منه سياسيًا، وبذلك هي تفوق نسبة حضور باقي الأحزاب خاصة العلمانية منها؛ إذ صارت أقرب إلى المجتمع وعلى المستوى النخبوى، فالأحزاب السلفية مشتبكة مع

الواقع تعلق وتصدر البيانات على الأحداث الجارية(١).

وخطاب الأحزاب السلفية إجمالاً يتضمن:

امتازت الأحزاب السلفية بحضور شعبي عال، وتنظيــم المؤتمرات المختلفة، والممارســات

الاجتماعيــة التــى تقوى نســبة الحضــور بين

طبقات المجتمع المتوسطة، كالقوافل

الطبية، وإقامة أسواق استهلاكية، مما جعل

حضـور الحزب فــى المجتمع دعويّــا أكثر منه

سياسيًا، وبذلك هي تفوق نسبة حضور باقي

الأحزاب خاصة العلمانية منها

- حمولة دعوية عالية معتمدة على تأكيد مسالة الهوية الإسلامية لمصر.

- محاولة طمأنة الرأي العام، متضمنًا الأقباط؛

لإزالة حاجز الرهبة من التيار السلفي، وبناء لغة توافقية مع باقي القوى المجتمعية.

التحالفات: مسار متعرج:

فرضت القوى الحزبية السلفية نفسها على مشهد التحالفات السياسية، والذي اتخذ مسارًا متعرجًا؛ حيث:

1- اختارت الأحزاب السلفية منازعة الإخوان في السلحة السياسية، وبالتالي كانت فكرة التحالف الكامل مع الإخوان نوعًا من المثالية؛ لذا لم يصدر أي حديث عن تحالف إسلامي بين حزب الحرية والعدالة ذراع الإخوان السياسي، والأحزاب السلفية من أي طرف.

Y- تشكل أول تحالف حزبي في البيئة السياسية الجديدة، وهو التحالف الديمقراطي من أجل مصر، والذي ضم أكثر من ٤٠ حزبًا، على رأسهم: الوفد، والحرية والعدالة، وقد انضم حزب النور السلفي للتحالف، ثم الفضيلة، والأصالة، والبناء والتنمية في نهاية المطاف. ولكن بسبب النزاعات بين أعضاء التحالف على نسب التمثيل الانتخابي، في ظل نظام القوائم النسبية، بدأ التفكك؛ حيث خرج حزب النور من التحالف مبكرًا، ثم انسحب الوفد؛ ليبقى الحرية والعدالة الكتلة الأكبر في التحالف، وظلت

⁽۱) كأحداث السفارة الإسرائيلية، وأحداث ماسبيرو، وكذلك الموقف من تنظيم المظاهرات المليونية بالرفض أو المشاركة، والموقف من قرارات المجلس العسكري المختلفة، والموقف من قانون الانتخابات، والوقوف بشدة أمام أي محاولة لتأخيرها.

معه باقي الأحزاب السلفية.

٣- فشـل حزب السلامة والتنمية في إتمام تحالف
 مع حزب الفضيلة، وكذا فشـل حزب مصر البناء في
 التحالف مع حزب النور.

٤- تحالف حزب النهضة (١) مع حزب الأصالة.

٥- انشــقت أحــزاب الفضيلة والأصالــة والبناء والتنميــة عن التحالف الوطنــي، وتعللوا بكون حزب الحرية والعدالة يهمّش قواهم الحزبية، ويهمل حجمهم

المجتمعي الكبير، والذي يسمح لهم بتمثيل أكبر في القوائم الانتخابية، ولكن حزب الإصلاح بقي في التحالف راضيًا بما قسمه له الحرية والعدالة.

٦- بجهود من حزب النور تم إنشاء تحالف يضم أكبر ثلاث أحزاب سلفية: النور، والأصالة، والبناء والتمية.

ومن هذا المسار يتضح كون عملية الوحدة الكاملة بين الأحزاب السافية مطلبًا مثاليًا؛ نظرًا لأسباب ذاتية تتعلق بعدم تنظيمية الجسم السلفي أصلاً، ولكنه ينبئ عن درجة من الوعي بأهمية التنسيق السياسي، وتجنب أي نوع من التصادمات السياسية بين الأحزاب السلفية نفسها، ومع حزب الحرية والعدالة من جهة أخرى.

هذا ومع تفريغ التحالف الديمقراطي من محتواه السلفي نافست الأحزاب السلفية على نسبة عالية من المقاعد الانتخابية، فتقدم حزب النور بـ ٦١٠ مرشعًا، والأصالة بـ ٢٥ مرشعًا، والبناء والتنمية بـ ٢٥ مرشعًا،

ومن اللافت أن حزب النور قد رشح على قوائمه:

-٦٠ امرأة: مما ينبئ بقبول القوى السلفية بقواعد اللعبة الديمقراطية، بالرغم من تحفظهم الشديد على

تولى المرأة الولايات العامة^(٢).

التأثير الرئيس للأحزاب السلفية فى البيئة

السياسية سـيكون متمركزًا حول مسألة

الهوية الإسلامية لمصر، وبالتالي ستكون

هى محدد جل التفاعلات السياسية لها،

وخلفية مفسرة لمواقفها، وتعتبر قضية

المبادئ الدستورية أبرز مثال على ذلك

- بعض الرموز الدعوية^(۲): مما ينم عن مأزق القوى السلفية المتمثل في عدم وجود الكادر السياسي الذي يمكن الاعتماد عليه؛ لتفادي الزجّ بالرموز الدعوية في الحياة البرلمانية.

الهوية: هاجس الأحزاب السلفية:

التأثير الرئيس للأحزاب السلفية في البيئة السياسية سيكون متمركزًا حول مسألة الهوية الإسلامية لمصر،

وبالتالي ستكون هي محدد جل التفاعلات السياسية لها، وخلفية مفسرة لمواقفها، وتعتبر قضية المبادئ الدستورية أبرز مثال على ذلك؛ حيث أثيرت هذه القضية مبكرًا في بيئة ما بعد الثورة من قبل التيار الليبرالى، وتبناها المجلس الليبرالى، وتبناها المجلس

العسكري الحاكم، ومرت بمنعطفات من الظهور حينًا على الساحة السياسية، ومن ثم رفض مطلق وتصعيد من القوى السلفية، وخفوت أحيانًا، ومن ثم هدوء من قبل القوى السلفية، والتي ترى أن هذه الوثيقة محاولة لمنع تصرف القوى الإسلامية بحرية في صياغة الدستور بعد إنجاز الانتخابات التشريعية، والتي يُعتقد أن القوى الإسلامية ستحصل على أغلبية تمكّنها من صياغة الدستور.

ويظهر كون المجلس العسكري مصممًا على تمرير هذه المبادئ؛ إذ حاول جرّ الأحزاب السلفية وغيرها إلى محاولة التوقيع على وثيقة مبدئية في اجتماع مرب الأحراب، وبالفعل وقع حزب النور السلفي عليها، وبالرغم من كون هذه الوثيقة غير ملزمة، وليست ذات أثر، إلا أن الدعوة السلفية

⁽١) يرأسه الحقوقي ممدوح إسماعيل.

⁽٢) جادل دكتور ياسر برهامي في هذا الخصوص بأن قبول ترشيح المرأة مفسدة، وغير جائز، ولكنه من باب دفع أخف الضررين.

⁽٣) مثل الشيخ عبد المنعم الشحات في دائرة الإسكندرية، والشيخ عادل العرزي في دائرة الجيزة، والشيخ صلاح عبد المعبود في دائرة المنوفية.

قد تبرأت من توقيع رئيس حزب النور على الوثيقة^(۱)، وكذا رفضها شباب الحزب والجبهة السلفية.

ومرة أخرى أثيرت القضية في نسخة أخرى متمثلة في وثيقة دكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتحول الديمقراطي، والتي أعلن عنها في اجتماع مع عدد من الأحزاب في نوفمبر ٢٠١١م، والتي وافق عليها عدد من الأحزاب، مثل الوفد والتجمع، وغاب عن الاجتماع كل الأحزاب السلفية، وكذا باقي الأحزاب الإسلامية، والتي وضعت قيودًا على اللجنة المشكلة للدستور، وأعطت المجلس العسكري صلاحيات كبيرة، وقد وأعطت المجلس العسكري صلاحيات كبيرة، وقد قابلت القوى السلفية الوثيقة بالرفض التام، وقامت بتنظيم مليونية في ٢٠١١/١١/١٨م ومعها باقي القوى الإسلامية.

ومن هنا ستظل مسألة الحفاظ على الهوية هي المحدد الرئيس لتفاعلات القوى السلفية السياسي، وسيتمحور أثرها في البيئة السياسية إذا نالت حظ الوصول إلى دوائر التأثير في هذا الإطار.

المبحث الثاني مستقبل القوى السلفية السياسي.. قراءة في التحديات

أقبلت القوى السلفية على عالم السياسة بعد حالة من القطيعة الكاملة في واقع ما قبل الثورة؛ لتنتقل إلى مرحلة جديدة في مسارها السياسي في بيئة ثورية مضطربة؛ لذا ستجابهها حزمة من التحديات التي يمكن اعتبارها محددات لمستقبلها السياسي.

أولاً: الممارسة السياسية: الواقع والتحديات:

١- التحدي الفكري:

المضمون السياسي للأدبيات السلفية محتشم جدًّا؛ وذلك لكون القوى السلفية رافضة للانخراط

في العملية السياسية لأسباب موضوعية وذاتية، وإن تناولت المسألة السياسية فعلى سبيل رفضها، والتنظير للموقف الرافض للممارسة السياسية(٢).

وبعد الثورة حسمت القوى السلفية موقفها من الممارسة السياسية بسرعة؛ حيث كان المزاج السلفي العام ينزع نحو ولوج باب السياسة بعدما كانت لا تفكر في ذلك، حاشا بعض الجيوب المدخلية والرموز الدعوية التى ظلت رافضة للسياسة.

ولكن عملية الدخول في عالم السياسة لم يتم توفير الغطاء الفكري اللازم لها، فهناك حزمة من الأسئلة المحورية لم توفر لها القوى السلفية تنظيرًا كافيًا، مثل: ما مفهوم العملية السياسية؟ وما حدود الممارسة السياسية؟ وما الموقف من الديمقراطية؟ وهل هناك فرق بين الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية؟ هل تمارس المرأة السياسة؟ ما ضوابط الممارسة. المباح منها والمحظور؟

إن غياب التنظير الكافي للممارسة السلفية السياسية يجعلها لا تقف على أساس فكري متين، ومن ثم عند أول تحدي في البيئة السياسية سيحدث اضطراب في الصف السلفي، ويتساءل الكل لماذا شاركنا في العملية السياسية أصلاً، طالما هناك مخاطر تؤثر على المسار السلفي؟ مما سيجعل الرموز السلفية في حرج شديد أمام الجسد السلفي، وتهتز مصداقيتها؛ حيث لم يتم توضيح حدود المكاسب المرجوة من الممارسة السياسية، ولا المخاطر المتوقعة بشكل كاف يجعل العقل السلفي يحمل تصورًا كاملاً وواعيًا عن أبعاد التجربة.

٧- تحدى الخبرة:

عدم اشتغال القوى السلفية بالسياسة يجعلها غير محيطة بدرجة كافية بمسالك العملية السياسية، ويجعلها مفتقرة للكادر السياسي الذي تعتمد عليه، مما سيجعل التجربة الأولى مليئة بالصعوبات، خاصة

⁽١) راجع بيان الدعوة على الرابط

http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=۲۹۹۲٠

⁽٢) مثالــه بحث الســلفية ومناهج الإصــلاح للدكتور ياســر برهامي، والديمقراطية في الميزان للدكتور سعيد عبد العظيم، وكثير من أدبيات التيار المدخلي، كبحث السلفيون والسياسة لسليم الهلالي؛ حيث رفض أي ممارسة سياسية، ومهاجمة كل من ينخرط في السياسة.

في ظل البيئة الثورية الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، هذه الحالة تتمظهر في عدم تكييف استراتيجية صلبة من قبل القوى السلفية تؤطر مجمل تجربتها السياسية، من قبيل تحديد أهدافها البعيدة والمرحلية، وما يتحمله الواقع الداخلي والخارجي منها، وما لا يتحمله، وكذا سبيل تنفيذ هذه الأهداف في البيئة السياسية، وأيضًا وضع إطار عام لسياسة تعاملها مع الفواعل المختلفة في المجتمع.

٣- تحدي الداخل والخارج:

التحدي الداخلي: وهذا بدوره يشمل:

أ- القوى الإسلامية الرافضة للمشاركة في العملية السياسية، كيف ستتعامل معها، وخصوصًا أن الأخيرة ستترقب أي أخطاء للتشنيع عليها.

ب- القـوى العلمانية المسـتاءة مـن خوض القوى السـلفية غمار السياسـة، والتي لا تكفّ عن تسيير الآلة الإعلامية في طريق التهجم عليها، وتأليب الرأي العام ضدها.

ج- الكنيسة القبطية المتخوفة من صعود إسلاميين يُوصفون بالمتشددين إلى الحكم، وبالتالي فهي في حالة قلق على مستقبلها في ظل النفوذ الإسلامي السلفى بالخصوص.

د- النخبة الحاكمة والمتمثلة في المجلس العسكري؛ حيث تسعى لضبط جماح القوى السلفية صاحبة النفوذ الشعبي، والذي لا يملك المجلس تصورًا عن طموحاتها السياسية، وحدود التغيير الذي يمكن أن تسببه إذا وصلت لدوائر صناعة القرار.

هـ- القوى الإسلامية المشاركة في العملية السياسية متمثلة في الإخوان، وباقي التيارات السلفية، أمامها تحدي التنسيق، والتفاعل معًا في البيئة السياسية، واحتواء الخلافات البينية.

التحدى الخارجي:

والمتمثل في المحيط الإقليمي والدولي، فالجار

الإقليمي المتمثل أساسًا في دول الخليج معنيّ بالقوة الإسلامية الصاعدة في مصر، والتي تملك تأثيرًا بدرجة أو بأخرى على القوة الإسلامية الثاوية في مجتمعه، أما الفاعل الدولي فصعود الإسلاميين هو معضلة الربيع العربي بالنسبة له؛ حيث يسعى لضبط مصالحه الاستراتيجية في المنطقة، متأقلمًا مع الوضع الجديد الذي أنتجته الثورة، وخصوصًا في ظل وجود القوى السلفية الصاعدة بقوة في المشهد السياسي، مع عدم خبرته في التعامل معها، وعدم إحاطته بأفكارها وطموحاتها السياسيء، وبالتالي فهذا سيمثل تحديًا لقوى السلفية، عليها التعامل معه، وضبط المسافة بين مشروعها السياسي الداخلي والخارجي، ومصالح هذه القوى الخارجية في المنطقة.

٤- التحدي المجتمعي:

والمتمثل في الوصول لشرائح المجتمع المختلفة التي لم ينتشر فيها التيار السلفي، والتي بدورها محملة بقدر من عدم المعرفة بالقوى السلفية حينًا، أو تحمل صورة مشوهة عنها أحيانًا.

وأمام القوى السلفية هنا تحد رئيس، وهو ما القدر الذي يمكن أن يحتمله المجتمع في وضعيته الراهنة من مشروعه الإصلاحي المنادي بتطبيق الشريعة؟ وما سبل وآليات تنفيذ هذا القدر؟ بما يضمن استمرارية القوى السلفية في مسارها السياسي بتحقيق مشروعها دون التصادم مع الواقع المجتمعي.

فعلى قدر تعامل القوى السلفية مع هذه التحديات يتحدد مستقبلها السياسي، وفي ضوء ذلك يمكن استشراف هذا المستقبل بوضع بعض السيناريوهات المختلفة.

ثانيًا: سيناريوهات المستقبل.. مصير التجربة:

بالنظر إلى واقع البيئة السياسية الراهن يمكن استشراف بعض السيناريوهات للتجربة السياسية السلفية.

السيناريو الأول: إلغاء الانتخابات.. البجعة السوداء(١) للثورة المصرية:

يفترض هذا السيناريو تعرض العملية السياسية برمتها لانتكاسـة بإلغاء الانتخابات، وبالرغم من كون هذا السيناريو مستبعدًا؛ لكون الانتخابات قد تحدد موعدها فعليًا في الثامن عشر من تشرين ثاني/ نوفمبر، وقدم كل حزب قوائمه الانتخابية ومرشحيه؛ إلا أن ثمة عوامل تجعل هذا السيناريو ممكنًا، ومن

١- حالـة الاضطراب الأمنى التي تعيشـها مصر، والتي تخرج أحيانًا في سياق طائفي.

صعـود الإسـلاميين هـو معضلـة الربيع

العربي بالنسبة للفاعل الدولي؛ حيث

يسعى لضبط مصالحه الاستراتيجية في

المنطقة، متأقلمًا مع الوضع الجديد الذي

أنتجتــه الثــورة، وخصوصًا في ظــل وجود

القـوى السـلفية التـي هـي فـي مصاف

التيارات المتشددة، مع عدم خبرته في

٢- عدم وضوح نية المجلس العسكري في ابتعاده عن السلطة، ولو قرر تسليم السلطة للمدنيين فإلى أي مدى سيظل قريبًا ومؤثرًا في السلطة؟

المضادة التى يمكنها إحداث الكثير من الاضطرابات.

التعامــل معها، وعــدم إحاطته بأفكارها ٣- وجود جيوب للشورة وطموحاتها السياسية

٤- ضغط الفاعل الدولي المسكون بهاجس وصول الإسلاميين للسلطة، ومن ثم قد يكون إلغاء الانتخابات، واستمرار العسكر في السلطة خيارًا جذريًا لحل هذه

السيناريو الثاني: القوى السلفية في دوائر صنع

يفترض هذا السيناريو أن تتم الأمور على الوجه الأمثل، فتجرى الانتخابات، وتحصل القوى السلفية مع باقي القوى الإسلامية على أغلبية نظيفة، تمكّنها مــن التحكم في صياغة الدســتور الجديد بالطريقة

(١) نظرية أطّرها نسيم نيكولاس طالب، فحواها حصول أمور غير متوقعة، ولكن عندما تحصل يكون لها بالغ الأثر.

التي تحفظ الهوية الإســــلامية لمصــر، ومن ثم يمثل هذا السيناريو نجاح التجرية السلفية السياسية، والتي ستسعى إلى تثبيت نفسها في البيئة السياسية، واعتماد السياسة في منهجها الإصلاحي؛ إذ وجدت لها ثمرات فعلية، ولم تخلف أضرارًا مفصلية على الحركـة الدعوية. وحصول هذا السيناريو مرهون بقدرة القوى السلفية على مجابهة التحديات الثاوية في البيئة السياسية.

السيناريو الثالث: القوى السلفية في البرلمان.. وجود بلا فائدة:

يفترض هذا السيناريو أن لا تحصل القوى السلفية،

ومعها باقى القوى الإسللمية على أغلبية مريحة تمكّنها من التحكم في مسار صياغة الدستور، وإنما يتشكل مجلس مفتت لا تستطيع قوى منفردة السيطرة عليه، ومن ثم يصبح برلمانًا غير فعّال؛ يتحكم فيه المجلس العسكري، ويسهم في زيادة فرصة هذا السيناريو ما يلى:

١- تصميم المجلس على تمرير المبادئ الدستورية، والتي ستفرغ الأغلبية البرلمانية الإسلامية من قدرتها على التحكم في صياغة الدستور، والتي تضمن حفظ امتيازات للمؤسسة العسكرية تتيح لها التدخل في السياسات، وعدم المساس بشؤونها الخاصة من قبيل الميزانية العسكرية والمشروعات الاقتصادية الخاصة

٢- وجود قوى علمانية في البرلمان سيوسع دائرة الصدام مع الإسلاميين، مما سيمنع من حصول حالة استقرار برلماني.

٣- احتمالية حصول عدم توافق بين القوى السلفية، وغيرها من القوى الإسلامية على بعض المسائل في ظل عدم الاتفاق الكلى بينهم.

ويفترض هذا السيناريو تصميم القوى السلفية على البقاء في الساحة السياسية، ومحاولة الحصول على أي مكاسب.

السيناريو الرابع: القوى السلفية.. العودة للثكنات الدعوية:

يفترض هذا السيناريو ما يفترضه السابق، ولكن بفارق أن القوى السيافية ستقرر الانسحاب من الحياة السياسية لتعود إلى الحياة الدعوية، راضية بالتحسينات التي خلفتها الثورة على الأخيرة، ويزيد فرص هذا السيناريو كون القوى السلفية لم تدخل إلى عالم السياسة بغطاء فكري متين، وكذلك وجود سلفيين يعترضون على الممارسة السياسية من الأساس.

وفي علم السيناريو كثيرًا ما تكون أقل الفرص للسيناريو الأفضل، وللسيناريو الأسوأ، ومن ثم يكون السيناريو الأول والثاني الأكثر استبعادًا، ويكون السيناريو الثالث والرابع الأكثر حظّا، وتبقى كل الاحتمالات مفتوحة.

الخاتمة:

يمكن استخلاص النتائج التالية من الدراسة:

١- المنهج السلفي اتجاه ينزع إلى تقديم النصوص الشرعية على ما سواها، وتقديم فهم وتطبيق الصحابة ومن تبعهم على فهلم وتطبيق غيرهم، هذا ما يجمع عليه السلفيون، وعامة الإسلاميين، أما عند التيارات الحداثية فمفهوم السلفية غامض وغير محدد.

٢- الجسم السلفي المصري يجمعه إطار فكري واحد، ولكن هناك قدر من التفاوت في القضايا التي يتبناها كل فصيل سلفي، والسمات البارزة في خطابها، مما جعل محاولة تصنيف هنذه التيارات إشكالية عند باحثي الحركات الإسلامية، مما يدفع نحو تصور وجود سلفيات وليس سلفية واحدة.

7- يوجد جدال فكري واسع داخل القوى السلفية عن المسألة السياسية، وإن كانت تنزع في أغلبيتها إلى البعد عن العملية السياسية، أدى هذا الجدل إلى حصول قطيعة بين القوى السلفية والسياسة.

٤- كان موقف القوى السلفية من الثورة المصرية مرتبكًا؛ حيث أيدها البعض، ورفض آخرون المشاركة، وهذا متسق مع تفتت الجسم السلفي، وعدم تشكله في إطار منظم واحد.

0- أعطت الشورة الكثير من القوة للاتجاهات السافية من حيث إتاحة قدر كبير من الحرية مكّنها من الظهور للرأي العام، وتشكيل كيانات منظمة، ومن ثم قررت القوى السافية الدخول للبيئة السياسية، وشكلت مجموعة من الأحزاب، أشهرها النور والأصالة، والفضيلة والإصلاح.

7- غلب الطابع الدعوي الشعبوي على أداء الأحزاب السلفية السياسي، ومن جهة التفاعل النخبوي فقد كانت مسائلة الهوية هي الخلفية المحددة لمواقف الأحزاب السلفية في البيئة السياسية؛ يظهر ذلك جليًا في مسألة المبادئ الدستورية، ومعارضتها لتمريرها.

٧- قرار الدخول لعالم السياسة من قبل القوى السافية لم يحظ بالتغطية الفكرية الكافية، مما سيشكل عائقًا أمام المسيرة السلفية السياسية.

٨- أمام القوى السلفية حزمة من التحديات التي ستحدد مستقبل تجربتها السياسية، منها ما هو داخلي، وما هو خارجي، ومنها ما هو مجتمعي.

٩- ثمة سيناريوهات محتملة للتجربة السلفية السياسية، تتراوح بين النجاح والفشل التام، أو البقاء في حلبة الصراع السياسي لتكسب وتخسر.

معلومات إضافيت

المقومات المنهجية للمنهج السلفى:

يعتمد المنهج السلفي على تقديم الوحي – القرآن والسلة – بصفته المصدر المقدم في العلم على جميع المصادر الأخرى. تنطق السلفية من فهم الإسلام وتطبيقه من القرآن والسنة بفهم سلف الأمة، ولذا فهي في الأصل منهج كل مسلم سليم المعتقد يبحث عن فهم الدين من القرآن والسنة، وفهم الصحابة والتابعين والأئمة المهديين، ولذلك فإن معنى السلفية –منهجًا وليست جماعة – هي المنهج الذي سار عليه السلف رضي الله عنهم في العقيدة، والعمل، والسلوك، والدعوة والتزكية، وبعبارة أخرى هو ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين ممن شُهد له بالإمامة والتقى والعلم والعمل.

ومما يدخل في إطار هذا المفهوم:

١- نفي العصمة عن البشر، سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهما بلغوا من العلم والتقى والورع،
 ومن ثم وجوب الرد إلى الله ورسوله من الجميع.

٢- اعتماد منهج الاستدلال القرآني في قضايا التوحيد والبعث وغيرها؛ بحيث يكون دور الباحث هو تفسيرها لتقريب الناس منها، وتقريبها منهم دون ابتداع أو استمداد أدلة فلسفية لا تتفق مع المنهج القرآني غاية ومنطقًا.

٣- اعتماد فهم الصحابة للنصوص، وتفسيرهم للقرآن والسنة؛ بحكم تلقيهم المباشر من الرسول صلى الله عليه وسلم، وسلامة فطرتهم ولغتهم، ومن مقومات هذا المقوم رفض التأويل الذي أخذ به المتكلمون في تعاملهم مع النصوص؛ حيث تجعل المفاهيم العقلية هي الأساس، ثم ينظر في النصوص، فإن وافقت تلك المفاهيم، وإلا صرفت عن الحقائق التي تدل عليها إلى ما يتسق مع تلك المفاهيم.

٤- الإجماع والقياس مصدران تشريعيان يليان المصدرين الأصليين الكتاب والسنة، ويرجعان إليهما إلى
 المقاصد والقواعد كما في الإجماع غالبًا، أو إلى الأحكام الجزئية كما في القياس الذي لا يعدو أن يكون ربطًا
 للأحداث المستجدة في الحياة البشرية في أحكامها بالأحداث التي سبق لها حكم في الوحي عن طريق العلة.

٥- التجديد والاجتهاد: التجديد مصطلح شرعي ورد في حديث شريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها) [أبو داود وصححه الألباني]، والتجديد في المفهوم السلفي هو تطهير الدين مما ألحق به من شوائب في أفهام الناس وسلوكهم حتى تعود له في حياتهم نصاعته الأولى، أما الاجتهاد فإنه العملية التي تتم بها تغطية حياتهم المتجددة بالأحكام المستمدة من الشريعة، فهو حركة حية للربط بين الواقع البشري في كل زمن وتعاليم الشريعة الموحاة في القرآن والسنة.

٦- شمولية الإسلام: الإسلام لدى الاتجاه السلفي منظومة كاملة في جميع شؤون الحياة الإنسانية عقيدة
 وعبادة وأخلاقًا ونظمًا اقتصادية وسياسية واجتماعية ومعرفية.

٤٧.

المقومات الموضوعية للمنهج السلفى:

١- وجود الله عند السلف أمر فطري بالضرورة، والأدلة في الأنفس والآفاق والنبوات شواهد تكثف هذا الشعور الفطرى.

- ٢- التوحيد عند السلف ثلاثة أنواع:
- توحيد الربوبية، وهو توحيد الله بأفعاله في الوجود خلقًا ورزقًا وإحياء وإماتة.
 - توحيد الألوهية، وهو توحيد الله بأفعال العباد قصدًا وطلبًا وتحاكمًا لشرعه.
- توحيد الأسـماء والصفات؛ حيث يثبتون كل ما أثبته الله ورسـوله منها بلا تكييف، وينزهون الله عن المثل والنظير بلا تعطيل له من صفاته وأسمائه.
 - ٣- يقسمون الشرك من حيث أثره في إيمان صاحبه إلى قسمين:
- شـرك أكبر يخرج صاحبه من حظيرة الإيمان، وهو الذي لا يغفره الله، ويتمثل باعتقاد أن لله شـريكًا في ملكه، أو في استحقاقه للعبادة بشيء من أنواعها الكثيرة.
 - شرك أصغر لا يخرج من الملة، ولكنه يؤثر في الإيمان، وهو أمارة ضعف فيه وهو الرياء.
 - ٤- الإيمان: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.
- ٥- القدر حق بجميع مراتبه الأربع: علمه سبحانه المحيط بكل شيء، وكتابته في اللوح المحفوظ، ومشيئته التي
 لا يخرج عنها شيء من الأحداث، وخلقه كل شيء، حتى أعمال العبد الاختيارية.
- ٦- الإيمان بالنبوات والرسالات المذكورة في الوحي الصادق، واعتقاد أن الأنبياء بشر يوحى إليهم، والإيمان بمعجزاتهم، وبما أنزل الله عليهم من كتب.
- ٧- الإيمان بكل ما أخبر به الوحي من سمعيات، سواء وردت في القرآن أو في صحيح السنة كالملائكة
 والشياطين، والجن والحياة البرزخية، والحياة الآخرة بما فيها من حساب وميزان وصراط وجنة ونار.
 - Λ تولى أصحاب الرسول وأهل بيته دون تفسيق أحد منهم أو اعتقاد عصمته.
- ٩- الناس في الدنيا إما مؤمن أو منافق أو كافر، ولا يكفرون معينًا من أهل القبلة ولو قال كفرًا؛ إذ يصفون قوله بالكفر، أما هو فلا يكفر حتى تُقام عليه الحجة.

أما في الآخرة فالكفار -ملحدين كانوا أم مشركين أو منافقين- مخلدون في النار، والمؤمنون المتقون في الجنة، أما أهل الكبائر من المؤمنين الذين ماتوا ولم يتوبوا فإنهم تحت رحمة الله؛ إن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم، ثم أدخلهم الجنة، وإن شاء عفا عنهم.

التقرير الاستراتيجي التاسع

الشهد السياسي السلقي.. دراسة حالة مصر

١٠ في التحسين والتقبيح يقولون: إن العقل بفطرته السليمة يدرك حسن الأشياء وقبحها في الجملة، أما
 تفاصيلها وترتيب الثواب والعقاب عليها، فمناطه الشرع لا العقل.

1۱- في السببية: يؤمن السلفيون بأن الله هو المهيمن على هذا الكون، قد أودعه سننًا تجري حركته من خلالها، ويؤثر السبب فيها في المسبب، مع اعتقاد أن السبب والسببية بينهما؛ كلها جارية بأمر الله، تابعة لمشيئته.

۱۲- النظم الخلقية والاجتماعية في السياسة والاقتصاد، والعلاقات الإنسانية والحضارة، ترتكز في المنهج السلفي على الأسس العقدية، وتتشكل من خلال الأحكام الشرعية في القرآن والسنة؛ حيث تتكيف نماذجها التطبيقية بهذه الأحكام في ارتقاءاتها الفنية المتلائمة مع ظروف زمنها.

المصدر:

عبد الرحمن الزنيدي، السلفية وقضايا العصر، دار أشبيلية ط ١٩٩٨م، ص٥٣-٥٨.